

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية مؤسسات

تحت عنوان

الجدوى الاقتصادية وتأثيرها على القرارات الاستثمارية
في المؤسسة
دراسة حالة مجمع عبيدي

تحت إشراف الأستاذ:

- بولخروف حياة

من إعداد الطلبة:

- فتاتنية سارة

- بوتيرة آمنة

السنة الجامعية: 2017/2016

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: " وإن شكرتم لأزيدنكم "

الحمد لله الواحد الأحد والفضل للذي خلق السموات بلا عمد،
ورزق الرزق ولم ينسى أحد له الحمد حتى يرضى وله الحمد إذا
رضي.

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل والشكر له على كل نعمه
وفضله وكرمه تبارك الله ذو الجلال والإكرام الذي يسر لنا في
القيام بهذا العمل وإتمامه بنجاح وتوفيق منه وحده.

فلا شك أن الشكر الأول وكامل الامتنان له تعالى فإن فاتنا أجر
الإصابة فلا أقل من أجر الاجتهاد.

كما نشكر الأستاذة المشرفة على هذا العمل " بولغروفة حياة "
التي كانت إلى جانبنا طيلة فترة التحضير لهذا العمل، ولا ننسى
كذلك بتقديم الشكر إلى كافة الأساتذة الذين ساندونا طيلة
فترة تكويننا بالكلية.

كما نتقدم بالشكر إلى مجمع عبيدي الذين مدوا لنا يد العون
وعلى رأسهم رئيس المجمع محمد عبيدي.

والى كل من ساهم معنا من قريب أو من بعيد حتى ولو كان
بكلمة في إنجاح هذا العمل.

إهداء

إلهي لا يطيب لي الليل إلا بشكرك ولا يطيب لي النهار إلا بطاعتك. ولا
يطيب لي اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب لي الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب لي الجنة
إلا برويتك

أهدي ثمرة جهدي تخرجني إلى التي نقشته حروفه اسمها علي
فؤادي، إلى من حملتني عمرا وسهرت علي تربيته إليك أمي
"ربيعة"

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من ضحى دوما ليحمني إلى أمز
وأعلى وأطيب قلبه أبي الغالي "عبد العفيظ"

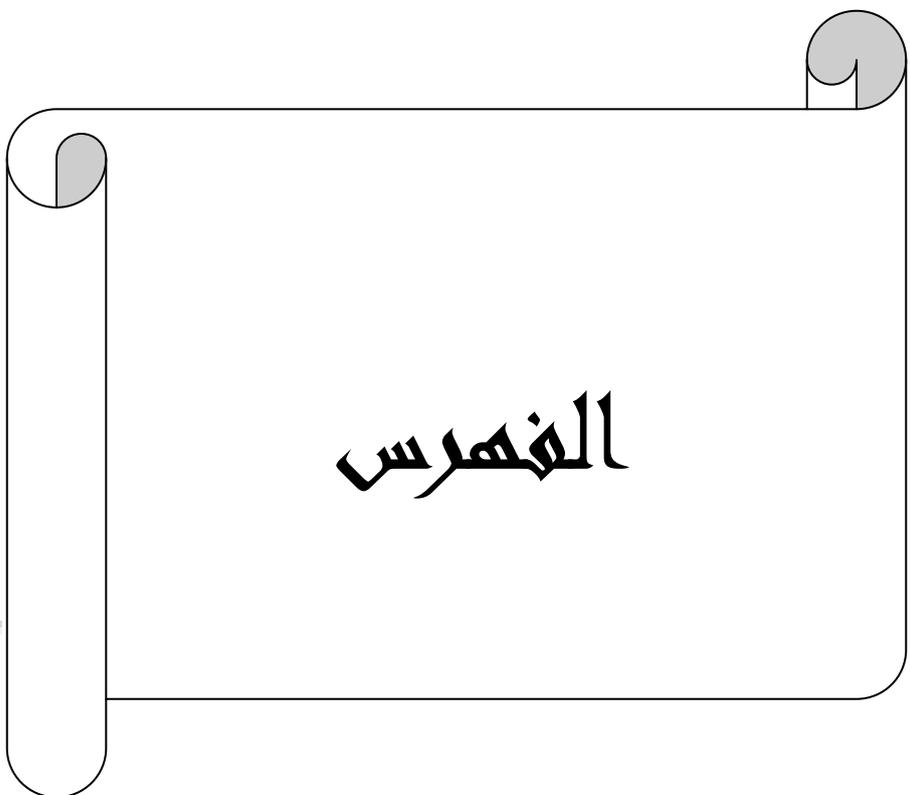
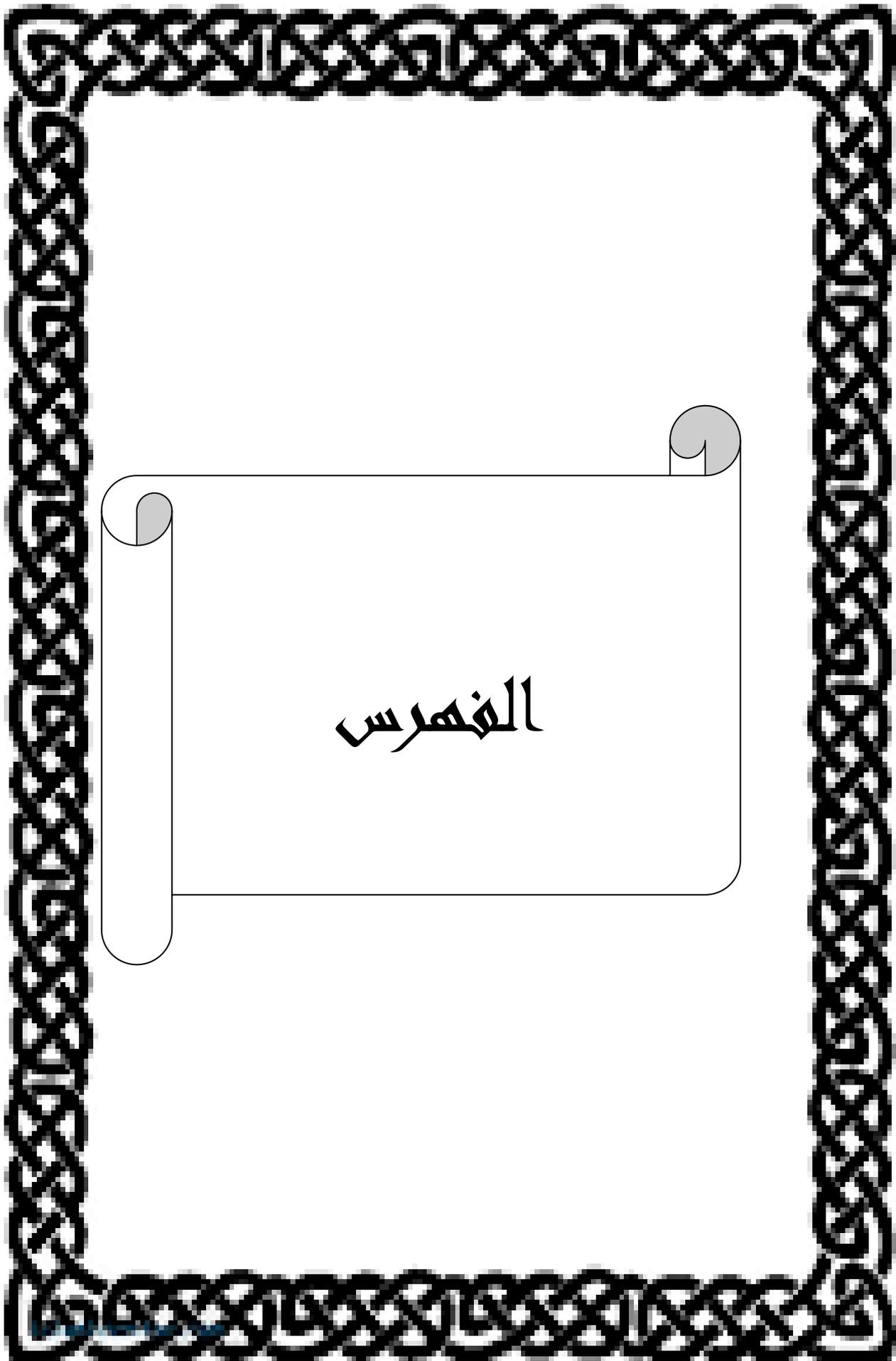
إلى من وقف بجانبني وساندني إلى زوجي "محمد"

إلى من حبهم يجري في عروقي إلى إخوتي عادل وحمدي وأسامة
وأحمد وإلى الغاليين والأحب إلي قلبي "علي عبد الرحمان ومعتصم
بالله" حفظهما الله

إلى من تقاسمت معهما أتعاب هذا العمل أختي وصدقتي "سارة"

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل العائلة والأصدقاء

أمنية



الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	البسمة
	شكر وتقدير
	الإهداء
I-IV	فهرس المحتويات
VI-VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
أ-د	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للقرارات المالية والمشاريع الاستثمارية
3	المبحث الأول: الإطار النظري للقرارات المالية
3	المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرار
3	الفرع الأول: مفهوم القرار وأنواعه
7	الفرع الثاني: تعريف اتخاذ القرار وأهميته
8	الفرع الثالث: أساليب اتخاذ القرار
12	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول القرارات المالية
12	الفرع الأول: ماهية القرار المالي
14	الفرع الثاني: مراحل اتخاذ القرار المالي
15	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار المالي
16	المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية
16	الفرع الأول: قرارات التمويل
17	الفرع الثاني: قرارات توزيع الأرباح
20	الفرع الثالث: قرارات الاستثمار
26	المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية لدراسات الجدوى الاستثمارية
26	المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية
26	الفرع الأول: مفهوم المشروع الاستثماري وأهدافه
29	الفرع الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية
30	الفرع الثالث: دورة حياة المشروع الاستثماري
35	المطلب الثاني: دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية

فهرس المحتويات

35	الفرع الأول: ماهية دراسة جدوى المشروعات
37	الفرع الثاني: أهمية دراسة جدوى المشروعات
38	الفرع الثالث: متطلبات دراسة جدوى المشروعات
39	المطلب الثالث: تصنيفات دراسة جدوى المشروعات
39	الفرع الأول: التصنيف الوظيفي
39	الفرع الثاني: التصنيف النفعي
39	الفرع الثالث: التصنيف التحليلي
40	المبحث الثالث: العلاقة بين دراسات الجدوى وأنواع تطبيقها
40	المطلب الأول: العلاقة الداخلية بين الأنواع المختلفة لدراسات الجدوى الاقتصادية
42	المطلب الثاني: مجالات التطبيق لدراسات الجدوى الاقتصادية
43	المطلب الثالث: صعوبات ومشاكل إجراء دراسات الجدوى
45	الفصل الثاني: دراسات الجدوى الاقتصادية ومعايير تقييم المشاريع
47	المبحث الأول: مدخل لدراسة الجدوى المبدئية والتفصيلية
47	المطلب الأول: دراسة الجدوى المبدئية
47	الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى المبدئية
47	الفرع الثاني: أهمية دراسة الجدوى المبدئية
48	الفرع الثالث: العناصر التي تتضمنها دراسة الجدوى المبدئية
49	المطلب الثاني: الدراسة التفصيلية لدراسة الجدوى
49	الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى التفصيلية
50	الفرع الثاني: أهداف دراسة الجدوى التفصيلية
50	المطلب الثالث: المسائل التي تعالجها دراسة الجدوى التفصيلية
51	المبحث الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية
51	المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والقانونية للمشروع
51	الفرع الأول: دراسة الجدوى البيئية للمشروع
54	الفرع الثاني: دراسة الجدوى القانونية للمشروع
57	المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية والفنية للمشروع
57	الفرع الأول: دراسة الجدوى التسويقية للمشروع
63	الفرع الثاني: دراسة الجدوى الفنية للمشروع

فهرس المحتويات

68	المطلب الثالث: دراسات الجدوى المالية والتمويلية للمشروع
68	الفرع الأول: تحليل الهيكل التمويلي للمشروع
69	الفرع الثاني: تقدير تكلفة الأموال
71	الفرع الثالث: تحديد نسب السيولة والجدارة الائتمانية
72	المبحث الثالث: معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية
72	المطلب الأول: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد
72	الفرع الأول: المعايير التقليدية
75	الفرع الثاني: المعايير الحديثة
77	المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد
78	الفرع الأول: تحليل الحساسية
79	الفرع الثاني: تحليل التعادل
80	الفرع الثالث: شجرة القرارات
81	المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف الخطر
81	الفرع الأول: معايير الاختلاف لقياس الخطر
81	الفرع الثاني: الانحراف المعياري لقياس الخطر
84	الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمجمع عبيدي
86	المبحث الأول: التقديم بمحل الدراسة
86	المطلب الأول: نبذة تاريخية
86	المطلب الثاني: أهداف الفرع
87	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للفرع
90	المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان
90	المطلب الأول: الطريقة والأدوات
93	المطلب الثاني: تحليل الاستبيان
105	المبحث الثالث: عرض نتائج تطبيق الدراسة على مشروع مؤسسة عبيدي
105	المطلب الأول: : دراسة الجدوى الفنية والتسويقية
113	المطلب الثاني: دراسة الجدوى المالية والتمويلية
121	المطلب الثالث: استخلاص من الدراسة
124	الخاتمة

فهرس المحتويات

128	قائمة المراجع
134	الملاحق

قائمة

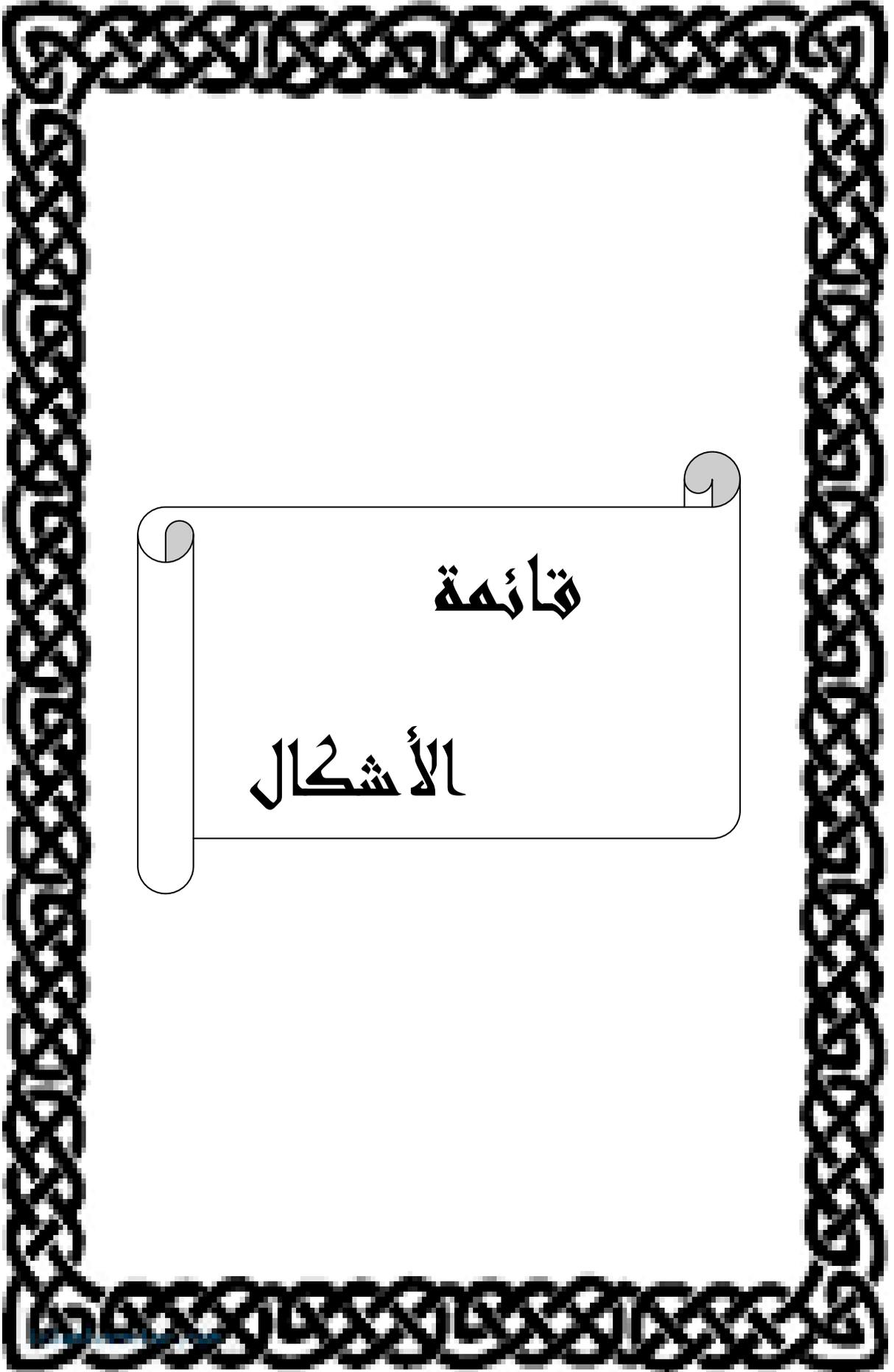
الجدول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	خلايا لكارت	92
2	معامل الثبات	92
3	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	93
4	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	94
5	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي	95
6	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	96
7	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للقرار المالي	97
8	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للجدوى المبدئية	98
9	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للجدوى التفصيلية	99
10	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للجدوى البيئية	100
11	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للجدوى القانونية	101
12	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للجدوى التسويقية	102
13	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للجدوى الفنية	103
14	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للجدوى المالية والتمويلية	104
15	الطاقة الإنتاجية للمشروع	105
16	الطاقة الحقيقية للمشروع	106
17	تطور تحقيق الطاقة الإنتاجية للمشروع	107
18	الآلات والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية	108
19	احتياجات المشروع للمواد الأولية	109
20	تقدير مصاريف العمالة	109
21	تطور أسعار المنتج المقترح	110
22	هيكل التمويل المقترح للمشروع	113
23	أقساط تسديد الدين	114
24	جدول التدفقات النقدية	117
25	صافي القيمة الحالية للمشروع المقترح	118
26	الميزانية المعدلة	119
27	رأس مال العامل	119

قائمة الجداول

120	احتياج رأس مال العامل	28
120	الخزينة	29

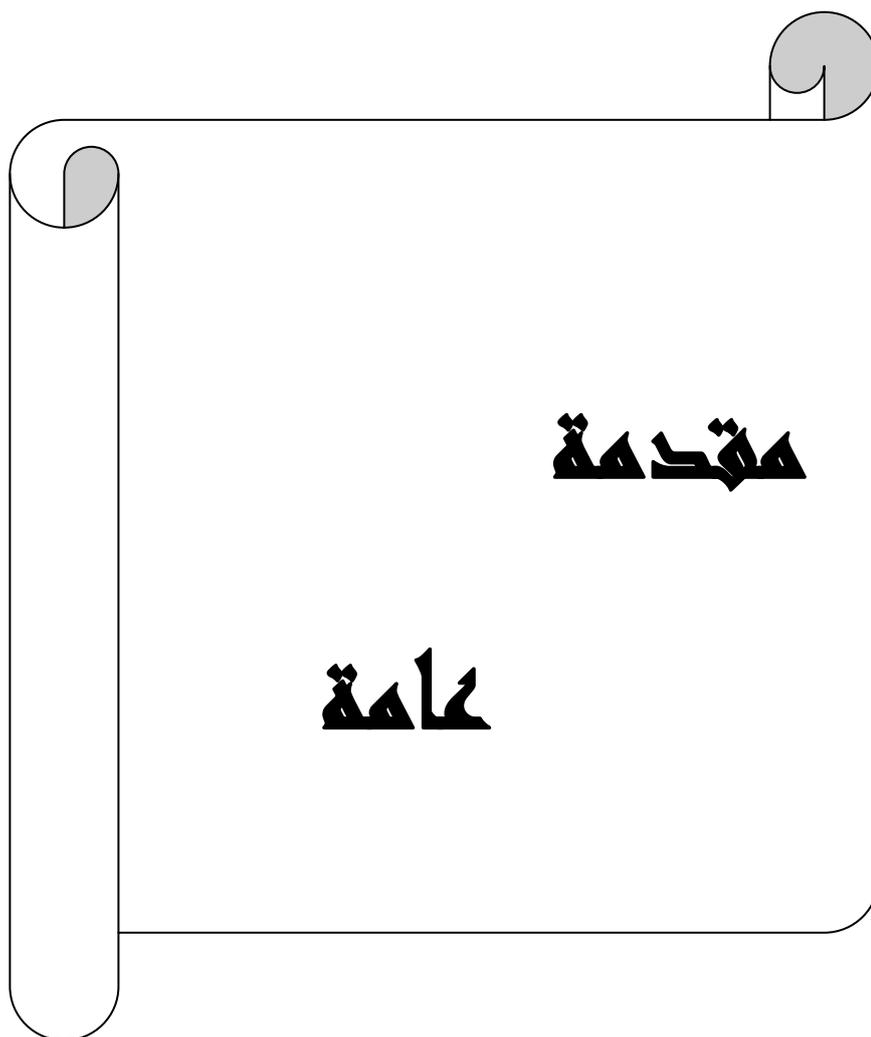
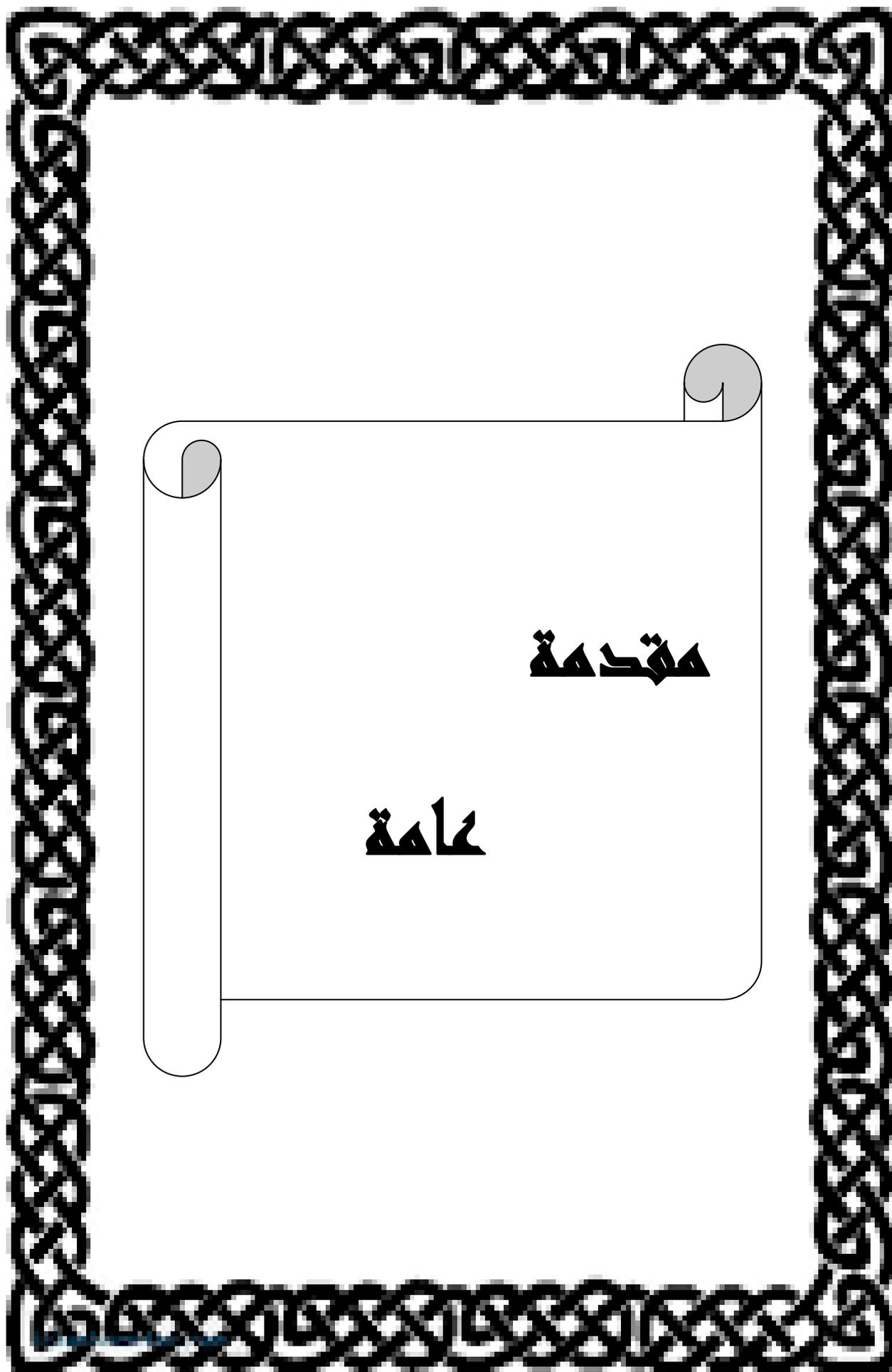


قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	الأشكال	الرقم
34	دورة حياة المشروع الاستثماري	1
40	العلاقة الداخلية بين مختلف أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية	2
87	الميكال التنظيمي للفرع	3
93	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	4
94	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	5
95	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي	6
96	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	7



مقدمة

عمامة

المقدمة:

نظرا للتطور الذي أصبحنا نعيشه جعل من الدول تدرك أن السبيل الوحيد لدفع عجلة التنمية الاقتصادية هو إقامة المشاريع الاستثمارية واستغلال ثرواتها على أحسن وجه، وذلك من خلال توفير جملة من المعطيات الدقيقة ودراسة شاملة للمتغيرات المستقبلية، لذا فإن اختيار أي مشروع اقتصادي يتطلب دراسة العوامل المؤثرة فيه، وهذا ما يعرف بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري، حيث تعتبر هذه الأخيرة أولوية لا بد منها بالنسبة للمستثمرين وذلك انطلاقا من ضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات البديلة والتي يمكن من خلاله ترشيد القرارات الاستثمارية.

إذ يعتبر القرار الاستثماري من بين أصعب القرارات التي يمكن أن يواجهها أصحاب المشاريع وهذا راجع لتعدد وتنوع الفرص الاستثمارية والتي تختلف نتائج احتمالها من فرصة إلى أخرى، ومن هنا تبرز أهمية وجود الإطار التحليلي المعتمد عليه في عملية اتخاذ القرار الاستثماري والاهتمام بكل الدراسات المتعلقة به بعيدا عن التخمينات والتوقعات، لذا قبل تنفيذ أي قرار استثماري لا بد من إجراء دراسات تفصيلية.

ومن هنا تزايدت أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية باعتبارها أداة لازمة وضرورية لدعم القرارات الاستثمارية المتخذة وهذا في ظل درجة معينة من المخاطرة وعدم التأكد، نتيجة وجود متغيرات داخلية وخارجية من شأنها التأثير على هذه القرارات.

الإشكالية:

وبناء على ما سبق ذكره يتسنى لنا طرح الإشكالية التالية والتي تعتبر محور الدراسة في هذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

- ما مدى مساهمة الجدوى الاقتصادية في التأثير على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في إطار دراسة حالة مشروع عبيدي؟

من خلال طرح العام للإشكالية يمكننا صياغة جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد خطوات أساسية تمكننا من الوصول للقرار الاستثماري الأنسب؟

- ما الهدف من وراء دراسات الجدوى الاقتصادية؟

- ماهي المعايير المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية؟

- هل اعتمد مجمع عبيدي دراسات الجدوى الاقتصادية خلال تبنيه هذا الخط الإنتاجي؟

المقدمة العامة

- هل يعتمد مجمع عبيدي في تقييم مشاريعه على معايير التقييم؟

فرضيات البحث:

محاولة منا في الإجابة على التساؤلات الفرعية المذكورة أعلاه يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- هناك سلسلة من الخطوات الواجب إتباعها للوصول إلى اتخاذ القرار الاستثماري الأنسب.
- يعتبر الهدف الرئيسي من دراسات الجدوى الاقتصادية هو دراسة مدى فشل أو نجاح المشروع الاستثماري.
- هناك جملة من المعايير يمكن إتباعها لتقييم المشاريع في ظل ظروف معينة.
- اعتمد مجمع عبيدي على جملة من الدراسات أثناء تبنيه هذا الخط الإنتاجي.
- يعتمد المجمع على معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية أثناء تقييم مشاريعه.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع من خلال إبراز أهمية المشروعات الاستثمارية ومدى مساهمتها في تحريك التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في ترشيد وتفعيل القرار الاستثماري الأنسب.

أهداف البحث:

نهدف من وراء دراستنا هذه تحقيق جملة من الأهداف يمكن وضعها على النحو التالي:

- التعرف على أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية وإبراز أهم العوامل المؤثرة فيها.
- التعرف على أهم المعايير المستعملة في المقاضلة بين مختلف المشاريع الاستثمارية المقترحة.
- التعرف على أهم بيانات المشروع وتحليلها بصورة من شأنها أن تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري الأنسب.

مبررات اختيار البحث:

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع لعدة أسباب، من بينها أسباب موضوعية والمتمثلة في: الدور الذي تلعبه دراسات الجدوى في تجنيب اقتصاديا الدول من مواجهة أخطار من شأنها أن تشل حركة التنمية.

بالإضافة إلى أسباب شخصية المتمثل مجملها في: ميلنا للمواضيع التي تخدم مجال تخصصنا إلى جانب إحساسنا بمدى أهمية هذا الموضوع.

منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الإشكالية المطروحة وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذا البحث، قمنا بالمرج بين المنهجين الوصفي والتحليلي لأنه يسمح بتوفير وتفسير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة. حيث اعتمدنا المنهج الوصفي في التعبير عن الظاهرة المراد دراستها تعبيراً كمياً وكيفياً، أما المنهج التحليلي فقد تم اعتماده من خلال تحليلنا للاستبيان وتطبيق تطبيق نتائج الدراسة في الجانب النظري.

مصادر جمع المعلومات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا في حصولنا على المعلومات والبيانات على المصادر التالية: الجانب النظري: من خلال اعتمادنا على الكتب والمجلات، المذكرات والرسائل الجامعية، بالإضافة إلى الملتقيات والمنتديات.

الجانب التطبيقي: اعتمدنا على التقارير والوثائق الرسمية الداخلية للمؤسسة، بالإضافة إلى البرنامج الإحصائي SPSS بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة إحصائية ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

صعوبات البحث:

- نقص المعلومات عن المؤسسة، وصعوبة الإطلاع على وثائقها الداخلية.
- صعوبة في الدراسة الميدانية وهذا راجع لتحفظ المؤسسة على تقديم المعلومات خاصة المالية.

هيكل البحث:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة بالإضافة إلى إثبات مدى صحة الفرضيات قمنا بدراسة هذا الموضوع وفق ثلاث فصول رئيسية هي:

الفصل الأول: الإطار النظري للقرارات المالية وجدوى المشروعات حيث سنحاول من خلال هذا الفصل إلى الإلمام بجميع جوانب القرارات المالية من خلال المبحث الأول أما المبحث الثاني والثالث فلقد خصص لدراسات الجدوى الاستثمارية.

الفصل الثاني: دراسات الجدوى الاقتصادية ومعايير تقييم المشاريع حيث عملنا على تخصيص المبحث الأول كمدخل لدراسات الجدوى المبدئية والتفصيلية أما المبحث الثاني فلق قمنا من خلاله بدراسة الجدوى

المقدمة العامة

التفصيلية بمختلف أنواعها وأخيرا المبحث الثالث والذي من خلاله عملنا على التطرق إلى أهم المعايير التي يمكننا من خلالها اختيار البديل الأنسب.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بمجمع عبيدي حيث من خلال هذا الفصل سنحاول إلقاء الضوء على مجمع عبيدي في المبحث الأول من خلال التقديم بميدان الدراسة، ثم سنقوم بتحليل نتائج الاستبيان المتحصل عليها ببرنامج SPSS، وفي الأخير سنقوم بتطبيق دراسات الجدوى على المشروع الاستثماري بمجمع عبيدي وعرض نتائج هذه الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للقدرات المالية

والمشاريع

الاستثمارية

تمهيد:

يعتبر اتخاذ القرار عنصر ذو أهمية بالغة في العملية الإدارية وشريان الحياة لأي تخصص وظيفي في أي منشأة، حيث يمكننا القول أن متخذ القرار وبشكل عام يمارس اتخاذ القرار في كل خطوة يخطوها وأي عملية يقوم بها ضمن أي وظيفة.

كما يلعب القرار الاستثماري دورا هاما في بروز المشروع من عدمه، وذلك من خلال الدراسات التي تسبق هذا القرار والمسماة بدراسات الجدوى الاقتصادية التي تكون ملمة بجميع جوانب هذا المشروع سواء تعلق الأمر بالأمر السلبية أو الإيجابية والتي يتم من خلالها بروز المشروع بشكل علمي ودقيق.

وعلى ضوء ما تم تقديمه قمنا بالتركيز خلال هذا الفصل على القرارات المالية مع إبراز القرار الاستثماري إلى جانب دراسات الجدوى الاقتصادية، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتناول ضمن المبحث الأول كل ما يتعلق بالقرارات المالية، أنواعها وأهم المراحل التي تمر بها بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيها، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الإطار النظري للمشاريع الاستثمارية في محاولة للإلمام بجميع جوانبها أما وأخيرا فقد تم تخصيص المبحث الثالث لدراسات الجدوى الاقتصادية مروراً بمتطلباتها وتصنيفاتها وصولاً إلى الصعوبات والمشاكل التي يمكن أن تواجه هذه الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للقرارات المالية

يعتبر اتخاذ وضع القرار جوهر العملية الإدارية حيث أنه لا يعتبر وظيفة إدارية مستقلة مثل: التخطيط والتنظيم والرقابة لأن ذلك فيه مجافاة للوقائع وطبيعة الإدارة. فكل وظيفة من وظائف الإدارة تنطوي على اتخاذ القرارات لأنها تتضمن الاختيارات من بين عدة تصرفات بديلة.

المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرار

نظرا للدور الذي يلعبه القرار أدى إلى تعدد مفاهيمه نظرا لاختلاف آراء الباحثين، كما أن اتخاذ القرار يعتبر أمر مهم للاختيار بين البدائل لذا عملنا على دراسة اتخاذ القرار بكل جوانبه.

الفرع الأول: مفهوم القرار وأنواعه

أولاً: مفهوم القرار

1- تعريف القرار:

هناك العديد من التعريفات التي وضعها الكتاب للقرار فمنهم من عرفه "بأنه عمل فكري وموضوعي يسعى إلى اختيار البديل (الحل) الأنسب من بين بدائل متعددة ومتاحة أمام متخذ القرار، وذلك عن طريق المفاضلة بينما باستخدام معايير تخدم ذلك، وبما يتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية التي تواجه متخذ القرار".¹

أما SIMON يعرفه: "بأنه اختيار من البدائل لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جديدة ناتجة عن عالم متغير، وتمثل جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال".²

كما يعرف أنه "اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة".³

من خلال التعاريف السابقة يمكن القرار على أنه "اختيار بديل من أحد البدائل المتاحة لمعالجة مشكلة معينة في موقف معين من أجل إيجاد الحل الملائم لهذه المشكلة".

¹- عمر وصفي عقيلي، الإدارة المعاصرة: التخطيط، التنظيم، الرقابة، دار زهران، عمان، 2007، ص 218.

²- حامد الشمري، مؤيد الفضل، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 22.

³- حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 99.

2- خصائص القرار:

هناك عدة خصائص يتميز بها القرار والتي سنقوم بتوضيحها فيما يلي:¹

- ✓ القرار الإداري بالعوامل الداخلية والخارجية المحيطة.
- ✓ مراعاة خطوات المنهج العملي في اتخاذ القرار.
- ✓ مراعاة البيئة الداخلية للمنظمة والبيئة الخارجية المتمثلة في قوى الضغط والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.
- ✓ الحرص على مشاركة العاملين الذين سيتأثرون بالقرار.
- ✓ الاستفادة من الأساليب والتقنيات الإدارية الحديثة في عملية اتخاذ القرار من حوسبة المعلومات الإدارية.
- ✓ مراعاة شرعية القرار.
- ✓ تحديد الوقت المناسب لاتخاذ القرار وتنفيذه.

ثانياً: أنواع القرار

عندما نكون بصدد اتخاذ القرار معين من الضروري معرفة نوعه، لأن معرفتنا بماهية القرارات ومصادرها، سوف يساعدنا في وضع هذا القرار في إطاره الصحيح. والقرارات كثيرة ومتنوعة لذلك تصنف وفق معايير معينة على النحو الآتي:

1- التصنيف حسب الهدف:

-**القرارات الإستراتيجية:** هي قرارات لاختيار أهداف الشركة وأنواع المنتجات التي سوف تتخصص الشركة بإنتاجها والأسواق التي سوف يتم خصمها، ولمواجهة التغيرات التي تحدث في بيئة المنشأة وهذه القرارات التي هي من اختصاص الإدارة العليا لما لها من تأثير ضخم على مركز المنشأة في المستقبل.²

-**القرارات التكتيكية:** وهي القرارات التي تتخذها الإدارة الإستراتيجية طويلة الأجل التي تضعها الإدارة العليا ويتميز هذا النوع من القرارات بأنه يتخذ ليغط فترة زمنية قصيرة عادة ما تكون سنة، وتقع مسؤولية اتخاذ هذا النوع من القرارات على الإدارة الوسطى.³

¹- بجاوي زهرة، برور أسماء، المعلومة المالية كأداة لاتخاذ القرار المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، إدارة أعمال مالية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2008-2009، ص ص 14، 15.

²- علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 19.

³- د. فريد كورتل، إلهام بوغليطة، الاتصال واتخاذ القرارات، دار كنوز المعرفة، الجزائر، ص 165.

-القرارات التشغيلية: هي قرارات استغلال الموارد الإنتاجية أو توزيعها على الاستخدامات المختلفة لتحقيق الأهداف الموضوعة ويقوم باتخاذ القرارات التشغيلية الإدارة المباشرة (التنفيذية) لتسيير الأمور العادية اليومية المتكررة.¹

2- التصنيف حسب طبيعة المشكلة:²

-القرارات المبرمجة: ويقصد بها القرارات المخططة التي تستهدف حل المشكلات الروتينية متكررة الحدوث مثل: جدولة الإنتاج والرقابة على المخزون وضبط الجودة، وتؤدي برمجة القرارات المتعلقة بهذه المشكلات الروتينية التي تفرغ المدير لحل المشكلات الجديدة غير المتكررة التي تتطلب وقتا وجهدا كبيرا.

-القرارات المفاجئة: ويقصد بها القرارات غير المبرمجة التي تعالج مشكلات جديدة غير متكررة الحدوث مثل: قرارات الدخول لسوق جديدة أو قرارات إنزال منتج جديد أو السيطرة على شركات أخرى وغير ذلك.

3- التصنيفات حسب جهة الإصدار:³

-القرارات التنظيمية: وهي التي تتخذ ضمن إطار الوظيفة الرسمية التي يشغلها المدير في التنظيم الرسمي وهي تعكس بالتالي السياسات الإدارية للمنظمة.

-القرارات الشخصية: وهي تلك القرارات التي يتخذها المدير وتعكس شخصية وميوله وقيمه ومعتقداته وبالتالي لا يمكن تفويضها.

4- التصنيفات حسب الأهمية:⁴

-القرارات الأساسية: وتعتبر من القرارات طويلة الأجل والتي تؤثر على مستقبل وأعمال المنظمة لفترة طويلة من الزمن مثال ذلك: اختيار موقع أحد فروع المنظمة، تحديد المزيج السلعي للمنشأة. والخطأ في اتخاذ مثل هذا النوع من القرارات يكون باهض التكاليف.

-القرارات الروتينية: وهي تعبر عن القرارات التي يتكرر إصدارها يوميا ولا تتطلب وقتا وجهدا كبيرا لاتخاذها.

¹ -جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 37.

² -أحمد ماهر، مبادئ الإدارة بين العلم والمهارة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 161.

³ -علي عباس، أساسيات علم الإدارة، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 106.

⁴ -زقولة مريم، عرباوي شمامة، دور التخطيط المالي واتخاذ القرارات المالية في إدارة المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، مالية مؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، قالة، 2013-2014، ص 15.

5- التصنيف حسب التأثير الزمني:¹

-قرارات الأجل الطويل: يتميز هذا النوع بأنه يتضمن عادة إجراءات تغييرات في الطاقة الإنتاجية للمنشأة كما أن آثار هذه القرارات والنتائج المترتبة عليها تمتد إلى فترات طويلة نسبيا في حياة المنشأة، ولهذا فإن القيمة الزمنية للنقود تؤخذ في اعتبار عند صياغة قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية.

-قرارات الأجل القصير:قرارات يتعلق معظمها باستغلال الطاقة الإنتاجية والإمكانيات الموجودة فعلا (قرارات الإنتاج والتسعير)، أو قرارات الإغلاق المؤقت للمنشأة أو لأجزاء منها أو قرارات توزيع الأرباح وهذه القرارات تغطي فترة قصيرة نسبيا وبالتالي فإن أثر القيمة الزمنية للنقود يعتبر قليل الأهمية.

6- من حيث القائمين باتخاذها:²

-قرارات فردية: تتميز بوحدة الهدف أو الأهداف لجميع المشتركين في اتخاذ القرار ويعتبر القرار في هذه الحالة كما لو كان يقوم فرد واحد باتخاذها.

-قرارات جماعية: هي تلك القرارات التي تتضمن أهداف ومصالح للمشاركين في اتخاذ القرار.

7- التصنيف حسب الإدارة المصدرة:³

-إدارة الإنتاج: تتخذ القرارات الإنتاجية التي تتعلق بجودة الإنتاج وحجمه والقرارات الرقابية على الجودة، كمية المواد... الخ.

-إدارة الأفراد: تتخذ القرارات المتعاقدة بشؤون الأفراد والتدريب والترقية والتعيين والفصل والإنجازات والرواتب والحوافز... الخ.

-الإدارة المالية: تتخذ القرارات المالية المتعلقة بتدبير الأموال وأوجه صرفها على المشروعات وتحديد مصادر التمويل.

-إدارة التسويق: تتخذ القرارات التسويقية المتعلقة بتحديد السوق وأساليب الترويج للسلعة والقيام بالحملات الإعلانية وتحديد الأسعار... الخ.

¹-علي أحمد أبو الحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

²-زينبات رعة وآخرون، التخطيط المالي واتخاذ القرارات المالية في إدارة المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2009-2010، ص 29.

³-د. سيد الهواري، الإدارة: الأصول والأسس العلمية، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1976، ص 503.

إدارة البحث والتطوير: وتتخذ القرارات التطويرية والبحث العلمي المتعلقة بابتكار سلعة جديدة أو تطبيق أسلوب إداري جديد أو تطوير مواصفات سلعة معينة.

الفرع الثاني: تعريف اتخاذ القرار وأهميته

تمثل عملية اتخاذ القرارات دوراً محورياً من وظائف المدير ونشاطاً رئيسياً من أنشطة الإدارة، فلا يمكن تصور قيام أي مدير بأي وظيفة من وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة دون اتخاذ العديد من القرارات، ومن جهة أخرى فإن عملية اتخاذ القرارات تتم في جميع المجالات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والمالية وغيرها.

أولاً: تعريف اتخاذ القرار:

تعددت آراء كتاب الإدارة في تعريفهم لاتخاذ القرارات بحيث أصبح لكل منهم مفهومه الخاص:

حيث عرف NIGRO اتخاذ القرار بأنه "الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين".¹

ويعرفه أحمد محمد غنيم: "بأنه استخدام بعض المعايير الموضوعية لاختيار بديل ما من بين بديلين محتملين أو أكثر".²

يعرفه بغض كتاب العرب بأنه "مسار يختاره متخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامية لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يتغيها".³

عملية اتخاذ القرار تعني: "الاختيار الحذر والتدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعة البدائل المتاحة".⁴

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار على أنها: "عملية اختيار بديل من البدائل المتاحة لمعالجة مشكلة معينة في موقف معين من أجل إيجاد الحل الملائم لهذه المشكلة".

¹ -نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 83.

² -أحمد محمد غنيم، إدارة الأعمال، المكتبة العصرية، المنصورة، 2001-2002، ص 122.

³ -محمد تيس، إبراهيم درويش، المشكلة الإدارية وصناعة القرار، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1979، ص 20.

⁴ -بجاوي زهرة، برور أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 86.

ثانيا: أهمية اتخاذ القرار

يمكن النظر إلى الإدارة أو العملية الإدارية على أنها سلسلة متصلة من القرارات، بمعنى أن المدير في موقعه يزاول أنشطة الإدارة من تنظيم وتخطيط وتوجيه ورقابة، فهو دائما يجسد نفسه في مجال اتخاذ قرارات تنظيمية أو تخطيطية أو توجيهية أو رقابية، سواء كان في مجال التسويق أو الإنتاج أو التمويل أو غيرها.

لذا يعتبر اتخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية للمدير، ومن هنا وصفت عملية اتخاذ القرارات بأنها قلب الإدارة، كما وصف المدير بأنه متخذ قرارات وأن قدرته على اتخاذ القرارات وحقه النظامي في اتخاذها هو الذي يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري.

إن عملية اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية، وإن مقدار النجاح الذي تحققه أية مؤسسة يتوقف إلى حد بعيد على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة، وهذا راجع إلى أن عملية اتخاذ القرارات عامل مشترك في كل مكونات هذه العملية الإدارية، كما أنها تمتد إلى كل جوانب الهيكل التنظيمي للمؤسسة وبالتالي تزداد أهميتها بالنسبة لأهداف المؤسسة وأوجه أنشطتها والحجم الذي وصلت إليه المؤسسة، والعمليات التنفيذية العديدة التي تمارس داخلها، ومن هنا ينبغي على متخذ القرار التركيز على أسس وأساليب اتخاذ القرارات يمثل ما يجب التركيز على أسس وإجراءات تنفيذ ما يصدر من قرارات، ولقد جعل علماء الإدارة من اتخاذ القرارات الإدارية، موضوعا رئيسيا مما زاد من أهمية القرارات ودورها في تحقيق أهداف الإدارة ما تشهده التنظيمات الإدارية الحديثة من مشكلة تعدد وتعقد أهدافها، ووجود التعارض بين هذه الأهداف، إذ يسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف المعقدة والمتشابكة، مما زاد من المشاكل التي تواجه قيادة هذه التنظيمات، وما استبعد ذلك من اتخاذ العديد من القرارات لمواجهة هذه المشاكل.¹

الفرع الثالث: أساليب اتخاذ القرار

تعدد الأساليب المساعدة لاتخاذ القرارات الإدارية، وإن استخدام أحد هذه الأساليب يتوقف على طبيعة الظروف المحددة لها، وعلى تقدير المدير ورأيه وكذلك على الإمكانيات المتوفرة لاستخدام هذا الأسلوب، ولذا يمكن القول أنه لا يوجد أسلوب أو مجموعة من الأساليب يعتبر أفضل من غيره يمكن تطبيقه في شتى الظروف بل أن كل ظرف يملئ نوع الأسلوب الذي يمكن تطبيقه وتنقسم أساليب اتخاذ القرارات إلى أساليب كمية وأساليب كمية.

¹- د. فريد كورتل، إلهام بوغليطة، مرجع سبق ذكره، ص 156، 157.

أولاً: الأساليب الكيفية:

توجد العديد من الأساليب الكيفية التي تستخدم في اتخاذ القرارات وأهمها ما يلي:¹

1- الحكم الشخصي أو البديهية:

إن المعيار في اتخاذ القرار من وجهة نظر الحكم الشخصي هو نظرة المدير للأمور وتقديره لها والتي تبني عادة على أساس شخصية غير موضوعية، وتنطلق من التكوين النفسي والأفضلية والتأثر بمجريات الأحداث، والمدير عند اتخاذ القرارات في هذه الحالة إنما يستند إلى معلومات سابقة.

2- الحقائق:

تعد الحقائق قواعد متميزة في اتخاذ القرارات فحين تكون الحقائق متوفرة فإن القرارات المتخذة تصبح ذات جذور قوية ومنطقية، غير أن المشكلة هي أن هذه الحقائق قد لا تكون متوفرة في كل وقت يجب اتخاذ قرار موقف أو مشكلة، الأمر الذي قد يؤدي أحياناً بالمدير إلى اتخاذ قرارات رغم عدم توفر الحقائق والأدلة المؤيدة، وإن توفر الحقائق في اتخاذ القرار لا يغني عن الحكم الشخصي من قبل المدير.

3- التجربة (الخبرة):

تمثل التجارب السابقة مصدراً مهماً يمكن الاستعانة به في اتخاذ القرارات، إلا أنها قد تكون غير كافية للحكم على موقف ما، فعلى المدير ألا يتقيد بهذه التجارب ويجعلها المقياس الوحيد لاتخاذ القرارات، بل لا بد أن يعتمد على حكمه الشخصي وتقديره للأمور.

4- الآراء:

إن الاعتماد على الآراء الخارجية هو أسلوب ديمقراطي في اتخاذ القرارات وهو أسلوب لا ينتهجه كل المديرين ولكنه يظل أسلوب أفضل في اتخاذ القرارات، وإن القرار المبني على المشاركة وإعطاء الرأي يشجع العناصر المعنية بتنفيذه كل في المجال الذي يخصه، غير أن الأسلوب قد لا يكون الوسيلة المثلى في اتخاذ القرارات العاجلة والتي لا تحمل المداولة والتأخير.

ثانياً: الأساليب الكمية:

اتسعت دائرة الاهتمام بعلم الإحصاء في اتخاذ القرارات وذلك لأن معظم القرارات التي تتخذ تكون في ظل المخاطرة وعدم التأكد أو في حالات المنافسة، أي أنها تتوقف على الاحتمالات والتوقعات والإحصاء هو

¹- نفس المرجع السابق، ص 173، 174.

الأداة الفعالة التي تستخدم نظرية الاحتمالات في التنبؤ بالمستقبل المبهم وتقريبه بصورة يمكن رؤيتها فيسهل على المدير أن يقرر في ضوء ما يراه مناسباً، وهناك من الأساليب والطرق الكمية والإحصائية التي تستخدم في اتخاذ القرارات، وأهمها ما يلي:

1- بحوث العمليات:

يصف البعض بحوث العمليات بأنها المدخل العلمي لاتخاذ القرارات الخاصة بعمليات المؤسسة، حيث تطبق بحوث العمليات على الحالات التي تعنى بإدارة وتنسيق التعليمات والأنشطة، ويشمل ذلك جميع أنواع الأنشطة والعمليات في المؤسسات، وتتبع بحوث العمليات الطريقة العملية في حل المسائل، والتي تبدأ بالملاحظة الدقيقة وتحديد المسألة ثم بناء النموذج العلمي الذي عادة ما يكون نموذجاً رياضياً على أن يمثل بقدر الإمكان جميع الأبعاد الحقيقية للمسألة في الواقع العلمي وتهدف بحوث العمليات للوصول إلى الحل الأمثل، وهذا يعني أن الحل الذي يتم التوصل إليه أفضل الحلول ولا يوجد بديل آخر يعطي نتائج أفضل.¹

2- نظرية الاحتمالات:

إن تطبيق نظرية الاحتمالات في مجال اتخاذ القرارات يساعد متخذ القرار في مواقف وحالات عدم التأكد، وحالات المخاطرة في تحديد درجة احتمال حدوث أحداث معينة تؤثر في تنفيذ القرار أو في تحقيق النتائج المطلوبة.²

3- نظرية المباريات:

في مجال الإدارة يعتبر هذا الأسلوب فريد ومفيد في حل المشاكل التي تتعلق بالمنافسة، ويقوم هذا الأسلوب على مجموعة من الافتراضات وهي أن الهدف الحقيقي للفرد هو تحقيق أقصى عائد أو أقل خسارة، وأن الفرد يتصرف من واقع المنطق والمعقولة، وأن الشخص الآخر في الطرف المنافس ينتهج نفس هذه القواعد ويتصرف بنفس هذا المنطق، وتحت هذه الظروف فإن نظرية المباريات تهيئ لمستخدمها الحل الأمثل في ظروف معينة، ومن خلال تطوير إستراتيجية تحقق له أقصى عائد وأقل خسارة.³

4- أسلوب شجرة القرارات:

تعتبر شجرة القرارات من أكثر الأساليب استعمالاً لمعالجة مشكلات اتخاذ القرارات في حالة المخاطرة، ويعتمد هذا الأسلوب في التحليل على التمثيل البياني لجميع البدائل المتاحة ونتائجها المتوقعة واحتمالات تحققها،

¹ - محمد أسعد عبد الوهاب النيداني، مقدمة في بحوث العمليات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 35.

² - عامر الكبيسي، الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الحرية، بغداد، 1975، ص 45.

³ - جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص 86.

وتتكون شجرة القرارات من عدد من المراحل تختلف باختلاف حجم ونوع المسألة، وهناك نوعان من المراحل، مرحلة قرارات ومرحلة احتمالات، وتتكون كل مرحلة من مجموعة من الأفرع والجذور ويمثل كل فرع في هذه مرحلة القرارات بدبل من البدائل المتاحة، بينما يمثل كل فرع في مرحلة الاحتمالات، حالة من حالات، أو نتيجة من النتائج المتوقعة لبديل ما، ويتمثل الجذر في أي مرحلة من المرحلتين نقطة تجميعية تضم مجموعة البدائل في مرحلة القرارات أو مجموعة الحالات في مرحلة الاحتمالات وتعتبر شجرة القرارات تطورا لشجرة الاحتمالات، والتي تحتوي على مراحل احتمالات فقط بينما تحتوي شجرة القرارات على مراحل قرارات بالإضافة إلى مراحل احتمالات.¹

5- أسلوب دراسة الحالات:

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الهامة المستخدمة في مجال القرارات، إذ أنه يساعد على تطوير وتحسين قدرات ومهارات المديرين على التحليل والتفكير الإبتكاري لحل المشاكل الإدارية التي تواجههم، ويقوم هذا الأسلوب تعريف وتحديد المشكلة محل القرار والتفكير في أسبابها وأبعادها وجوانبها المختلفة، أو تصور الحلول البديلة لها استنادا على المعلومات المتاحة عن المشكلة ويمكن لمتخذ القرار الاسترشاد بمجموعة من الأسئلة في دراسة الحالة أو المشكل محل القرار.²

6- البرمجة الخطية:

تعتبر البرمجة الخطية من أكثر الأدوات الكمية شيوعا في الاستخدام وقد يرجع ذلك إلى سهولة استخدامها واتساع قاعدة التطبيقات المختلفة التي يمكن فيها استخدام البرمجة الخطية، فهي لا تحتاج إلى خلفية رياضية متخصصة، ومن جهة أخرى سهولة إعداد النماذج الرياضية الخاصة بالبرمجة الخطية يجعل من السهل إعداد التقارير الإدارية وتوضيح نتائج الحل للمديرين.

وتهدف البرمجة الخطية إلى تقرير الوضع الأمثل لاستخدامات موارد المؤسسة المحدودة، ولذا على المؤسسة أن تحدد الأسلوب الأمثل لاستخدامها بحيث يتم ذلك بأقصى ربح ممكن وأقل تكلفة ممكنة.³

¹ -فريد كورتل، إلهام بوغليطة، مرجع سبق ذكره، ص 176، 177.

² -المرجع نفسه، ص 177.

³ -محمد عرفان المهدي أكرم، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الصفاء، 2004، ص 20.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول القرارات المالية

يعتبر القرار المالي من بين أهم القرارات، لذا تعددت مفاهيمه واختلفت من باحث لآخر، بالإضافة إلى اختلاف أنواع هذا القرار وكذا تعدد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، لذا عملنا من خلال هذا المطلب الإلمام بكل ما يخص هذا النوع من القرارات.

الفرع الأول: ماهية القرار المالي

أولاً: تعريف القرار المالي

هناك العديد من التعريفات التي جاء ضمنها القرار المالي فمن بين هذه التعريفات:

هو اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة.¹

كذلك يعرف على أنه "هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول، بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة".²

ثانياً: مبادئ القرار المالي

من بين مبادئ القرار المالي نذكر:³

1- تتوقف قيمة القرارات المالية على ناتج التدفقات النقدية الإضافية المصاحبة لها فيكون التركيز الأول على نتائج هذه القرارات المالية.

2- يجب الأخذ بالحسبان التأثيرات الضريبية عند الحكم على كفاءة القرارات المالية بالتالي فإن التدفقات النقدية التي يجب أخذها بالحسبان هي التي يمكن تحقيقها بعد خصم الضرائب.

3- تختلف القرارات المالية من حيث مستويات المخاطر، بالتالي فإن التنوع في مجالات الاستثمار يساعد في الحفاظ على مستويات العائد المتوقع.

¹ - محمد حافظ حجازي، دعم القرارات المالية في المنظمة، دار الوفاء، مصر، 2006، ص 105.

² - سمية لزغم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2011-2012، ص 29.

³ - محمد وسام المصري، صنع القرار المالي، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، ص 3.

ثالثاً: أهداف القرار المالي

تتميز القرارات المالية بعدة أهداف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1- تعظيم الربح:

إن الهدف العام لأي منشأة يتلخص في تعظيم الربح أي تحقيق أعلى أرباح ممكنة ومازال هذا الهدف يحتل مكانة رئيسية في الفكر الاقتصادي على الرغم من كثرة الانتقادات الموجهة إليه والتي تشكك في سلامة تعظيم الربح كهدف رئيسي للمنشأة.

ويرتبط مفهوم تعظيم الربح ارتباطاً وثيقاً بالملاك ويحتل مكاناً بارزاً في أسلوب تقييم أداء الإدارة وبناءا عليه فإن تعظيم الربح كهدف يسعى أصحاب رأس المال إلى تحقيقه.

2- هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة الملاك:

إن تعظيم قيمة المنشأة أو تعظيم ثروة الملاك هو أفضل معيار للحكم على القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر أو الملاك.

ومما لاشك فيه أن تعظيم ثروة المنشأة وزيادة القيمة السوقية للأسهم يعكس الاستخدام الفعال للمواد الاقتصادية القومية ويؤدي إلى تنشيط النظام الاقتصادي ككل وتعظيم الثروة القومية للمجتمع.

ويعتبر تعظيم الثروة كهدف للإدارة المالية أكثر فعالية مقارنة بهدف تعظيم الربح وذلك لسببين:

- هدف تعظيم الثروة يعد هدفاً استراتيجياً طويل الأجل حيث تعمل الإدارة على تعظيم القيمة الحالية للاستثمارات عن طريق اختيار المقترحات الاستثمارية التي تزيد من القيمة السوقية للأوراق المالية.

- هدف تعظيم الثروة يعطي أهمية خاصة للتوزيعات النقدية المنتظمة بصرف النظر عن حجمها وهو ما يساهم في جذب مساهمين جدد.

3- هدف تعظيم العائد الاجتماعي:

إن المؤسسات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سياساتها وأنشطتها على كافة فئات المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه بل إنه يتصعب على تلك المؤسسات تجاهل واجباتها ودورها في خدمة ذلك المجتمع. أما بالنسبة للتحديات لهذا الهدف فهي:

¹ - نفس المرجع السابق، ص 3، 4.

- صعوبة تحديد ما هو الأفضل بالنسبة للمجتمع.
- صعوبة تحديد المصدر الذي تستمد الشركة منه حقها في توزيع المواد المالية لتحقيق المنافع الاجتماعية.
- صعوبة حساب التكلفة الاجتماعية أو قياس العائد الاجتماعي.
- قيام بعض الشركات بتحمل تكلفة أداء المسؤولية الاجتماعية وعدم قيام البعض الآخر بذلك قد يجعل النوعية الأولى تتحمل تكلفة أو خسائر ملموسة والتوقف عن المساهمة الاجتماعية.

الفرع الثاني: مراحل اتخاذ القرار المالي

يمر اتخاذ القرار المالي بعدة مراحل تسمح بإعداده بالشكل الصحيح وهذه المراحل هي كالآتي:¹

أولاً: فهم الموضوع أو الهدف

ويتم على ضوء تحديد المعلومات اللازمة ومصدرها ومن سيقوم بها ومتى؟ ثم حساب الوقت لإصداره في وقته وتنظيم برنامج زمني للخطوات والمراحل التالية. أي توزيع الوقت المخصص والأدوار على العناصر المشاركة في العملية.

ثانياً: معالجة المعلومات

الخروج باستنتاجات وحلول تبادلية من خلال جمع المعلومات، ترتيبها وتحليلها مقارنة ومقارنة المعلومات المتعارضة والخروج باستنتاجات وحلول تبادلية، تحضير المعلومات وعرضها على المدير.

ثالثاً: اتخاذ القرار أي انتقاء الحل الأنسب.

رابعاً: صياغة وإيصال القرار للمتقدمين ومتابعة التنفيذ.

كما يجب أن يبرز القرار النقاط التالية:

- المهام الرئيسية التي تكثف الإمكانيات نحوها.
- الجهات المكلفة بالتنفيذ.
- كيفية التنسيق والتزامن بين الجهات المشاركة في التنفيذ.

¹ - محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 33، 34.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار المالي

هناك عدة عوامل تؤثر على عملية اتخاذ القرار المالي. والتي تتمثل فيما يلي:¹

أولاً: تأثير البيئة الخارجية

بما أن المنطقة تمثل خلية من خلايا المجتمع فإن قراراتها تؤثر على هذا المجتمع سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن العوامل البيئية الخارجية التي تؤثر في اتخاذ القرار المالي هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، والمنافسة الموجودة في السوق وتكتلات النقابات والمستهلكين والتشريعات والقواعد الحكومية والتغيرات والتطورات التقنية والرأي العام والسياسة العامة للدولة.

ثانياً: تأثير البيئة الداخلية

يتأثر القرار المالي بالعوامل البيئية الداخلية في المؤسسة من حيث حجمها ومواردها المالية المتاحة وكذلك الهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة العلاقات السائدة وتوافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية.

ثالثاً: تأثير متخذ القرار

تتصل عملية اتخاذ القرار المالي بشكل وثيق بالصفات النفسية للفرد أو الأفراد المشاركين في عملية اتخاذ القرار ويمكن تصنيف سلوك متخذي القرارات فيما يتعلق باتخاذ القرار بإحدى الصفات التالية: الحذر، المجازفة، التسرع، التهور، ويقع متخذ القرار تحت تأثير هذه العوامل مما يؤدي إلى آراء وانطباعات خاصة ومظاهر سلوكية معينة، لذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من ميول وانفعالات تؤثر تأثيراً مباشراً في عملية اتخاذ القرار.

رابعاً: تأثير أهمية القرار

إن تأثير القرار المالي لتحقيق أهداف محددة أو لإيجاد حلول للمشاكل القائمة يتطلب من المدير المالي إدراك المشكلة من جميع أبعادها، والتعمق في دراستها حتى يستطيع الوصول إلى القرار الذي يمثل الحل الجذري لها ويمنع حدوثها في المستقبل، وكلما ازدادت أهمية المشكلة ازدادت أهمية القرار المناسب لحلها وازدادت ضرورة جمع الحقائق والمعلومات اللازمة لتأمين الفهم الكامل لها والقدرة على رسم الحلول المناسبة وتعلق أهمية القرار المالي بما يلي:

¹ - محمد محسن، صنع القرار المالي بيوم 2016/12/23 على الساعة 16:10 متاح على <http://www.tanSoft.com/books>

- عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة التأثير.

- تأثير القرار من حيث التكلفة والعائد حيث تزداد أهمية القرار عندما تكون التكلفة مرتفعة وأيضا عندما يكون العائد مرتفع.

المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية

إن اتخاذ القرار يعد أساس العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في المنظمة، ويعد اتخاذ القرارات المالية أساس العملية الإدارية في الإدارة المالية، وتهدف هذه القرارات إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تعظيم ثروة المالك وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، بالإضافة إلى تحقيق أقصى العوائد الممكنة للمؤسسة، مع الحفاظ على السيولة وتمثل هذه القرارات في: قرارات الاستثمار، وقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح والتي سيتم عرضها خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: قرارات التمويل

أولاً: تعريف قرار التمويل وأهدافه

1- تعريف قرار التمويل:

يمكن إعطاء جملة من التعاريف التالية:¹

يعرف القرار التمويلي على أنه "الإمداد بالوسائل التي عن طريقها يكون الأشخاص قادرين على أن يستهلكوا أكثر مما ينتجون في فترة زمنية".

كما أن قرار التمويل بمفهومه يعني "تحصيل الأموال اللازمة للشركة بشروط مناسبة تتفق مع أهدافها".

ومنه يمكننا القول على أن القرار المالي هو: ذلك القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تساعد الشركة على تجميع الأموال اللازمة من أجل الاستثمار.

2- أهداف قرار التمويل:

تعتبر عملية الحصول على الأموال اللازمة بشروط مناسبة من الأهداف العامة للمؤسسة غير أن أهداف التمويل تتعدى ذلك لتشتمل تسيير وإدارة هذه الأموال واستخدامها برشادة وكفاءة كما أن المؤسسة تتحمل

¹ - فهمي محمد مصطفى الشيخ، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، بدون سنة، ص 204.

تكلفة الأموال من مصادر مختلفة وأثر التمويل على مصدر معين على تكلفة التمويل من المصادر المختلفة والمتغيرات المتوقعة في هذه التكاليف والعلاقات القائمة فيما بينها.¹

ثانيا: العوامل المؤثرة في قرار التمويل

تسعى المؤسسة إلى المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية بهدف تخفيض التكلفة المرجحة لرأس مالها المستثمر إلى الحد الأدنى وعليها الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:²

- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل.
- عنصر الملائمة بحيث يجب أن يكون مصدر للتمويل ملائما للمجال الذي استخدم فيه.
- القيود الذي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة.
- وضع السيولة النقدية في المنشأة عند اتخاذ القرار وسياساتها المتبعة في إدارة السيولة.

الفرع الثاني: قرارات توزيع الأرباح

أولاً: تعريف قرار توزيع الأرباح

من بين القرارات المالية المهمة هو ذلك القرار المتعلق بتوزيع الأرباح ومثل هذا النوع من القرارات يجب أن يكون ملازماً للقرارات المالية الأخرى في المنشأة وعند التعامل مع الأرباح هناك خيارين واضحين:

إما أن توزع الأرباح بشكل نقدي وبنسبة مئوية معينة من قيمة السهم الاسمية وتدفع لحامل السهم، أو يمكن تدوير الأرباح واحتجازها والذي يعتبر مصدراً مهماً من مصادر التمويل الداخلي يعزز قرارات الإدارة المالية عندما تبحث عن مصادر التمويل المناسبة، ومن المؤكد أن مجموع القرارات التي تدخل في عملية التوزيع تكون مهمة للإدارة المالية نظراً للرغبات المتعارضة فيما بين المستثمرين والإدارة، فالمستثمرون يرغبون في زيادة مكاسبهم النقدية من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح عليهم في حين تفضل الإدارة زيادة الجزء المحتجز لضمان أموال مهمة لأغراض التوسع الاستثماري داخل شركة الأعمال.³

¹- نفس المرجع السابق ، ص 205.

²- بوقموم محمد، دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، مذكرة لبليل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة 8ماي 1945، قللة، 2004، ص 38.

³- حامدي نوح، القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 50.

ثانيا: سياسات توزيع الأرباح

يجب على الإدارة أن تقرر ما إذا كانت سوف تقوم بإجراء توزيعات على حملة الأسهم أم لا؟ وما هو مقدار تلك التوزيعات؟ وما هي النسبة المثلى لتلك التوزيعات؟ فهذه القرارات ستحدد عن طريق سياسات التوزيعات والتي من بينها ما يلي:¹

1- سياسة الفائض:

تشير إلى أن قرار التوزيع لا يخرج كونه توزيع للأرباح التي حققتها المنشأة بين حملة الأسهم وبين الاستثمارات المتاحة للمنشأة، فإذا كان العائد المتوقع من تلك الاستثمارات أكبر من العائد الذي يطلبه حملة الأسهم فلن يعترض حملة الأسهم على قرار احتجاز الأرباح لتمويل تلك الاستثمارات.

2- سياسة استقرار مقدار التوزيعات:

تبين من مناقشة سياسة الفائض أن التوزيعات النقدية التي تجريها المنشآت تختلف من فترة زمنية لأخرى وعدم استقرار التوزيعات يرفع من درجة عدم التأكد لدى المستثمرين وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة حقوق الملكية، مما يترك أثرا سلبيا على القيمة السوقية للسهم.

3- سياسة استقرار معدل نمو التوزيعات:

في هذه الحالة تحدد الشركة معدل نمو مستهدف للتوزيعات سنويا، أما إذا حدث ولم تنمو الأرباح فقد تضطر الشركة إلى التوقف عن زيادة التوزيعات.

4- سياسة التوزيع الإضافية:

وذلك من خلال إجراء توزيعات منخفضة للسهم بصورة مستمرة ومنظمة، بالإضافة إلى إجراء توزيعات إضافية وذلك في الفترات التي ترتفع فيها الأرباح، وتناسب تلك السياسة المنشآت التي تتصف أرباحها وتدفعاتها النقدية بالتقلب الشديد.

5- التوزيعات في صور أسهم:

تشير سياسة التوزيعات في صور أسهم إلى أن المنشأة تقوم بتوزيع عدد إضافي من الأسهم على المساهمين بدلا من إجراء توزيعات نقدية.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 72، 73.

ثالثا: المحددات الأساسية لتوزيع الأرباح

بالرغم من أن الاتجاهات المعاصرة تشير إلى بؤادر العمل بإستراتيجية تخفيض توزيع الأرباح، إلا أن المهام الرئيسية التي تشغل مدراء الشركاء باستمرار هي المقدار المطلوب توزيعه على حملة الأسهم لتحقيق الرضا، لأن مثل هذه الإستراتيجية تحتاج إلى الكثير من التحسينات في سياقها وعمقها التحليلي، لوجود محددات أساسية تحكم التغيير في توزيع الأرباح والتي يمكن إيجازها بالآتي:¹

1- الأرباح المتوقعة (ربحية السهم):

من أكثر الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الغدارة المالية في شركات الأعمال هو تعظيم ربحية السهم الواحد لتتمكن من زيادة التوزيع النقدي للأرباح، ولهذا السبب يعول العديد من المستثمرين ومحلي الأوراق المالية على استقرار ربحية السهم الواحد ومعدلات النمو فيه لأن هذا الاستقرار يستخدم كمؤشر لتصحيح التنبؤات بتوزيع الأرباح.

2- الأنماط السابقة لتوزيع الأرباح:

تختلف أنماط توزيع الأرباح باختلاف اتجاهات الإدارة المالية إذ أن هذه الأنماط تتحدد علاقتها بربحية السهم الواحد، فهناك الأنماط المستقرة وهناك الأنماط المنتظمة مع علاوة إضافية للتوزيع النقدي.

3- النقد:

يعد النقد وإدارة الدورة النقدية من المواضيع المهمة وتشكل محورا رئيسيا لهدف الإدارة المالية فيما يتعلق بالسيولة أي بالهدف القصير الأمد.

وهذه الأهمية متأتية من آثارها المباشرة والطويلة الأمد لاسيما تلك المتعلقة بتوازن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتفاوت الأهمية النسبية للنقد وفقا لتفاوت طبيعة وحجم نشاط الشركة ومدى استعدادها لتحمل المخاطرة.

4- نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم الواحد:

تمثل نسبة سعر السهم إلى ربحية والمعروفة بمضاعف السهم أحد أهم الأدوات التحليلية المهمة في سوق الأوراق المالية، وتكتسب أهميتها من كونها تعكس حالة التفاؤل أو التشاؤم بشأن أسعار الأسهم.

¹-حامدي نوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 50، 51.

5- القابلية التسويقية:

واحد من الاعتبارات التي ينظر إليها المستثمر بأهمية خاصة، هي وجود أسواق كفئة ومستمرة لتصريف الأوراق المالية، ونظرا لاختلاف نوع وحجم وسعر تلك الموجودات فإن سيولتها وسرعة تحويلها إلى نقد هو الآخر يتباين، وهذا ما يعرف بالقابلية التسويقية.

الفرع الثالث: قرارات الاستثمار

أولا: ماهية القرار الاستثماري

1- تعريف القرار الاستثماري:

هناك مجموعة من التعاريف التي جاء ضمنها القرار الاستثماري وهي كالاتي:

يمكن القول أن القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل فأكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتتم بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفق أهداف وطبيعة المشروع الاستثماري.¹

كما جاء تعريفه على النحو التالي: " يعتبر القرار الاستثماري خطوة أولية لاختيار البدائل المتاحة بغية تحقيق أكبر عائد ممكن وبأدنى مخاطرة، حيث يتخذ القرار الاستثماري عادة من قبل شخص منفرد (متعهد، مسؤول، رب عمل) أو من قبل مجموعة من الأشخاص، أو يسمى قرار جماعي وفي الواقع نلاحظ أنه نادرا ما يكون القرار الاستثماري فرديا أو منعزلا وإنما يأتي نتيجة مشاركة عدة أشخاص متفاوتين ومختلفين في كفاءتهم ومسئولياتهم.²

ومنه نستخلص أن القرار الاستثماري هو " ذلك الذي بموجبه يتم اختيار البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة حيث يحقق أكبر عائد استثماري".

2- خصائص القرار الاستثماري:

ينطوي القرار الاستثماري الرشيد على عدد من الخصائص لعل من أهمها:³

¹-د. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 38.

²-عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 12.

³-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- ✓ إنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.
- ✓ إن القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.
- ✓ إن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
- ✓ يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري عليها مثل: ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس لكمي وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها.
- ✓ يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.

3- أهمية القرار الاستثماري:

يكتسي القرار الاستثماري أهمية بالغة بالنظر لعدة مبررات أهمها:¹

- يشكل الاستثمار في المدى الطويل المحرك الوحيد ومحافظة المؤسسة على وجودها.
- تتطلب العملية الاستثمارية مبالغ كبيرة ومهمة مقارنة لما تملكه المؤسسة أو المشروع من أموال.
- يعتبر القرار الاستثماري قرار يرهن المؤسسة على المدى المتوسط والطويل يصعب الرجوع فيه.
- ينعكس القرار الاستثماري على صورة المؤسسة من خلال تأثيرها بالمحيط الاقتصادي والمالي، حيث كلما كان المشروع الاستثماري يلي ما يحتاجه السوق من منتجات أو خدمات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية كلما تحسنت صورة المؤسسة التجارية مما يزيد في ربحيتها التي تعطي مصداقية أكثر لها لدى المؤسسات المالية المقرضة.

4- أنواع القرارات الاستثمارية:

من المناسب إعطاء نبذة مختصرة عن أنواع القرارات الاستثمارية كما يظهر من التحليل التالي:²

أ- قرارات تحديد أولويات الاستثمار:

ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة و الممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا لأولويات التي يحددها واهتمامات

¹ معراج هواري وآخرون، القرار الاستثماري في ظل التأكد والأزمة المالية، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 57، 58.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 43-45.

كل مرحلة فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقاً لهذا المدخل.

ب- قرار قبول أو رفض الاستثمار:

وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جداً وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة هي اتخاذ قرار بعد وضع أولويات، أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت وتمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ، ومن هنا تصبح مساحة الاختيار أضيق بكثير من قرارات تحديد الأولويات.

ج- قرارات الاستثمار المانعة تبادلياً:

وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن للمستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادل النشاط الآخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي، وإذا تم اختيار مشروع للسوق المحلي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع تصديري في نفس الوقت وهنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإن عندما اختار بديل في نشاط معين أضحي في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر.

د- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:

حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري، بسهولة وبساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة.

ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلاً فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائماً مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر.

ولذلك توجد القرارات التي تتم في درجة معينة من درجات المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 100% وهذه القرارات هي التي يتم في إطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي وخاصة تلك القرارات التي تتجه تنازلياً أي تبعد عن 100% وكلما ابتعدت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية وهنا تلعب دراسات الجدوى دوراً كبيراً في اتخاذ القرار الاستثماري في مثل تلك الحالات لأنها توفر الكثير من المعلومات وتساعد على حل العديد من المشكلات التي تواجه هذا النوع من القرارات.

وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة من 100% وهي قرارات قل أن تحدث في مجال الاستثمار وتحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى في مجال الاستثمار وتحتاج إلى دقة كبيرة في إجراء دراسات الجدوى وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري في مثل هذه الظروف.

هـ- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي:

حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة الحدوث ولكن الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه، الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

ثانيا: سيرورة القرار الاستثماري

مهما كان الأفق الزمني للاستثمار فهناك سلسلة من الخطوات الواجب إتباعها للوصول إلى اتخاذ القرار الاستثماري ويمكن إجمال أهم هذه الخطوات في العناصر التالية:¹

- تحديد المشكلة الاستثمارية من خلال إخضاع الفرصة الاستثمارية التي تظهر في مجال استثمار معين في أحد الأنشطة الاقتصادية المختلفة للتفكير وتبين جدواها كفكرة استثمارية حيث يتحدد الهدف من المشروع بأبعاده المختلفة.

- تحديد البدائل الممكنة أي جرد الحلول الممكنة وذلك ربطا بمحتوى المشروع الاستثماري.

- تقييم البدائل الاستثمارية كل على حدا وذلك بتحديد تكلفة الاستثمار وعمر المشروع المناسب وهي المدة المثلى لتحقيق الأعباء التي يتحملها المشروع كما يتم مقارنة تكلفة الاستثمار بالنواتج المتأتية من استغلال المشروع.

- الأخذ بعين الاعتبار للآثار الجانبية والعناصر التي لا يمكن تفاديها أو تقييمها لأن لها آثار على جدوى المشاريع وعلى سبيل المثال الآثار البيئية.

ثالثا: العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري

يتأثر الاستثمار بمجموعة من العوامل والمتغيرات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذنا للقرارات الاستثمارية، ويمكن إجمال أهم هذه العوامل في العناصر التالية:²

¹- معراج هواري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 65.

²- المرجع نفسه، ص ص 58، 62.

1- الظروف الاقتصادية:

من المعروف أن النشاط الاقتصادي يمر بفترات من الرواج وفترات من الكساد في إطار ما يعرف بالدورة الاقتصادية، وتتأثر عملية الاستثمار بالظروف السائدة إيجابيا وسلبيا.

ففي فترات الرواج الاقتصادي تتزايد دخول الأفراد وكذلك رغبتهم في الإنفاق على شراء السلع والخدمات ويزيد بذلك الطلب عليها أو قد تتغير عادات وسلوك المستهلكين ويندفعون في طلب سلع وخدمات جديدة. وهذا بدوره يشجع المستثمرين على دراسة فرص الاستثمار في مشروعات جديدة أو إجراء توسعات استثمارية لمشاريع قائمة بالفعل.

أما في فترة الكساد (الانكماش) الاقتصادي فتحدث الحالة العكسية حيث يقل الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي. وهو ما لا يشجع المستثمرين الجدد والمنتجين على الإقبال على استثمار المزيد من الأموال. نتيجة لهذا يجب على المستثمر تتبع ودراسة الظروف الاقتصادية في البيئة محل الاستثمار دراسة دقيقة ومحكمة حتى يضمن نجاح استثماره واستمراره.

2- الظروف السياسية:

تأخذ الظروف السياسية أهميتها من خلال ترجمتها لمدى الاستمرار الذي يميز بيئة ما. ومن الأهمية أن تولى دراسة وتحليل الظروف السياسية الغاية الكافية قبل اتخاذ قرار الاستثمار. وذلك نظرا لأن المشروعات الاستثمارية المقترحة تنفيذها بصفة عامة تمتد أعمارها الاقتصادية لفترات طويلة ومن المخاطرة أن يتم الاستثمار في مناخ وبيئة لا يتميز بالاستمرار السياسي. أو تغلب عليه بعض القوانين التي لا تكفل حماية حقوق وملكية المستثمر. كما أن حركة السلع ورؤوس الأموال والأشخاص لا تتحقق إلا في ظل الاستقرار وتوافر الأمن.

3- الإمكانيات والموارد المتاحة:

يعتمد الاستثمار على تضافر مجموعة من العوامل المادية وغير المادية لتحقيق الهدف منه. وكلما توافرت الإمكانيات والموارد المادية من مواد أولية وآلات وتجهيزات والوسائل المساعدة في الإنتاج والموارد البشرية والأسواق اللازمة لتصريف المنتجات كلما كان ذلك مشجعا على القيام بالاستثمارات.

إن المستثمر موجود أمام حتمية التعرف على مدى توافر الحد الأدنى من الإمكانيات اللازمة لنجاح فكرة الاستثمار، وفي الحالات التي يبدو من الواضح فيها وجود ندرة في هذه الموارد محليا يتجه البحث نحو إمكانية الحصول عليها من دول أخرى ما يترتب عليه ضرورة دراسة القوانين واللوائح المنظمة لعمليات الاسترداد مع مراعاة مدى توافر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل عمليات الاسترداد والقوانين المنظمة للتعامل بالنقد الأجنبي... الخ.

كما يجب على المستثمر أيضا التعرف على المصادر المختلفة التي يمكنه الحصول منها على القروض اللازمة لتمويل استثماراته وشروط الاقتراض. وأسعار الفائدة السائدة في السوق حتى يمكنه المفاضلة بينها واختيار الأنسب.

4- أسعار الفائدة:

كثيرا ما يرتبط الإنفاق الاستثماري بالاقتراض كأخذ مصادر التمويل الأساسية، ويشكل سعر الفائدة عن الثمن المدفوع لقاء عملية الاقتراض أي أن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين تعبر عن نفقة اقتراض النقود.

ويتوقع لسعر الفائدة أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار حيث أن الطلب على القروض لأغراض استثمارية يتناسب عكسيا مع معدلات الفائدة السائدة في السوق.

5- التوقعات:

إن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر الآن هو تصرف يتم عن الثقة في المستقبل ومن هذا المنطلق فإن المستثمر إذا أخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه يمكن أن يتعرض لخسائر كبيرة وعليه فيجب توخي الدقة والحذر في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المدى المنظور ومعرفة مجالات النشاط الأكثر ربحية للاستثمار فيها وبذلك فإن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات صحتها أو خطئها.

6- الأرباح:

يمكن أن يتأثر قرار الاستثمار بالأرباح من خلال زاويتين أساسيتين حيث أن المستثمر سعى دائما إلى الاستثمار في المشاريع الأكثر ربحية من بين مجموعة فرص الاستثمار الممكنة والمتاحة من جهة، ومن جهة أخرى قد تكون المؤسسة غير قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري أو قد تكون غير راغبة في ذلك فتنجس إلى استغلال أموالها الخاصة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية والتي تشكل الأرباح المحتجزة جزءا مهما منها، وهذا يعني أن هذا المصدر لأموال الاستثمار يتطلب بطبيعة الحال أن تحقق المؤسسة أرباحا مقبولة ليحتجز جزء منها يكون مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار وهو ما يجعل الاستثمار دالة للأرباح كلما زادت هذه الأخيرة كلما كان ذلك أمرا مشجعا على زيادة الاستثمار لضمان نمو المؤسسة.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية لدراسة الجدوى الاستثمارية

يعتبر المشروع الاستثماري هو العمود الفقري لأي وتبة اقتصادية كما يعتبر أداة مهمة للتخفيض من مستوى البطالة وتحقيق الرفاهية، ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول إعطاء نظرة عن المشاريع الاستثمارية وتبيان خصائصها وأهدافها بالإضافة إلى الأنواع التي تحتويها هذه المشاريع، كما سنحاول إلقاء الضوء على دورة حياة هذه الأخيرة.

المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية

قبل تطرقنا إلى المشاريع الاستثمارية يمكن إعطاء مفهوم مختصر عن المشروعات بصفة عامة حيث يعرف المشروع على أنه " مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية، لها بدايات ونهايات زمنية محددة، يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أهداف محددة، في إطار معايير الكلفة، والزمن، والجودة المخطط له".

الفرع الأول: مفهوم المشروع الاستثماري وأهدافه

أولاً: مفهوم المشروع الاستثماري

1- تعريف المشروع الاستثماري:

يقصد بالمشروع الاستثماري مقترح لتخصيص موارد مالية وبشرية معينة لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو إحلال وتجديد طاقة إنتاجية حالية، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص، أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار، أو على مستوى المجتمع ككل.¹

كما يمكن تعريف المشروع الاستثماري الاقتصادي على أنه " كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه ويديره فقط منظم ويعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة".²

كما يعرفه البعض على أنه " كل كيان مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات أو حاجات عامة خلال فترة معينة".³

¹- د. أحمد يوسف دودين، إدارة مشاريع، دار البازوري، الجامعة الزرقاء، عمان، الأردن، 2012، ص 21.

²- د. محمد الفاتح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص 6.

³- ضرار العتيبي، نضال الحواري، إدارة المشروعات الائتمانية، دار المازوري للنشر والتوزيع، 2007، ص 116.

يمكننا القول أن المشروع الاستثماري على أنه اقتراح يتضمن إنشاء كيان جديد في صورة مؤسسة أو منشأة لتقديم سلعة أو خدمة جديدة أو التوسع في أي سلعة أو خدمة حالية، وذلك من أجل إشباع حاجات مادية وغير المادية.

2- خصائص المشروع الاستثماري:

يتصف المشروع الاستثماري محل دراسات الجدوى بمجموعة من الخصائص، ولعل من أهمها:¹

- سعي المشروع الاستثماري إلى تحقيق أغراض محددة ومرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة.
- حاجة المشروع الاستثماري إلى استغلال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.
- قدرة المشروع الاستثماري على توظيف الموارد المادية والبشرية بكفاءة وفعالية عالية.
- تضمن المشروع الاستثماري أفكار تكنولوجية مبتكرة إبداعية بعيدة عن الطرق والأعمال الروتينية السائدة.
- تعرض المشروع الاستثماري إلى ظروف المخاطرة وعدم التأكد، أكثر من ظروف التأكد، ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها.
- حاجة المشروع الاستثماري عند دخوله حيز التنفيذ إلى إطار زمني مبرمج لرفع كفاءة أنشطته المختلفة.
- ارتباط المشروع الاستثماري بمنظومة دورة حياة محددة تستوجب تحديد المهام والواجبات بدقة من قبل الموارد البشرية القائمة على تنفيذه.
- ارتباط المشروع الاستثماري بهيكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بمراحله المختلفة وذلك بين مستويات هذا الهيكل.
- إخضاع المشروع الاستثماري لنظرية النظم في ممارسة أنشطته المختلفة سواء المرتبطة بالتسويق أو الإنتاج أو غير ذلك من الأنشطة الإدارية الأخرى.
- ارتباط بيئة المشروع الاستثماري الداخلية بالأبعاد والاتجاهات التي تفرزها البيئة الخارجية.
- تمثيل المشروع الاستثماري لجزء من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والقطاعية والحكومية بالدولة.

¹ - حسن ياسر حسن يوسف عز الدين، تصميم وتنفيذ وتطبيق نظام لدعم اتخاذ القرار لدراسات الجدوى الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 24.

ثانيا: أهداف المشروع الاستثماري

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه من المشروع النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى، وضمن هذا الإطار يمكن تقسيم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى مجموعتين من الأهداف هي:

1-أهداف المشروعات الاستثمارية الخاصة:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن وقد يخطط للربح وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير، ولكن معظم المشروعات في وقتنا الحاضر تخطط للربح على المدى البعيد والطويل، لاكن هذا لا يمنع من وجود أهداف أخرى يتم السعي إلى تحقيقها نوجزها فيما يلي:¹

-الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وموقف مالي سليم.

-تعظيم الإيرادات بتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وكسب سوق خارجي وتعظيم الصادرات.

-هدف البقاء والاستثمار في دنيا الأعمال قد تسعى المشروعات الخاصة إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه وتكسب رضا العملاء والقائمين على صناعة القرار.

2- أهداف المشروعات الاستثمارية العامة:

يكون الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة، إلا أن هذه الأهداف ليست فقط الأهداف التي تطمح تلك المشروعات في تحقيقها بل هناك أهداف أخرى، يمكن رصدها لتلك المشروعات ويأتي في مقدمة هذه الأهداف هدف تحقيق الربح وذلك حتى نضمن الاستمرار والبقاء والنمو في دنيا الأعمال ولما تتكبده أيضا هذه المشاريع من مصاريف ونفقات في معظم نشاطاته، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاستثمارية والمالية والاجتماعية.²

من خلال ما تطرقنا إليه يمكن القول أن الأوزان النسبية لمعايير الربحية سواء كانت الربحية اقتصادية أو تجارية فإنها تغلب على جدوى وتقييم المشروعات الخاصة، على غرار جدوى المشروعات العامة التي تغلب عليها الأوزان النسبية المتعلقة بمعايير الربحية الاجتماعية، مع الاتفاق على ضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تشغيل كلا النوعين من المشروعات.

¹-ضرار العتيبي، نضال الحواري، مرجع سبق ذكره، ص 119، 120.

²-د. سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994، ص16.

الفرع الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكن النظر إلى المشروعات وتقسيمها إلى أنواع متعددة ولكن اختصارها إلى نوعين هما من حيث الملكية ومن حيث النشاط الاقتصادي يعطينا فكرة عن أنواع المشروعات.

أولاً: أنواع المشاريع حسب الملكية

ويمكن تقسيم المشروعات على أساس الملكية إلى ثلاث أنواع هي:¹

1- المشروعات خاصة:

أي يمتلكها القطاع الخاص أو أفراد من مجتمع وبالتالي تعود الخسارة أو الأرباح على مالكيها من الأفراد.

2- المشروعات العامة:

أي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع، إذا تمخض عنها نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا ما منيت هذه المشروعات العامة بالخسارة.

3- المشروعات المختلطة:

أي تعود ملكيتها للدولة والأفراد على أساس المشاركة.

ومن هنا فإن تحليل وتقييم المشروع يأخذ بعين الاعتبار مؤشر العائد المالي المتوقع عند اتخاذ القرار الاستثماري والبدء في تنفيذ المشروع أو عدم تنفيذه، والمشاريع الفردية يكون معيار الربحية لها أهم من المعايير التي ينظر إليها المستثمر لاتخاذ قرار الدخول في المشروع أو عدمه.

أما المشروعات المملوكة من قبل الدولة، أي المشروعات العامة، فالهدف منها ليس تحقيق الأرباح بل تحقيق المنفعة العامة لمجموع أفراد المجتمع، كذلك فإن المعيار الاقتصادي أو المنفعة العامة هي التي تحدد جدوى المشروع، وليس معنى هذا أن الدولة لا تنظر إلى جدوى المشروعات المالية، بل المقصود هنا تقييم التكاليف والمنافع أو إيرادات المشروع، تختلف في حالة ما إذا كان المشروع عاماً أو مشروعاً فردياً.

أما فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة بين القطاع الخاص وبين الدولة فأحياناً كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة، فتقوم الدولة بتوفير حصة م لتشجيع القطاع الخاص على الدخول في مثل هذه المشروعات.

¹- د. محمود حسين الوادي وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2014، ص ص

ثانياً: أنواع المشاريع حسب النشاط الاقتصادي

يمكن تقسيم المشروعات حسب النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:¹

1-مشروعات القطاع الأولي:

تشمل المشروعات في هذا القطاع مشروعات استغلال الأراضي الزراعية أو استصلاح الأراضي أو استخراج المعادن والثروات الطبيعية أو استغلال مساقط المياه أو إنشاء قنوات الري وبناء السدود.

2-مشروعات القطاع الصناعي:

سواء تمثلت في صناعات استخراجية، وهي التي تستهدف توفير منتج دون إحداث تغيير جوهري في خواصه الطبيعية مثل: صناعة استخراج البترول والفحم والمعادن الأخرى، أو تمثلت في الصناعات التحويلية التي تؤدي إلى إحداث تغييرات جوهريّة في شكل المادة الخام أثناء عملية الإنتاج مثل: الصناعات الغذائية....

3-مشروعات قطاع الخدمات:

وتعمل هذه المشروعات على تقديم خدمات للأفراد بهدف تحقيق الربح.

الفرع الثالث: دورة حياة المشروع الاستثماري

تمر دورة حياة المشروع الاستثماري بمراحل ثلاث أساسية، هي مرحلة ما قبل الاستثمار، ومرحلة الاستثمار، ومرحلة التشغيل، وفيما يلي عرض لتلك المراحل:

أولاً: مرحلة ما قبل الاستثمار:

تتطلب دراسة مرحلة ما قبل الاستثمار تناول مجموعة من العناصر، أهمها: دراسة فرص الاستثمار، دراسة الجدوى المبدئية، دراسات الجدوى التفصيلية واتخاذ القرار. وفيما يلي عرض لذلك:²

1- دراسة فرص الاستثمار:

تتطلب دراسة فرص الاستثمار ضرورة تحديد الأفكار الاستثمارية المختلفة اعتماداً على مجموعة المصادر، التي يمكن بلورتها فيما يلي:

¹ -شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 19.

² -د. محمد الفاتح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

- إحصائيات التجارة الخارجية.
- دراسة الموارد الطبيعية المحلية (الثروة المعدنية، مصادر الطاقة، الثروة الزراعية والمائية والبشرية).
- الخبرة السابقة لرجال الأعمال.
- مراجعة قائمة التصنيف الصناعي.
- مراجعة دراسات المشروعات غير المنفذة.
- ظهور تكنولوجيات جديدة.
- تفعيل القوانين الجديدة.

2- دراسة الجدوى المبدئية:

نظرا لما تتطلبه دراسة الجدوى التفصيلية من وقت طويل وتكاليف مرتفعة فإن الضرورة تستدعي قبل تخصيص أموال التنفيذ دراسة الجدوى التفصيلية، لذا يجب القيام بتقييم مبدئي للفكرة الاستثمارية في صورة جدوى مبدئية بهدف اتخاذ القرار حول مدى كفاءة الفرصة الاستثمارية بشكل أولي ومدى حاجتها إلى معلومات تحليلية للحكم على جدواها التفصيلية، فضلا على مدى حاجة العديد من جوانب المشروع الاستثماري إلى دراسة جدوى متعمقة من عدمه، ومدى فكرة وكفاية المعلومات المتاحة حاليا للحكم على مدى نفع المشروع الاستثماري ككل.

3- دراسة الجدوى التفصيلية:

يجب أن توفر دراسة الجدوى التفصيلية الأساس المناسب الذي يقوم عليه اتخاذ القرار الاستثماري، ويتطلب ذلك أن تتطلب تلك الدراسة تحديدا لمختلف الجوانب المتصلة بإنتاج السلعة التي سوف يقوم المشروع بإنتاجها، بالإضافة إلى تحديد نطاق المشروع محل الدراسة، أيضا ضرورة تحديد البدائل العملية لكل جوانب المشروع لاختيار شكل المشروع الذي يحقق أعلى قدر من العائد.

4- اتخاذ القرار:

وفقا لما تنتهي إليه دراسة الجدوى التفصيلية فإن أمام المستثمر ثلاث قرارات هي:¹

- رفض فكرة المشروع الاستثماري ومحاولة البحث عن أفكار استثمارية جديدة.

¹- د. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 27.

- تعديل فكرة المشروع الاستثماري لإمكانية إنشائه وتنفيذه.
- قبول فكرة المشروع الاستثماري والبدء في مرحلة الاستثمار.

ثانيا: مرحلة تنفيذ المشروع (مرحلة الاستثمار):

- تعد هذه المرحلة مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروع، حيث ينتقل المشروع من مجرد اقتراح إلى مرحلة إعداد المنشأة للعمل وبدء تشغيلها، ولتحقيق ذلك يمر المشروع بالمراحل التالية:¹
- إرساء الأساس القانوني والمالي والتنظيمي لتنفيذ المشروع.
 - تصميم الهندسة التفصيلية، والتعاقد بما في ذلك طرح المناقصات وإجراء المفاوضات وتقديم العطاءات.
 - إعداد الموقع وتشبيد المباني.
 - اقتناء ونقل التكنولوجيا بما في ذلك الهندسة الأساسية.
 - التسويق السابق للإنتاج بما في ذلك الحصول على الإمدادات وإنشاء جهاز لإدارة المؤسسة.
 - تعيين الموظفين وتدريبهم.
 - إعداد المنشأة للعمل وبدء تشغيلها.
- ويتضمن التصميم الهندسي التفصيلي الإجراءات اللازمة بتجهيز الموقع، والاختيار النهائي للآلات والمعدات ونوع التكنولوجيا، والتخطيط ووضع الجدول الزمني لتشبيد المصنع، وإعداد جداول التدفقات النقدية والمادية بالإضافة إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من الخطط الأولية.
- أما بالنسبة لموضوع إجراء المفاوضات وطرح المناقصات فهي أحد الإجراءات التي ينبغي أن تتم بعناية في مرحلة الاستثمار، وتتصرف المفاوضات إلى إبرام العقود الخاصة بتشبيد المباني وشراء الآلات والمعدات وتركيبها واقتناء التكنولوجيا.

كما تتضمن هذه المرحلة الإعداد الكفاء للمنشأة والتخطيط الجيد للمشروع والإدارة.

¹ -مصطفى يوسف كافي، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، 2009، ص 46.

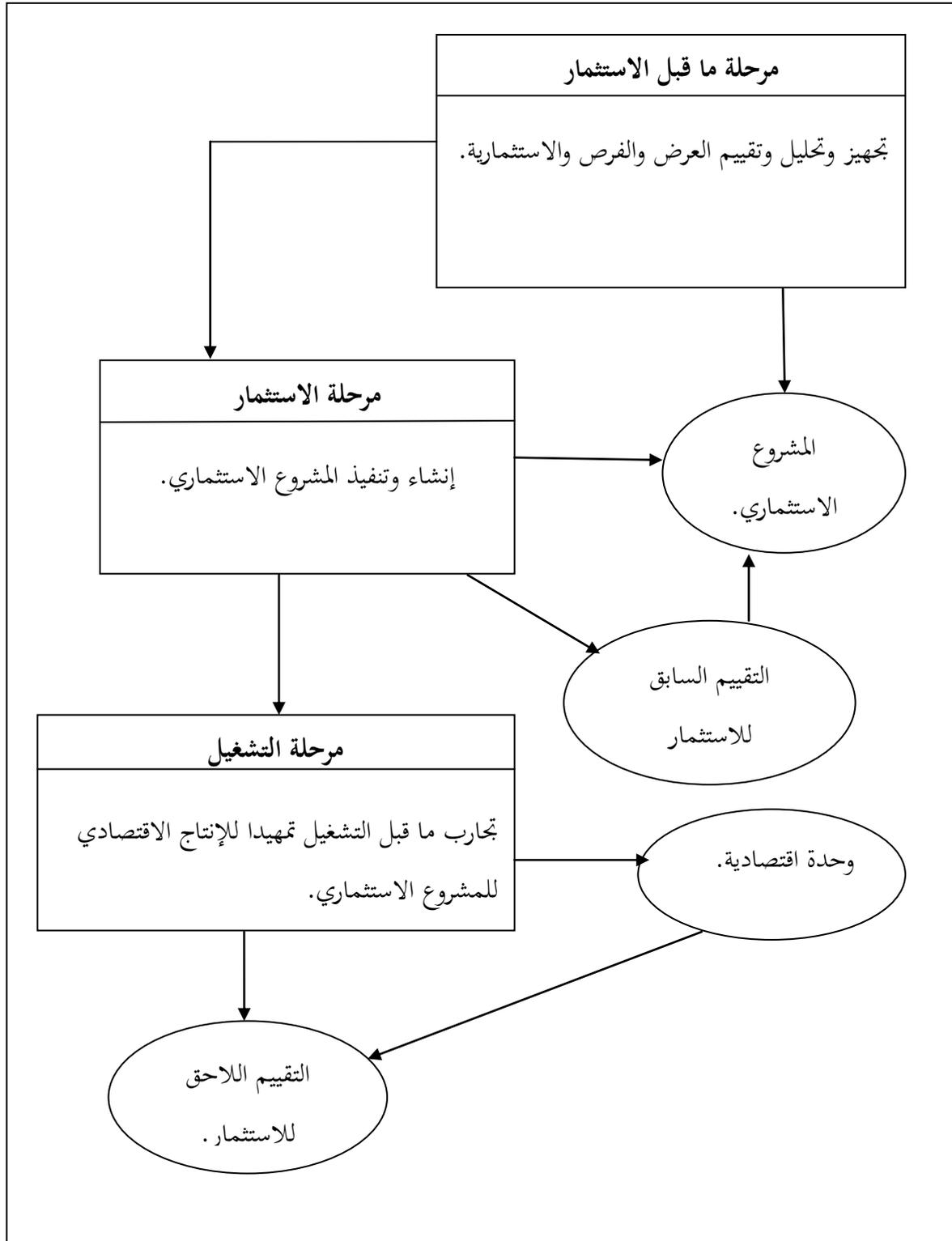
ثالثاً: مرحلة التشغيل:

ويتم في هذه المرحلة القيام بالإنتاج الاقتصادي مع مراعاة رصد أية مشكلات فنية قد تظهر في المدى القصير، والربط بين مستوى الأداء الفعلي وبين ما هو مخطط سواء عند إعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع أو الخطط السنوية، مع تحديد الانحرافات التي وجدت، وتنمية ما هو إيجابي منها، والمعالجة والقضاء على أي إسراف أو انحراف سلبي.¹

يمكن بلورة ما انتهت إليه مرحلة ما قبل الاستثمار ومرحلة الاستثمار ومرحلة التشغيل من أهداف وخصائص، وذلك من خلال المخطط التالي الذي يفصح عن مراحل دورة حياة المشروع الاستثماري

¹- د. محمد الفاتح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

شكل رقم 14: دورة حياة المشروع الاستثماري



المصدر: محمد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص 19.

المطلب الثاني: دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية

بعد أن تعرفنا على ماهية المشروع الاستثماري، وأهم عناصره سنحاول في هذا المطلب إلقاء الضوء على أهم المفاهيم التي رافقت دراسات الجدوى منذ اعتبارها مرحلة من المراحل الأساسية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، ومن أجل الإلمام بهذه الجوانب قمنا بإبراز مفهوم جدوى المشروعات والخصائص المرتبطة بها، وإبراز أهم مجالات تطبيق الجدوى وكذلك الصعوبات والمشاكل التي تواجهها جدوى المشروعات، وأخيرا أهم تصنيفات دراسة جدوى المشروعات.

الفرع الأول: ماهية دراسة جدوى المشروعات

أولا: تعريف دراسة جدوى المشروعات

تعددت التعريفات الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات وخاصة عند الكتابات الأولى منها سواء في كتابات جون ماينزكينز عندما تناول في الثلاثينات والأربعينيات معدل العائد على الاستثمار وفكرة تكلفة رأس المال، أودن جول عام 1951 م عندما أصدر أول كتاب لمعالجة مشكل المشروعات الاستثمارية وقد دارت كل التعريفات التي وردت منذ ذلك التاريخ حول أن علم دراسات الجدوى الاقتصادية هو من أهم فروع الاقتصاد التطبيقي الذي يستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلبي متأثر إلى جانب ذلك عض العلوم الأخرى كالمحاسبة والإدارة، وبحوث العمليات بهدف ترشيد القرار الاستثماري من عدة وجوه أو دراسة جدوى المشروع من عدة جوانب، على ضوء هذا يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف حُضيت بها دراسات الجدوى:

"هي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر خاصة أو الاقتصاد القومي أو كليهما على مدى عمر افتراضي".¹

كما يمكن تعريف دراسات الجدوى على أنها " تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما، أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدة جوانب تسويقية، فنية، مالية، تمويلية، اقتصادية، اجتماعية، تمهيدا لاختبار المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة".²

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات Bot، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 13.

يمكننا القول أن دراسة جدوى المشروعات هي تلك السلسلة المترابطة والمتكاملة من الأساليب العلمية التي تطبق على الفرص الاستثمارية مند بحثها كفكرة إلى حين الوصول إلى القرار النهائي بقبول أو رفض أو إعادة تشكيل تلك الفرصة.

ثانيا: خصائص دراسة جدوى

لعل من أهم خصائص دراسة الجدوى ما يلي:¹

1- التعامل مع المستقبل:

حيث نعني بدراسات الجدوى مدى إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية وإقرارها الآن ليمتد عمرها الافتراضي لتغطية سنوات طويلة مقبلة الأمر الذي يؤكد بالضرورة أن كل نتائج مراحلها تمثل تقديرات محتملة تحمل في طياتها احتمالات مطابقة للواقع أو الانحراف عنه، الأمر الذي يلزمنا إلى مراعاة الدقة في هذه التقديرات خاصة في ظل درجة من درجات ظروف عدم التأكد.

2- ارتفاع التكلفة:

حيث تتزايد التكلفة المالية التي يتحملها المستثمرون مقابل إعداد الدراسة وخاصة بالنسبة للمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى دراسات أكثر تفصيل من طرف مجموعة من الخبراء والمختصين وعليه غالبا ما تكون هناك دراسات استكشافية أو تمهيدية الغرض منها الحكم المبدئي على قبول أو رفض المشروع محل الدراسة وبالتالي التقليل من التكاليف.

3- الأهمية القصوى لعنصر الزمن:

والذي نقصد به الفاصل الزمني بين نهاية إعداد الجدوى وموافقة الجهات المسؤولة عليها وبين فترة بداية التنفيذ الفعلي للمشروع حيث أن طول هذه الفترة قد يعود بالسلب على المشروع نظرا للتغيرات السريعة التي قد تقع في الواقع العملي في هذه الفترة.

4- ترابط المراحل:

أي أن قرار استكمال أي مرحلة لاحقة من عدمه يبنى على نتائج المرحلة التي سبقتها، فنتائج كل مرحلة هي مدخلات مباشرة للمرحلة التالية لها مما يجعلنا نؤكد على أهمية تتابع مراحلها.

¹- د. نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص ص 21، 22.

5- المرونة:

والتي نقصد بها عدم الالتزام المطلق في إعطاء نفس الأهمية لمختلف مراحل دراسة الجدوى، هذا يعني أنه قد نولي اهتماما متزايد لدراسة على أخرى.

الفرع الثاني: أهمية دراسة جدوى المشروعات

تتمثل أهمية دراسة الجدوى فيما يلي:¹

- تحديد مدى ربحية المشروع من خلال تقدير العوائد المتوقعة من المشروع ومقارنتها بالتكاليف المتوقعة ومن ثم حساب الربح الصافي في كل سنة من سنوات التشغيل وطيلة مدة التشغيل.
- المساعدة في اتخاذ القرار حول أفضل الاستثمارات باستخدام الموارد المتاحة للمستثمر مما يؤدي إلى ترشيد القرار الاستثماري خاصة عندما تكون ميزانية الاستثمار محدودة بسبب ضيق مصادر التمويل وارتفاع تكاليفه.
- تحتاج بعض المشروعات إلى تكاليف ضخمة يكون جزء منها مغرقا، أي يصعب استردادها، كتكاليف الآلات والمعدات والأجهزة المتخصصة، لذا فإن فشل المشروع نتيجة عدم القيام بدراسة الجدوى أو لانخفاض مستواها يعرض مالك المشروع خسائر ضخمة ويكلف المجتمع موارد اقتصادية ضائعة.
- تنفيذ دراسات الجدوى، وخاصة الجانب المتعلق بالدراسات السوقية في التعرف على فرصة المشروع في بيع سلعة في أسواق السلعة سواء المحلية أو الأجنبية.
- تسهيل الحصول على تمويل للمشروع والمساهمة في تخفيض تكاليف التمويل.
- المساهمة في تحديد الهيكل الأمثل لتمويل المشروع ما بين اقتراض وصادر أسهم أو أرباح محتجزة أو غيرها من مصادر التمويل بناء على الوزن النسبي لكل منها في التكلفة الإجمالية لتمويل المشروع.
- المساعدة في تحديد الهيكل الأمثل لتكاليف المشروع ما بين تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة بناء على المساهمة النسبية لكل منهما في التكلفة الكلية وانعكاس ذلك على ربحية المشروع.
- تسهيل عملية تقييم أداء المشروع وذلك من خلال مقارنة مدى ما تحقق من أهداف المشروع (أرباح، مبيعات، معدل نمو،.... الخ) بعد بدء التشغيل مع ما خطط له من هذه الأهداف في دراسات الجدوى.

¹- د. محمد الصيرفي، اقتصاديات المشروعات، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 11،

- التقليل من مخاطر عدم التأكد من خلال تقييم التأثيرات المختلفة على أداء المشروع مثل تغيرات أسعار السلعة المنتجة وأسعار مستلزمات الإنتاج وتكاليف التمويل وتغيرات الطلب والتطورات التقنية والتغيرات في ظروف الإنتاج.

الفرع الثالث: متطلبات دراسة جدوى المشروعات

تتوقف سلامة ودقة النتائج التي تقدمها دراسة الجدوى على نوعية البيانات والمعلومات ومصداقيتها ولذلك فإن توفر بيانات ومعلومات تفصيلية عن المشروع تعد مطلباً أساسياً لضمان اختيار البديل من البدائل المتاحة أي اتخاذ القرار الاستثماري السليم، وحتى يمكن إخضاع المشروع للدراسة والتقييم فإن الشروط الآتية يفترض أن تتوفر فيه وهي:¹

1- المعرفة التفصيلية لمتطلبات المشروع: تنفيذاً أو تشغيلاً سواء كانت تلك المتطلبات متوفرة في الأسواق المحلية أو من الخارجية، وهذا يستلزم تحديد مقدار النقد الأجنبي اللازم لتوفير تلك المتطلبات في مرحلتي التنفيذ والتشغيل خلال عمر المشروع المتوقع بالإضافة إلى تكاليف المشروع بالعملة المحلية.

2- تحديد طبيعة وحجم السلع والخدمات التي سيقوم المشروع بإنتاجها: وكذلك تحديد مستويات الطاقة الإنتاجية للمشروع لغرض معرفة مدى قدرة المشروع على تلبية الطلب المحلي والخارجي معاً، وعلى ضوء هذه المعلومات يصبح بالإمكان تقدير العوائد المتوقعة للمشروع عبر الفترات الزمنية من عمره المتوقع.

3- المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي: وتثبيت ذلك بوحدات زمنية متعارف عليها كالسنة.

4- قابلية مستلزمات المشروع (تكاليفه) للقياس والتقييم: لأن الدراسة ستكون مستحيلة في حالة عدم القدرة على التعبير رقمياً عن المتغيرات.

5- القدرة على قياس وتقييم مخرجات المشروع بوحدات نقدية: وتعد المتطلبات أنفة الذكر شرطاً أساسياً يجب توفرها في أية فكرة حتى يمكن وضع تلك الفكرة موضع دراسة وتحليل.

¹- د. طلال محمود كداوي، الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص 19.

المطلب الثالث: تصنيفات دراسات جدوى المشروعات

تتعدد وتنوع تصنيفات دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف طبيعة المعيار الذي يتم من خلاله النظر إلى طبيعة دراسة جدوى المشروعات، ويمكن التمييز بين التصنيفات التالية:¹

الفرع الأول: التصنيف الوظيفي

والذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف طبيعة الاستفادة منها، فإذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب فنية وهندسية تسمى بدراسة الجدوى الفنية والهندسية، وإذا كانت تتعلق بجوانب تسويقية تسمى بدراسة الجدوى التسويقية، أما إذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب مالية تسمى بدراسة الجدوى المالية.

الفرع الثاني: التصنيف النفعي

والذي يميز بين دراسة الجدوى وفقا لاختلاف طبيعة المنفعة المستمدة منها وما إذا كانت منفعة خاصة أو منفعة قومية، فإذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر ملاكها أو المستثمر الخاص الذي يهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الأرباح الخاصة تسمى بدراسة الجدوى الخاصة، أما إذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر المجتمع ككل والذي يهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الربحية القومية تسمى بدراسة الجدوى القومية.

الفرع الثالث: التصنيف التحليلي

والذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف درجة التفضيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة، حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية (التمهيدية التي تعتبر دراسة استكشافية أولية للفرص الاستثمارية المتاحة) ودراسة الجدوى التفصيلية التي تكون امتداد للدراسة المبدئية حيث تشمل مجموعة من الجوانب (القانونية، البيئية، الفنية، التسويقية، المالية والاجتماعية).

¹- د. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات Bot بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص

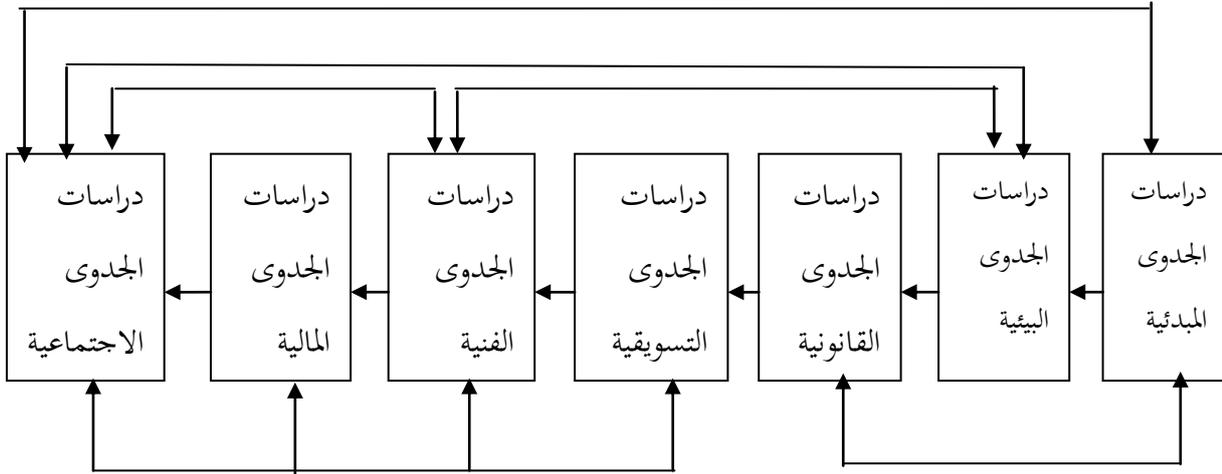
المبحث الثالث: العلاقة بين دراسات الجدوى وأنواع تطبيقها

نظرا لتنوع دراسات الجدوى الاقتصادية وارتباط كل دراسة بالدراسة التي قبلها تبين أن هناك علاقة بين هذه الدراسات، ومن جهة أخرى تعددت مجالات تطبيقها وهذا ما سنعمل على توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: العلاقات الداخلية بين الأنواع المختلفة لدراسات الجدوى الاقتصادية

لعل التأمل في الأنواع المختلفة لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع يكشف النقاب عن ما بينها من علاقات داخلية متبادلة، ويمكن استنباط تلك العلاقات الداخلية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2: العلاقة الداخلية بين مختلف أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية



المصدر: شقير نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 42.

ومن الملاحظ أن هذا الشكل يكشف عن العدد من العلاقات بين دراسات الجدوى المختلفة لعل من أهمها:¹

- هناك علاقة بين دراسات الجدوى يمكن أن تكون رأسية أو أفقية تفيد في البناء التحليلي لدراسات الجدوى الاقتصادية من جانب وتثير مسألة إجراء تلك الدراسات من الناحية العملية.

- هناك علاقة بين دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى الاجتماعية أو تلك التي تتم من منظور الاقتصاد القومي ويمكن التذليل على تلك العلاقة.

¹ - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 41-44.

- هناك علاقة بين دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى التسويقية حيث تبحث الأولى احتياجات السوق والطلب، وتحدد الثانية حجم الطلب ونوع السوق أو هيكله.
- هناك علاقة بين دراسات الجدوى البيئية التي تبحث أثر المشروع على البيئة وأثر البيئة على المشروع والأثر البيئي الصافي، ودراسات الجدوى الاجتماعية التي يعممها بحث جدوى المشروع على مستوى الاقتصاد القومي.
- إن هناك علاقة بين دراسات الجدوى القانونية ودراسات الجدوى الفنية التي تسعى فيما تسعى إليه من تحديد الشكل القانوني المناسب للمشروع، ودراسات الجدوى الفنية التي تبحث حجم المشروع المناسب ضمن ما تبحثه.
- هناك علاقة بين دراسات الجدوى التسويقية ودراسات الجدوى الفنية، حيث أن النتائج المترتبة على دراسات الجدوى التسويقية يتوقف عليها قرار البدء في دراسات الجدوى الفنية من عدمه فبناءً عليها يتحدد حجم الإنتاج وحجم المشروع واختيار الموقع المناسب للمشروع وما يترتب على ذلك من تكاليف استثمار وتكاليف تشغيل.
- أيضا هناك علاقة بين دراسات الجدوى التسويقية ودراسات الجدوى المالية، فإذا كانت تسعى الأخيرة لتقدير وتحليل التدفقات النقدية الداخلية والإيرادات المتوقعة ومقارنتها بالتدفقات النقدية الخارجية والتكاليف المتوقعة، فإن نتائج دراسات الجدوى التسويقية توفر أهم بنود التدفقات الداخلية للمشروع خلال عمره الافتراضي سنويا.
- أن هناك علاقة بين دراسات الجدوى التسويقية ودراسات الجدوى على مستوى الاقتصاد القومي (الاجتماعية).
- أن هناك علاقة بين كل من دراسات الجدوى الفنية للمشروع ودراسات الجدوى الاجتماعية على المستوى القومي.
- يلاحظ أن هناك علاقة محورية متعددة يجب مراعاتها بين كل من دراسات الجدوى التسويقية ودراسات الجدوى الفنية ودراسات الجدوى المالية ودراسات الجدوى الاجتماعية والأخيرة تحتاج إلى نظام حوافز استثمار كفاء لكي يكون التوافق بينها وبين باقي الدراسات الأخرى لكي يكون المشروع محبذاً من وجهة نظر المستثمر الفرد ومن وجهة نظر الاقتصاد القومي، فيما يمكن تسميته بآليات وسياسات أحداث التوافق بين مصلحة المستثمر الفرد ومصلحة الاقتصاد القومي.

المطلب الثاني: مجالات التطبيق لدراسات الجدوى الاقتصادية

تتعدد المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى الاقتصادية ويمكن إلقاء الضوء على أربعة مجالات رئيسية هي:¹

أولاً: دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة

هذا المجال هو من أكثر المجالات التطبيقية انتشاراً وأهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد، في هذه الحالة تختلف دراسات الجدوى من حيث الحجم والعمق والتكلفة والمختصون وخبراء وهذا حسب نوعية المشروع (صغير، متوسط، كبير).

ثانياً: دراسات الجدوى للمشروعات التوسعية

هنا دراسة الجدوى تكون أمام مشروع قائم بالفعل ولكن لأسباب عديدة يتم التوسع الاستثماري فيه، مثلاً من خلال إقامة مصنع تابع له أو إضافة خط إنتاجي جديد مما يؤدي إلى إنتاج جديد إضافي للمنتجات القائمة أو قد يكون التوسع من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية باقتناء آلات إنتاج جديدة وفي كل الحالات يحتاج قرار التوسع إلى دراسة الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري السليم.

ثالثاً: دراسات الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد

وتتم تلك الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة، وتصبح المسألة تحتاج إلى أداة للاختيار بين الأنواع من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة، والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل، وهذا القرار من القرارات الإستراتيجية التي يجب دراسة جدواها بعناية ودقة.

رابعاً: دراسات الجدوى للتطوير التكنولوجي

نظراً للتقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم في مختلف المجالات ازدادت رغبة المستثمر في إدارة المشروعات بأساليب جديدة من أساليب التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في العمليات الإنتاجية، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك دائماً مفاضلة بين نوعين من التكنولوجيا إما تكنولوجيا كثيفة العمل أو تكنولوجيا كثيفة رأس المال، في كل الأحوال يحتاج القرار الاستثماري هنا إلى دراسة جدوى لاختيار البديل الأفضل.²

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 32، 33.

² - المرجع نفسه، ص 34.

المطلب الثالث: صعوبات ومشاكل إجراء دراسات الجدوى

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي يمكن مواجهتها عند السعي لإجراء دراسات الجدوى في المجالات التطبيقية المشار إليها، لعل من أهمها:¹

- في ظل العولمة والتحول لآليات السوق، تزداد مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية في الاقتصاد القومي والتغيرات العالمية في الاقتصاد العالمي، مما يزيد من مخاطر عدم التأكد في تقدير عدد من التغيرات الداخلية في دراسات الجدوى خلال العمر الافتراضي للمشروع، مثل الأسعار والطلب وأسلوب الإنتاج وغيرها وهو ما يتطلب المزيد من التعميق في البحث عن الأدوات والأساليب التي تتغلب على تلك المشكلات وهنا تكسب تحليلات الحساسية دورا كبيرا في هذا المجال.

- مع ازدياد حجم المشروعات تزداد صعوبات تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلية والخارجية وبالتحديد الأخيرة أي التكاليف، بالإضافة إلى بعض المتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس الكمي وتأثيرها غير مباشر وهو ما يتطلب السعي دائما إلى إخضاع مثل تلك المتغيرات للقياس الكمي كلما أمكن من خلال الاستعانة بعلم الإحصاء والاقتصاد القياسي، وبحوث العمليات وغيرها.

- عدم التوازن بين تكاليف دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وحجم المشروع ورأس المال المخصص للاستثمار في المشروع وهو ما يتطلب البحث دائما في إحداث هذا التوازن وتفضيل دراسات الجدوى على المشروع كحالة منفصلة دائما فكل مشروع هو حالة لا بد أن تتلاءم دراسات الجدوى مع أوضاعه وحجمه.

- هنا أيضا بعض الصعوبات الفنية خاصة عندما تكون الخبرات الفنية التي تقوم بالمشروع ضعيفة وهو ما يتطلب دائما الاستعانة بالخبرات الفنية ذات المهارة المرتفعة والمتخصصة في النشاط الخاص بالمشروع والدراسات الفنية له.

- أخيرا هناك صعوبات ومشاكل نقص البيانات والمعلومات أو تضاربها أو عدم وضوحها مما قد يؤثر على دقة تقدير بعض المتغيرات الداخلية في دراسات الجدوى وهو ما يمكن علاجه من خلال العديد من الأساليب تطبق في كل حالة على حدة.

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 35.

خلاصة:

تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية مهمة وحساسة حيث أن كل خطأ قد يكلف المؤسسة تكاليف إضافية، وهي تعرف بعملية اختيار بديل من البدائل المتاحة لمعالجة مشكلة أو موقف معين، حيث تنوعت واختلقت أنواع القرارات وذلك بتعدد الباحثين والكتاب وكذا حسب المستويات الإدارية المختلفة، وقد تعددت كذلك أساليب المساعدة لاتخاذ القرار، حيث يتوقف استخدامها على طبيعة الظروف المحددة لها.

من أهم القرارات المتخذة من قبل المؤسسة هي القرارات المالية التي تهتم بعملية الموازنة بين الحصول على الأموال وامتلاك الأصول وهذا من خلال القرارات التمويلية التي تحدد مصادر التمويل إضافة إلى القرارات الاستثمارية التي تلجأ إليها الإدارة المالية في زيادة العائد على الاستثمار.

إن إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري هي في جوهرها سلسلة من العمليات المترابطة وإنجازها يتطلب بالضرورة معلومات تختلف من مشروع لآخر، والهدف من هذه الدراسة هو عرض ما يتم التوصل إليه من نتائج لتقوم المشروع واختيار البديل المناسب واتخاذ القرار الذي يخدم هذا المشروع.

الفصل الثاني:

دراسات الجدوى

الاقتصادية

ومعايير تقييم

المشاريع

الاستثمارية

تمهيد:

تمر دراسات الجدوى الاقتصادية بمراحل متعاقبة ومتتالية وذلك للخروج بمشروع اقتصادي ناجح من جميع النواحي العملية، حيث تنتقل هذه الدراسات من الدراسة المبدئية أو ما يطلق عليها الدراسة التمهيديّة التي من خلالها يتم وضع الخطة الأولى للمشروع وهي تعتبر الأساس، حيث هذه الأخيرة معلومات وبيانات تختلف باختلاف المشروع المراد تجسيده وذلك من أجل المرور إلى الدراسة الأكثر عمقا وهي الدراسة التفصيلية والتي تكون ملمة بجميع جوانب الفكرة المقترحة كما تمر بدورها على مجموعة من المراحل المرتبطة ببعضها البعض والمتكونة من عدة عناصر.

وهذا ما سنعمل على إبرازه من خلال هذا الفصل وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول كل من الدراسة الجدوى المبدئية وعناصرها وكذا الدراسة التفصيلية والمسائل التي تعالجها، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة الجدوى التفصيلية بشكل مفصل من خلال الدراسة البيئية والتسويقية والفنية وكذا المالية وغيرها، وأخيرا فقد تم التطرق إلى كيفية تقييم المشاريع وأهم الطرق المعتمدة في ذلك ضمن المبحث الثالث.

المبحث الأول: مدخل لدراسة الجدوى المبدئية والتفصيلية

نظرا للدور الذي تلعبه دراسات الجدوى المبدئية والتفصيلية على حد سواء وكذا أهميتها في المفاضلة بين البدائل المطروحة واختيار أنسبها، كما أنها هي عبارة عن مراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض، لذا سنحاول التطرق إلى هذه الدراسات من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: دراسة الجدوى المبدئية

إن دراسة الجدوى التمهيديّة أو الأوليّة أو كما تسمى المبدئية ماهي إلا مجموعة من الخطوات تختص بالدراسة والتحليل وجمع البيانات والمعلومات وتبلور في النهاية في شكل مستند أو دليل يساعد في اتخاذ قرار القيام بالدراسات التفصيلية لجدوى المشروع الاستثماري المقترح أم التوقف وعدم الاستثمار وإلغاء فكرة المشروع. وهذه الدراسة هي بالفعل دراسة جدوى ولكنها ليست متعمقة بل أولية أو مبدئية تساعد في تصفية مقترحات تصفيات مشروعات الاستثمار.

الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى المبدئية

هي عبارة عن استطلاع أولي الهدف منه هو التأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تعوق تنفيذ المشروع الاستثماري، ودراسة الجدوى لا تتطلب الفحص الدقيق والتفصيلي كما هو الحال في دراسات الجدوى المفصلة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحمل من يقوم بحت نفقات كبيرة.¹ وهي أيضا عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ القرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا.²

الفرع الثاني: أهمية دراسة الجدوى المبدئية

وتبرز أهميتها فيما يلي:³

-تحديد الإطار العام لفكرة المشروع الاستثماري والفرصة الاستثمارية الاقتصادية المرتبطة باستغلال فكرة المشروع.

¹-د. سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 128.

²-المرجع نفسه، ص 129.

³-محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسيات الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر الاستثمار، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، ص 20، 21.

-تحديد طبيعة الفكرة التي يدور حولها المشروع الاستثماري والتي تتمثل في الآتي:

- ✓ القيام بعمليات الإحلال والتجديد للآلات.
 - ✓ إعادة بناء مشروع قائم في نفس موقعه أو في موقع آخر لتحديد طاقته الإنتاجية أو قد يكون الموقع الجديد أكثر ملائمة للمشروع فنيا وإنتاجيا.
 - ✓ إنشاء مشروع جديد الاستغلال للموارد المتاحة في البيئة المحلية.
 - ✓ إنتاج منتج جديد أو إنشاء خط إنتاج جديد في مشروع قائم.
- التعرف على أهمية استغلال فكرة المشروع، قبل المضي قدما في الحصول على موافقة الدولة، وصياغة وتقييم المشروع الاستثماري.

-تحديد الآثار والقيود التي تفرضها الدولة، والتسهيلات التي تمنحها للمشروع على العائد الاقتصادي المتوقع منه.

الفرع الثالث: العناصر التي تتضمنها دراسة الجدوى المبدئية

تتضمن الدراسة التمهيديّة للجدوى العناصر التالية:¹

1- وصف السلعة: لابد من وصف الخصائص الأساسية للسلعة مع بيان البدائل المتوافرة في السوق، ولابد أيضا من تعريف السلعة المكتملة التي يتطلب الأمر إنتاجها مع هذه السلعة.

2- وصف السوق: لابد من إعداد وصف للسوق الحالية والمتوقعة وكذلك لطبيعة المنافسة فيها ويتضمن هذا الوصف عادة الإجابة على الأسئلة التالية:

-أين يتم إنتاج السلعة حاليا؟

-ما هو عدد المنشآت التي تقوم بإنتاج السلعة حاليا وما هي درجة تخصص كل منها؟

-ما هو حجم الإنتاج الكلي في الدولة من هذه السلعة؟ ما هو حجم الصادرات والواردات فيها؟

-هل هناك تعاقدات مع الحكومة بالنسبة لهذه السلعة، وهل تقدم الحكومة أي دعم لها؟

-ما هو حجم الاستهلاك المقدر والمتوقع؟

-ما هو هيكل الأسعار لهذه السلعة؟

¹-د. عقيد جاسم عبد الله، تقييم المشروعات، دار مجدلاوي للنشر، عمان-الأردن، 1999، صص 34، 35.

3- وصف المتغيرات التكنولوجية: لا بد من إعداد وصف مختصر للبدائل التكنولوجية المتوفرة لإنتاج السلعة، بالإضافة إلى ذلك يجب تعريف العوامل التي تحدد موقع الإنتاج زمنها العمالة، القرب من الأسواق، وسائل النقل وتكلفتها، المياه (الكمية، الجودة)، عوامل أخرى مثل: التفضيلات الشخصية، المنافسة والضرائب.

4- مدى توافر عوامل الإنتاج الأساسية: ويتطلب ذلك فحص عوامل الإنتاج الأساسية مثل الخامات والمياه والقوى المحركة والطاقة والمهارات العملية للتأكد من مدى توافرها.

5- تقديرات التكلفة: حيث يجب إعداد تقارير للتكلفة المبدئية للاستثمار وكذلك لتكلفة العمليات.

6- تقدير الأرباح: لا بد وأن تتضمن البيانات المحملة تقديرات لأرباح الشركات المنافسة التي تنتج سلعة مشابهة، وفي حالة وجود بيانات أولية كافية فيستحسن إعداد تقرير لأرباح المشروع الخاضع للدراسة.

7- معلومات أخرى: تتطلب بعض الحالات: إنشاء منشأة جديدة دراسة عدد من العوامل الهامة الأخرى التي تساعد في تقييم السلعة المقترحة وتحديد مدى مناسبتها، ومن هذه العوامل ما يلي:

- درجة تقبل المجتمع المحلي للصناعة وتأييده لها.

- مدى توافر خدمات التعليم والترفيه والمرافق العامة.

- مدى توافر المواقع المحلية.

المطلب الثاني: الدراسة التفصيلية لدراسة الجدوى

تعتبر دراسة الجدوى التفصيلية امتدادا لدراسة الجدوى المبدئية لبعض الأفكار الاستثمارية التي اجتازت دراسة الجدوى المبدئية، ولكنها دراسة أكثر تفصيلا وأعمق تحليلا من دراسة الجدوى التمهيديّة.

الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى التفصيلية

تعرف دراسة الجدوى التفصيلية كجزء من دراسات الجدوى الاقتصادية، على أنها دراسة متخصصة فيما يتعلق بتقديرات الطلب، الموقع، وحجم الإنتاج، تدفقات الدخل، والإنفاق بهدف اتخاذ قرار نهائي فيما يتعلق بالبديل الاستثماري.¹

¹- د. حميد جاسم الجميلي، عبد الحليم محمد جبران، الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص

كما يمكن تعريف دراسة الجدوى التفصيلية بأنها تلك التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع مختار باستخدام تقنية أو تقنيات ترتبط بالمواد والمدخلات المحددة، وبتكاليف استثمارية وإنتاجية محددتين، وبيع للمبيعات بدر عائدا محددًا على الاستثمار.¹

الفرع الثاني: أهداف دراسة الجدوى التفصيلية

أي أن الهدف من إنجاز دراسة الجدوى التفصيلية لمشروع معين يتحدد في الآتي:²

- إعطاء مبررات مقنعة لصاحب العلاقة بالمشروع، من أن تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع له ما يبرره من حيث مستوى الطلب المتوقع على مخرجات المشروع في الأمد المنظور، وهو ما يدل على دراسة السوق بكل أبعاده المنظورة وغير المنظورة.

- التأكيد بأن الموقع المختار هو الموقع الأمثل، من بين المواقع البديلة الأخرى المتوفرة الدولة أو الإقليم.

- التأكيد على الفن الإنتاجي أو الفنون الإنتاجية المختارة في تصميم المشروع هي المثلى من حيث ملائمتها المستوى المهارات الفنية السائدة في الدولة وتلاءم مع طبيعة المواد والمدخلات المتوفرة في السوق المحلية.

- إقناع المستثمر أو المستثمرين (قطاع عام، أو قطاع خاص، أو مختلط وطني وأجنبي) بأن عائد الاستثمار مجد اقتصادياً، ويستحق التضحية بالأموال من أجل بناء المشروع المقترح الذي يمثل الفرصة الاستثمارية المثلى في الوقت الراهن.

المطلب الثالث: المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى التفصيلية

إن أهم المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى التفصيلية يمكن إجمالها بما يلي:³

- ❖ دراسة مفصلة حول طبيعة واتجاهات الطلب على منتجات المشروع المقترح، متضمنة الطلب المتوقع (المحلي أو الخارجي) والعوامل المؤثرة على ذلك الطلب ومرونة الطلب السعرية المستمرة والمتقطعة.
- ❖ دراسة مفصلة عن طبيعة السلع التي ينتجها المشروع المقترح، وهل هي سلع نهائية أو وسيطية.
- ❖ دراسة مفصلة في عملية الإنتاج، والأساليب الفنية الممكن استخدامها في المشروع، ومدى ملائمة الأسلوب التكنولوجي المقترح مع حجم المشروع، كما لا بد أن تتضمن الدراسة وصف دقيق لعملية الإحلال في عناصر

¹-مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

²-المرجع نفسه، ص 24.

³- د. كاظم جاسم العيسوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص 45، 46.

- الإنتاج، والبدائل الفنية الأخرى، إضافة إلى تحديد مختلف الأعمال الفنية الأخرى كالأعمال الهندسية والمبدئية، وأعمال الصيانة والخدمات الأخرى.
- ❖ دراسة مفصلة عن العوائد المتوقعة للمشروع المقترح، التي تتضمن الإيرادات والأرباح قبل استقطاع الضرائب، ومعدل كلفة كل وحدة، مع توضيح الأسعار للسلع المستوردة والمماثلة للسلع المتوقع إنتاجها قبل وبعد إضافة الضرائب والرسوم الجمركية.
- ❖ دراسة مفصلة عن مصادر تمويل المشروع، وهل يتم التمويل ذاتها من قبل أصحاب المشروع، أو الاعتماد على القروض المحلية، أم التمويل الخارجي، وما هي أسعار الفائدة على القروض ومعدلات نموها.
- ❖ دراسة مفصلة عن الموقع المناسب للمشروع المقترح، مع دراسة لأهم العوامل المحددة في اختيار الموقع المناسب، كالتقرب من الأسواق، أو مصادر المواد الأولية أو تكلفة النقل، ومدى توفر البنى التحتية، رأس المال، القوى العاملة... إلخ.
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار أثر المشروع المقترح على البيئة، وعلى التحضر الاجتماعي، مع تجديد أثر الموقع على التوزيع الجغرافي للصناعة في البلد أو الإقليم، كما لا بد أن تتضمن الدراسة في جانبها هذا مقارنة للفوائد المقترحة مع القوانين والتشريعات السائدة.
- ❖ دراسة مفصلة عن عملية الإحلال في عناصر الإنتاج والتي أصبحت مظهر من مظاهر الإنتاج الحديث.
- ❖ دراسة مفصلة عن قوة العمل المتاحة سواء كانت الإدارية والفنية اللازمة لتشغيل المشروع، إضافة إلى ضرورة تضمن الدراسة برامج للتدريب والتأهيل لتلك القوى من أجل مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة.

المبحث الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية

تعددت دراسات الجدوى وتنوعت ما بين دراسات بيئية وقانونية وكذا مالية وتمويلية بالإضافة إلى الدراسة الفنية ولتسويقية، حيث كل دراسة مرتبطة بنتائج الدراسة التي تسبقها ومتممة لها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى هذه الدراسات بالتفصيل.

المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والقانونية

تساعد دراسات الجدوى البيئية على معرفة مدى تأثير هذه الأخيرة على المشروع والتأثير به، كما تساعد الدراسة القانونية على قانونية المشروع من عدمها.

الفرع الأول: دراسة الجدوى البيئية للمشروع

تعتبر دراسة الجدوى البيئية لمشاريع الاستثمار ذات أهمية قصوى بالنسبة لكثير من الدول المتقدمة منها أو النامية، إذ أصبحت هذه الدراسات عاملا حاسما في تنفيذ المشروع من عدمه، وعلى ذلك تهتم دراسة الجدوى

البيئية بتحديد الآثار الضارة للمشروع على البيئة الفنية والطبيعية والمادية ومالها أثر على صحة السكان والعمالة، بالإضافة إلى تحديد الآثار الإيجابية للمشروع، ونلاحظ من جانب آخر أن العلاقة بين البيئة والمشروع ليست علاقة وحيدة الجانب بل هي علاقة متبادلة بينهما فكل منهما يؤثر على الآخر.

أولاً: مفهوم دراسة الجدوى البيئية وأهميتها

1- مفهوم دراسة الجدوى البيئية:

تعرف دراسة الجدوى البيئية بأنها درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئة وتدرس التأثير المتبادل لمشروعات برامج التنمية والبيئة بهدف تقليص التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان.¹

2- أهمية دراسة الجدوى البيئية:

تبرز أهمية دراسة الجدوى البيئية من كون أن كل مشروع استثماري يرتبط بالبيئة التي يقام عليها.

ومن الواضح أن المشروع موضع الدراسة لا يمكنه البقاء مستقبلاً في عزلة عن البيئة وعليه احترام البيئة التي يعيش فيها بمعنى أن صيانة البيئة واجب مقدس بالنسبة لمن يتعلمون معها وعدم مراعاة ذلك يدمر البيئة ويقصر أجل المشاريع العامة فيها ومن هنا تبرز أهمية البيئة كعنصر فعال في حماية البيئة، بالإضافة إلى تحقيقها للأهداف التالية:²

- ✓ ضمان قبول المشروع والموافقة عليه من السلطات المختصة ومنح التراخيص المناسبة.
- ✓ استبعاد اختيار مواقع معينة لبعض المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث وأضرار خطيرة يعذر إصلاحها.
- ✓ تلافي منازعات بيئية بين ملاك المشروع وأطراف أخرى.
- ✓ تحقيق مصلحة المستثمر خاصة في ظل طلب تمويلي من جهات دولية نظراً لأن كثير من المؤسسات التمويلية كالبانك الدولي بدأ يدخل الاعتبارات البيئية في اعتماد المشاريع الإنمائية التي يمولها.
- ✓ الوفاء بالمتطلبات القانونية، إذ يمكن أن يؤدي التقييم إلى سرعة الحصول على الإجازة والترخيص للمشروع، كما يؤدي إلى توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- ✓ تعتبر دراسة الجدوى البيئية وسيلة لتشجيع التنمية المستدامة من خلال تنفيذ السياسات الوطنية البيئية المستدامة.

¹-أوسرسر منور، بن حاج جيلاني، مرجع سبق ذكره، ص 338.

²-المرجع نفسه، ص ص 338، 339.

ثانيا: الجوانب التي تتضمنها الدراسة البيئية

- إن دراسة البيئة تحدد الملامح الرئيسية للمشروع الاستثماري، حيث تتضمن هذه الدراسة الجوانب التالية:¹
- تحديد المعالم والخصائص الطبيعية للمنطقة التي سيقام بها المشروع جغرافيا واقتصاديا.
 - دراسة البيئة المحيطة بالمشروع مكانيا واقتصاديا وحضاريا حتى يمكن تحديد ملامح المجتمع المحلي المحيط بالمشروع.
 - دراسة نمط الصادرات والواردات الخاصة بالدولة مما يمكن من تحديد الفرص المتاحة في السوق المحلي.
 - التعرف على ملامح وكفاءة البنية الأساسية للمرافق العامة من كافة جوانبها.
 - دراسة هيكل الصناعات الثقيلة والشقيقة للمشروع الموجودة ومدى تطويرها ونوعية المشاكل التي تواجهها.
 - دراسة الخصائص المميزة لموارد الدولة الطبيعية والاقتصادية والمالية والنقدية.
 - جمع وتحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية العامة، التي توضح الخصائص الاقتصادية العامة من حيث التصريجات والبيانات الرسمية الحكومية، والسياسية الاقتصادية العامة، وسياسة التجارة الخارجية، والقوانين والقواعد المنظمة لعمليات الاستثمار الوطني والأجنبي، سياسات التحويل والصرف للنقد الأجنبي.... إلخ.

ثالثا: أثر المشروع في البيئة

ينطوي الإطار التحليلي لأثر المشروع في البيئة بحث مدى تأثير المشروع في البيئة، وهنا قد نجد احتمال وجود أثرين: الأثر الأول يكون أثرا إيجابيا، وهو ما يجعل المشروع له جدوى من الناحية البيئية، وقد يكون الأثر الثاني أثرا سلبيا أي أن المشروع يسبب أضرارا بالبيئة سواء من خلال تلوث الهواء أو الماء أو المكان... إلخ، وهنا نكون أمام ثلاث احتمالات هي:²

- احتمال وجود آثار ضارة بالبيئة يمكن معالجتها وحماية البيئة منها بتركيب معدات خاصة تضيف تكاليف كبيرة على المشروع وبالتالي ستؤثر في التدفقات النقدية الخارجية.
- احتمال وجود آثار ضارة بالبيئة يمكن معالجتها وحماية البيئة منها دون إضافة تكاليف استثمارية كبيرة جديدة للمشروع أو عن طريق نقل المشروع لموقع آخر لا يحدث هذا الضرر.
- احتمال وجود آثار ضارة بالبيئة لا يمكن معالجتها وحماية البيئة منها وفي هذه الحالة يفضل رفض المشروع وعدم إقامة لعدم جدواه من الناحية البيئية.

¹ - محمد عثمان إسماعيل حميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 57، 58.

² - د. شقيري نوري موسى، د. أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 47، 48.

رابعاً: أثر البيئة في المشروع

سنحدث هنا من مفهوم البيئة بمعناها الواسع، وهي البيئة التي سيعمل فيها المشروع بكل مكوناتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتؤثر فيه إيجابياً وسلبياً والتي تشكل بما يسمى بمناخ الاستثمار الذي هو عبارة عن مجموعة من الأطر المؤسسة والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي والتي تؤثر إما إيجابياً أو سلبياً في المشروع الاستثماري.¹

وينعكس أثر البيئة على المشروع من عدة جوانب، فمن جانب النظام الاقتصادي نلاحظ أنه كلما اتجه هذا النظام إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق كلما كان لذلك آثار إيجابية على المشروع حيث تشمل دراسة البيئة الاقتصادية الإمكانيات المحيطة بالمشروع من موارد طبيعية ورؤوس الأموال، والاتجاهات العامة للسياسة المالية والنقدية والاقتصادية والتي من بين متغيراتها حجم الدخل الوطني، متوسط الدخل الفردي، مستويات الاستهلاك والادخار والاستثمار، مستوى العائد من الاستثمار... إلخ، وكل ذلك بغرض التعرف على مدى استقرار السياسات الاقتصادية التي سيعمل في إطارها المشروع المقترح، وواضح أن النظام الاقتصادي يتأثر بالنظام السياسي ومدى استقراره وهو ما يعرف بعوامل البيئة السياسية بالإضافة إلى عوامل البيئة الاجتماعية حيث كلما كانت القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية مواتية للمشروع كلما أثر ذلك إيجابياً على المشروع، حيث تهدف الدراسة في هذا المجال إلى تحديد مدى تقبل البيئة للسلع والخدمات التي يهدف المشروع إلى إنتاجها أو تقديمها، وما إذا كانت الاتجاهات الاجتماعية تتمتع بالاستقرار على نحو يتيح للمشروع بيئة ملائمة أو لا، أضف إلى ذلك النظام الإداري ومدى سلامة الإجراءات، وعدم تعقدها، ووجود كفاءات إدارية وتنظيمية تؤثر على المشروع بصفة إيجابية، بالإضافة إلى التعرف على القوانين المنظمة والمؤثرة على نشاطه.²

الفرع الثاني: دراسات الجدوى القانونية للمشروع

أولاً: مفهوم دراسة الجدوى القانونية

دراسة الجدوى القانونية هي ثاني الدراسات التفصيلية، وهذا النوع من الدراسات يحدد العلاقة بين المشروع والقوانين والتشريعات المؤثرة فيه، والمنظمة والتي هي أحياناً ما تحد من أهدافه وطموحاته، لذلك يجب مراعاة مثل هذه التشريعات والقوانين والعمل على تطبيقها لمصلحة المشروع والدولة.³

¹ - نفس المرجع السابق، ص 48.

² - زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه الدولية في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 2007، ص 24.

³ - د. ضرار العتيبي، د. نضال الحواري، مرجع سبق ذكره، ص 134.

ثانيا: الشكل القانوني للمشروع

لاشك أن اختيار الشكل القانوني للمشروع، يعتبر نقطة الانطلاق الحقيقية التي من خلالها يبدأ المشروع في تحديد الجوانب القانونية التي على أساسها سيقوم المستثمر في تقييم الجوانب الأخرى سواء كانت جوانب فنية أو جوانب مالية، ويجب أن نقول في هذا الاتجاه أن هناك نوعيات مختلفة من المشروعات، ما بين المشروع الفردي أو المشروعات الجماعية المنشأة، وفي هذا الخصوص نقوم بشرح تلك الأشكال كل على حده كالآتي:¹

1- المشروعات الفردية:

وهو أبسط الأشكال القانونية حيث يصعب التفرقة بين المشروع وصاحبه فهو مديره غالبا وهو الذي يرسم سياسته ويتحمل مسؤوليته ويتميز هذا النوع من المشروعات بحرية صاحبه في الإدارة والتصرف في الأموال أما عيوبه فإنه - أي صاحبه - يكون مسؤول مسؤولية كاملة في تحمل مخاطر المشروع أو ضياع ماله.

2- مشروعات الأشخاص:

1-2- شركة التضامن:

حيث يتضامن الشركاء في إدارة الشركة والوفاء بكل ديونها وتعهداتها وبذلك فإن لاختيار الشركاء أثر كبير في نجاح المشروع فمسؤوليتهم غير محدودة وتعتمد تلك المشروعات على حسن سمعة الشركاء في السوق ومقدار ممتلكات الشخصية لاكتساب ثقة الجمهور المتعاملين.

ومن أهم مزايا هذا النوع من المشروعات الاستثمارية المسؤولية التي تقع على عاتق الشركاء التي تعتبر أهم دافع لهم على مضاعفة جهودهم والقيام بواجباتهم.

ومن عيوبها، أنه بمجرد انحراف أي شريك من الشركاء عن الخطة الموضوعية يؤدي ذلك إلى وجود خطر على المشروع بالإضافة إلى أن توسيع المشروع قد يحتاج إلى رؤوس أموال غالبا ما يعجز عنها الشركاء عن إمداد المشروع بها بالإضافة إلى أن كيان المشروع مهدد دائما بوفاة أحد الشركاء أو إفلاسه.

2-2- شركات التوصية البسيطة:

وهذا النوع من الشركات يجمع بين نوعين من الشركاء، الأول: ضامن متضامن لديون المشروع وتعهداته، والثاني يشترك برأسماله ومسؤوليته محدودة بمقدار ما يدفعه فقط من حصة في أموال المشروع ولا يلتزم بالوفاء بتعهدات المشروع من أمواله الخاصة، ولذلك فإن الشريك المتضامن هو الذي يقوم بالإدارة.

¹-د. شقيري نوري موسى، د. أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 54، 55.

3- المشروعات المساهمة:

ويقوم على إدارة هذه المشروعات مجلس إدارة ينتخبه المساهمون لمدة معينة وبالتالي لا يحق للمساهمين حق التدخل في الإدارة، وتطرح أسهم هذه الشركات للاكتتاب العام، وتعتبر هذه الشركات أفضل أنواع الشركات في مجال إحداث المزيد من التنمية وتوزيع الدخل وقد اتسعت هذه الشركات لتتكون في شكل شركات متعددة الجنسيات لضخامة رؤوس الأموال المتاحة لهذه الشركات وبالتالي ضخامة إمكانياتها الإنتاجية والتسويقية، ومزايا هذه الشركات أنها تستطيع تجميع أموال كبيرة للاستثمار عن طريق الاكتتاب ومسؤولية كافة الشركاء تكون في حدود قيمة أسهم الاكتتاب فقط، دون أن تمتد إلى الأموال أو الممتلكات الخاصة بهم.

4- شركات التوصية بالأسهم:

وهي إحدى شركات الأموال، وهي تشبه شركات التوصية البسيطة باستثناء أن حصة الشركاء الموصين تكون مقسمة إلى أسهم صغيرة يمكن تداولها والتنازل عنها دون موافقة بقية الشركاء، كما أن الموصين ليس لهم حق الاشتراك في الإدارة والتدخل فيها.¹

5- شركات ذات المسؤولية المحدودة:

أيضا ضمن شركات الأموال، ولا يزيد عدد الشركاء عن 50 شريكا، ولا يجوز أن يقل رأس مالها عن 100 جنيه، ويقسم هذا المبلغ إلى حصص متساوية، ولا يجوز لهذه الشركات تولي أعمال التأمين أو البنوك أو الادخار، أو تلقي ودائع، أو استثمار الأموال لحساب الغير، ونلاحظ أن مسؤولية الشركاء محدودة بقدر حصصهم فقط، أي لا يجوز الرجوع على أموالهم أو ممتلكاتهم لاستفاء ديون الشركة.²

6- شركات المحاصة:

هي نوعية خاصة من الشركات، حيث تنشأ من أجل غرض معين، تنتهي بانتهائه بمعنى أنها شركة ذات غرض مؤقت وليس من الضروري أن هناك عقد مبرم، إنما يكفي الاتفاق على قيامها، كما لا يشترط إشهار قيامها ولا إشهار إفلاسها وبموجب هذه الشركة يقوم شخصين أو أكثر بالاتفاق على القيام بعمل تجاري معين يقتسمان الربح أو الخسارة فيما بينهما حتى ولو كان ذلك دون علم الجمهور، ولا شك أن هذه النوعية من الشركة لا يجذب دراستها دراسة قانونية كما أنها لا تصلح لدراسة الجدوى الاقتصادية، حيث أن هدفها مستثمر،

¹ - د. أحمد عبد السميع عام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007-2008، ص 71.

² - المرجع نفسه، ص 72.

وقد يكون غرضه لأن يكون غرضها غير معروف وبالتالي تلتقي معها صفة العمومية في الهدف كما أنه لا يمكن دراسة عناصرها.¹

المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية والفنية للمشروع

دراسات الجدوى التسويقية هي دراسات تبنى على أساس دراية المستثمر بالسوق والإحاطة بكل جوانبها هذا بالإضافة إلى دراسات الجدوى الفنية التي تعتبر مكملتها للدراسة التسويقية.

الفرع الأول: دراسة الجدوى التسويقية للمشروع

أولاً: مفهوم وأهداف دراسة الجدوى التسويقية

1- مفهوم دراسة الجدوى التسويقية:

إن دراسة الجدوى التسويقية هي الدراسة التي تهدف إلى التعرف على الجوانب المختلفة لسوق السلعة التي ينتجها المشروع بهدف تقدير المبيعات الحالية والمتوقعة ورسم السياسة التسويقية المناسبة.²

2- أهداف دراسة الجدوى التسويقية للمشروع:

في ضوء التعريف السابق يمكن تحديد عدد من الأهداف التي يرجى تحقيقها من خلال القيام بتلك الدراسات وأهمها:³

- تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع ومعدل نموه وتحديد الحجم الكلي للسوق المرتقب والشريحة التسويقية بما يتضمنه ذلك من دراسة العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع.

- تحديد هيكل ونوع السوق ودرجات المنافسة التي يمكن أن يتعرض لها المشروع وتحديد التقسيم الجغرافي والقطاعي للسوق حسب نوعيات المستهلكين ودخولهم وأعمارهم.

- تحديد نمط الأسعار واتجاهاتها في الماضي، في الحاضر والمستقبل وتخطيط الإستراتيجية السعرية.

- تحديد الحملات الإعلانية والترويجية الخاصة بالسلع أو الخدمة محل الدراسة.

- التوضيح بحجم الإنتاج الملائم طوال عمر المشروع.

¹ نفس المرجع السابق ، ص 73.

² -مصطفى أحمد عبد الرحمن المصري، إدارة التسويق، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية 2015، ص 103.

³ -د. شقيري نوري موسى، د. أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 59.

ثانيا: أهمية دراسة الجدوى التسويقية بالنسبة للمشروع

لمعرفة أهمية بحوث التسويق بالنسبة لدراسات الجدوى للمشاريع المقترحة ودورها في تنميتها فإنه يتحتم علينا معرفة ثلاث أشياء مهمة: إمكانيات المشروع، البيئة التسويقية التي يعمل فيها المشروع مع غيره من المشاريع المنافسة، رغبات واحتياجات المستهلك والتي سنقوم بعرضها فيما يأتي:¹

1- إمكانيات المشروع:

بفضل الدراسة التسويقية يستطيع أصحاب المشروع تحديد مجال نشاطهم وفقا للإمكانيات التي يتوفر عليها المشروع وتجنب مالا تستطيع الإمكانيات أن تصل إليه حتى لو كان نشاطا مربحا، أي أن الدراسة التسويقية تعطي فكرة ولو مبدئية عن كيفية استغلال الموارد المتاحة للمشروع استغلالا امثالا.

2- البيئة التسويقية:

إن عملية الربط بين المستهلك وإمكانيات المشروع إنما تحدث في الوسط الذي يعمل فيه المشروع أي ما يسمى بالبيئة التسويقية تلك التي تضمن إلى جانب المنافسين، السياسات الحكومية، وكذا التشريعات المتعلقة بالتميز والتعبئة والتغليف والإعلان والمحافظة على البيئة وغيرها، كل هذه العناصر يتم معالجتها والاستفادة منها بفضل بحوث الدراسة التسويقية، ولا ننسى هنا التقدم التقني الذي يعتبر عنصرا حساسا وهاما يؤثر على البيئة التسويقية، بالإضافة إلى هذه المتغيرات تكتسي الدراسة التسويقية أهمية كبيرة فيما يخص البيئة التسويقية عندما يتعلق الأمر بالتحديد دور المتابعة المستمرة لعناصر المزيج التسويقي (المنتج، السعر، الترويج، التوزيع) وهي عناصر تضعنا على الدوام في مواجهة عنصر المنافسة الخاصة

3- رغبات واحتياجات المستهلك:

يعكس هذا العنصر الأهمية البالغة لبحوث التسويق، والتي تسعى إلى دراسة رغبات واحتياجات المستهلكين حيث يتم طرح المنتج بحسب هذه الرغبات، ما يؤكد أهمية الدراسة هو فشل العديد من المؤسسات الصناعية والتجارية في طرح منتجاتها الجديدة في الأسواق وعدم قبولها من طرف المستهلكين، وبالتالي فإننا يمكننا القول أن أسباب الاعتبار لعدم وجود بحوث تعكس هذه الرغبات.

وللتدليل على الأهمية القصوى لبحوث التسويق تشير الكثير من الدراسات إلى أن نجاح التجربة اليابانية في غزو الأسواق العالمية بما فيها الأمريكية والأوروبية يرجع بالدرجة الأولى إلى تبنى إستراتيجية تسويقية فعالة، وعلى

¹- أباي ولد الداى، دور وأهمية الكفاءة التسويقية في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 78.

الرغم مما أكدنا عليه حتى الآن على الأهمية الكبيرة للبحوث التسويقية بالنسبة للمشروعات الجديدة إلا أن الواقع العملي يؤكد عكس ذلك بالنسبة لدراسات الجدوى لهذه المشروعات.

ثالثاً: مراحل إعداد دراسة الجدوى التسويقية

هناك أربعة خطوات رئيسية متتالية ومتراطة كل منها تخدم ما يليها من خطوات، وتشمل هذه الخطوات كل من خطوة جمع البيانات، وكذا خطوة دراسة السوق، أيضاً خطوة إعداد الميزج التسويقي، فضلاً عن خطوة كتابة التقرير النهائي.

الخطوة الأولى: جمع البيانات

وتشمل البيانات اللازم توفرها لإجراء الدراسة المتعلقة بالجدوى التسويقية ما يلي:¹

• نوعية البيانات:

ويتطلب تحقيق أهداف الدراسة التسويقية تجميع العديد من البيانات والمعلومات وتحليلها للوصول لتك الأهداف وتلعب خبرة القائمين بالدراسة دوراً أساسياً في تحديد نوعية البيانات، إذ أنه في الواقع لا يوجد نظام محدد لنوعية البيانات الواجب تجميعها سواء في المشروعات الإنتاجية أو الخدمية فالعبرة ليست في تجميع أكبر قدر من البيانات المتاحة بل في تحديد البيانات المطلوبة واللازمة والتي ينتج عن تحليلها تحقيق أهداف الدراسة، وبالتالي تحديد مصدر البيانات ونوعها، كما يؤخذ بعين الاعتبار المدى الزمني أو السلسلة الزمنية التي تجمع البيانات خلالها، ومدى تأثير مختلف العوامل خلال تلك الفترة الزمنية على اتجاه الطلب على السلعة المزمع إنتاجها أو الخدمة المطلوبة تقديمها، حتى تأتي نتائج الدراسة مواكبة للواقع ومعبرة بصدق عنه حتى يمكن الارتكاز على نتائجه في اتخاذ القرار المناسب.

• مصادر الحصول على البيانات:

بعض من الكتب تقسم البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التسويقية تبعاً لمصادر الحصول عليها إلى بيانات مكتبية وأخرى نوعية، وفي الواقع لا يوجد اختلاف بين التقسيمين، فالبيانات المكتبة أو الميدانية يمكن أن تكون نوعية أو كمية.

¹- د. سيد سالم عرفة، مرجع سبق ذكره، ص 72 - 74.

• جدول البيانات:

بعد إعداد قوائم الاستقصاء وتحديد الأسلوب المناسب لتوزيعها على أفراد العينة الممثلة لمجتمع الدراسة يتم توزيعها ثم تجميعها مع مراعاة الاختيار المناسب للأفراد الذين سيتولون مسؤولية توزيع الاستثمارات واستلامها بعد إجابة أفراد العينة عليها أو هؤلاء الذين سيقومون بإجراء المقابلات الشخصية المتعلقة أو بإجراء الملاحظة المباشرة مع ضرورة أن يتم ذلك في حدود الوقت المتاح والمسموح به لإجراء الدراسة التسويقية وحتى يتسنى تحليل البيانات وكتابة التقرير النهائي في موعده.¹

• تحليل البيانات:

بعد تمام تجميع البيانات اللازمة يتم مراجعتها لاستبعاد الإجابات أو المعلومات غير الدقيقة أو التي تتم عن عدم الاهتمام وتصنيفها في فئات أو مجموعات ثم جدولتها، يلي ذلك إجراء التحليل الإحصائي المناسب للبيانات وصولاً للغرض النهائي من إجراء دراسة الجدوى التسويقية وهو توصيف السوق ووضع تقديرات حجم الطلب الحالي والمستقبلي.²

المرحلة الثانية: دراسة السوق

وتشمل ما يلي:³

• توصيف المنتج:

تنقسم المنتجات عموماً إلى سلع وخدمات كما تنقسم السلع بدورها من وجهة النظر السوقية تبعاً لمشتريها، والغرض من شرائها إلى سلع استهلاكية وأخرى صناعية وبناء عليه يشمل توصيف المنتج، تحديد نوعيته سواء كان منتجاً استهلاكياً أو صناعياً أو خدمة، ويتضمن التوصيف في حالة السلع خصائص المنتج واستخداماته وتحديد المواد الخام والأجزاء المستخدمة في تصنيعه.

• توصيف السوق:

تتمثل عملية توصيف السوق في التعرف عليه من خلال مكوناته المختلفة من منتجات وخدمات ومؤسسات منافسة ومن أسعار سائدة ومن القوانين المنظمة وكذا الفرص والتحديات التي يتوافر عليها السوق.

¹- د. مصطفى أحمد عبد الرحمن المصري، مرجع سبق ذكره، ص 133.

²- المرجع نفسه، ص 133.

³- د. سيد سالم عرفة، مرجع سبق ذكره، ص 74 - 78.

• تجزئة السوق:

يقصد بتجزئة السوق تقسيمه إلى مجموعة من الأسواق لكل منها مجموعة من الخصائص المميزة، أي تقسيم السوق الكلي إلى قطاعات ومجموعات متجانسة من المستهلكين، تعرف باسم القطاعات السوقية، والعمل على إشباع احتياجات كل قطاع سوقي أو سوق فرعي حسب خصائصه المميزة، وذلك بتقديم أفضل مزيج تسويقي له.

• تحديد السوق المستهدفة:

يقصد بتحديد السوق المستهدف تحديد القطاع أو القطاعات التسويقية التي سيركز المشروع على خدمتها، وعادة يفضل عند دخول سوق جديد التركيز على قطاع واحد فقط، وإذا تبث نجاحه يمكن إضافة قطاعات أخرى، إلا أنه تعددت الأساليب المتبعة لتحديد السوق المستهدف.

• تقدير حجم السوق:

يعتبر تحديد الطلب المتوقع على منتجات أو خدمات المشروع والعوامل المؤثرة فيه وسوق تلك المنتجات حجر الزاوية في دراسة الجدوى التسويقية ودراسات الجدوى التالية لها، بل ويعتبر الأساس في اتخاذ القرار بصلاحيته المشروع للتنفيذ من عدمه.

• تقدير حجم الفجوة التسويقية ونصيب المشروع منها:

تتمثل الفجوة التسويقية في الفرق بين الطلب الكلي المتوقع للمنتج محل الدراسة والعرض الكلي المتوقع لنفس الفترات الزمنية، فإذا كان العرض مساويا للطلب أو أكبر منه دل ذلك على تشبع السوق، وبالتالي لا مجال لإنتاج المزيد من هذا المنتج، وفي هذه الحالة يلزم التوقف عند هذه المرحلة وعدم استكمالها.

أما إذا ظهر الفرق بين الطلب والعرض موجبا فإن ذلك يعني وجود فرصة متاحة في البيئة الخارجية، ولكن ذلك لا يعني حتمية تنفيذ المشروع، إذ قد تكون هذه الفجوة ضئيلة بدرجة لا تستحق إقامة مشروع لسدها.

وفي الاتجاه الآخر قد تكون فجوة الطلب كبيرة، وتمثل فرصة تسويقية تدفع القائمين بالدراسة لاتخاذ قرار بإقامة المشروع والدخول في السوق والاستمرار في دراسات الجدوى، على أن لا يغطي المشروع كل الفجوة التسويقية المتاحة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نصيب المشروع من الفجوة التسويقية هو تابع لكل من سياسة المنافسين، جودة السلعة، تكلفة الإنتاج، واتجاهات نمو السوق، وبالأخذ في الاعتبار تلك العوامل يتم تقدير نصيب المشروع من الفجوة الذي يحقق أقصى ربحية ممكنة.

الخطوة الثالثة: إعداد المزيج التسويقي

تعتبر الخطوة التالية لدراسة السوق والتنبؤ بالطلب في دراسة الجدوى التسويقية هي تحديد وإعداد المزيج التسويقي والذي يقصد به مجموعة الوظائف التي يلزم القيام بها لضمان تدفق المنتج أو الخدمة من مصدر استخدامه والوسائل التي تحقق رغبات واحتياجات المستهلكين وقدراتهم على شراء، وفيما يلي عرض موجز لعناصر المزيج التسويقي:

• تخطيط مزيج المنتجات والأنشطة المكاملة:

يقصد بتخطيط مزيج المنتجات ذلك النشاط الخاص باختيار نطاق المزيج التسويقي بما يحقق أهداف المشروع تحت الدراسة، وتلعب نتائج دراسة السوق الدور الأساسي في تخطيط وتحديد المزيج السلعي للمشروع إذا توفر البيانات في العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على تحديد المزيج السلعي.¹

• التسعير:

ونقصد بالتسعير هو وضع السعر المناسب للمنتج أو للخدمة المراد تسويقها ويعتمد التسعير على تكلفة الإنتاج وكذا على السعر القائم في السوق، وكذا على أسعار المنافسة، فضلا عن حجم الطلب وقيمة الاستهلاك الموجودة في السوق زيادة على الأهداف الربحية للمؤسسة المعنية.²

• تحدي منافذ التوزيع:

يحدد القائمون بدراسة الجدوى التسويقية الأهداف الإستراتيجية للتوزيع على مدى عمر المشروع، ومن ثم يمكن لهم التخطيط لمنافذ التوزيع (قنوات التوزيع) بنجاح لتوزيع المنتج أو الخدمة قيد الدراسة بما يحقق الأهداف المطلوبة، ومما لا شك فيه أن القرارات الخاصة بتوزيع منتجات (أو خدمات) المشروع لها تأثير هام على القرارات التسويقية الأخرى للمزيج التسويقي من جانب، وعلى نشاط المشروع ككل من جانب آخر.³

¹ -مصطفى أحمد عبد الرحمن المصري، مرجع سبق ذكره، ص 153.

² - سيد سالم عرفة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

³ - المرجع نفسه، ص 82.

• الترويج:

يعتبر الترويج عنصراً هاماً في المزيج التسويقي الذي تضمنه دراسة الجدوى التسويقية والمقصود به صور الاتصال المختلفة التي يوجهها المنتج أو البائع إلى العملاء أو المستهلكين والمستفيدين النهائيين للسلعة، لتعريفهم بالمنتج أو الخدمة التي يقدمها والتأثير عليهم لإقناعهم باتخاذ قرار الشراء وتكرار ذلك في المستقبل.¹

• تكلفة التسويق:

يتم تقدير تكلفة التسويق المرتبطة بحملات الترويج ووسائل العلاج وكذا مصروفات البيع المرتبطة بالاتصال بالعملاء وعمولة البيع ومصروفات التوزيع والتغليف وتكلفة خدمات ما يبيع البيع.

الخطوة الرابعة: كتابة التقرير النهائي

بعد تمام تحليل البيانات ودراسة السوق بما يشمل من توصيف المنتج وتجزئة السوق وتحديد السوق المستهدف وحجم وصوله إلى تحديد الفجوة التسويقية ونصيب المشروع منها، يتم كتابة التقرير تقرير عن نتائج الدراسة، بحيث يتضمن الهدف من إجراءاتها والطرق والوسائل التي اتبعت في تجميع البيانات وجدولتها وتحليلها واستخلاص النتائج منها، وأهم المعلومات والنتائج التي تم التوصل إليها من تحليل البيانات المتاحة وهل هي في صالح إقامة المشروع، وبالتالي يوصى بالقيام بالدراسة الفنية والهندسية، أم أن نتائج الدراسة كانت سلبية، وبالتالي المشروع غير صالح نتيجة لعدم وجود طلب على المنتج أن هناك أوامر تؤثر على مدى تقبل السوق للسلعة، ولذلك تتوقف دراسة الجدوى للمشروع عند هذه المرحلة.²

الفرع الثاني: دراسة الجدوى الفنية للمشروع

تعتبر دراسة الجدوى الفنية المرحلة التي تلي دراسة الجدوى التسويقية، في إطار دراسة الجدوى الاقتصادية، ولكي تتمكن من الانتقال إلى هذه المرحلة يجب الاستعانة بما أفرزته دراسة السوق من نتائج والتي فيما إذا كان حجم الطلب يبرر الاستمرار أو التوقف عن دراسة الجدوى ككل.

أولاً: مفهوم دراسة الجدوى الفنية:

يقصد بالجدوى الفنية المقترح الاستثماري دراسة الجوانب الهندسية المتعلقة بإقامة المشروع ومدى تحقيقها هدف اتخاذ قرار تبني الاستثمار أو رفضه على أساس جدواه.³

¹- نفس المرجع السابق، ص 83.

²- المرجع نفسه، ص 84.

³- د. حميد جاسم بحميلي، د. عبد الحميد محمد جبران، مرجع سبق ذكره، ص 85.

ويمكن تعريف دراسة الجدوى الفنية ويمكن تعريف دراسة الجدوى الفنية: بأنها تلك الدراسة المتعلقة بتحديد مدى قابلية المشروع موضع الدراسة من عدمه.¹

مما سبق يمكننا التأكيد على ارتباط هذه الدراسة بالصفات التالية:²

- تتم على مراحل تفصل بينها مسافات زمنية، الأمر الذي يحتم على من يتصدى لإعدادها مراعاة عنصر الزمن وتأثيره على نتائجها.
- تعطي هذه الدراسة وزن كبير عنصر التكنولوجيا الحالي والمتوقع مستقبلا.
- تعطي هذه الدراسة أهمية متزايدة للعنصر البشري القائم بإعدادها من حيث الإلمام العلمي والخبرة العملية من الخبرات السابقة.
- تسمح هذه الدراسة بإمكانية الاقتصار على إعداد بعض مراحلها الكلية في تلك الحالات التي لا تتطلب إعداد الدراسة الفنية بكامل جوانبها.
- تحدد هذه الدراسة طبيعة الدراسات البيئية والتسويقية التي تسبقها في الإعداد.
- الأهمية المطلقة لمراعاة عنصر الموضوعية عند إعدادها تفاديا لانعكاسات مؤثرة وخطيرة مثل عدم كفاية الطاقة الإنتاجية أو وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة، بالإضافة إلى تضخم التكاليف الاستثمارية والتشغيلية وزيادة نسبة الإنتاج التالف والمعيب والمرتبج من العملاء.

ثانيا: مراحل دراسة الجدوى الفنية

وتشمل دراسة الجدوى الفنية مجموعة من المراحل التالية:³

المرحلة الأولى: دراسة وتحليل موقع المشروع

تحتل دراسة موقع المشروع المقترح أهمية خاصة ليس في دراسة الجدوى الفنية والهندسية فقط بل أيضا في إطار دراسة الجدوى الاقتصادية عموما، فلا شك أن لكل موقع آثاره القانونية والفنية والتسويقية، وفيما يلي أهم عناصر دراسة الموقع:

• تضاريس المنطقة وتراكيب التربة:

يتعين على القائمين على دراسة الجدوى الفنية تحليل تضاريس المنطقة وتراكيب التربة لمعرفة مدى ملائمتها لطبيعة نشاط المشروع.

¹ - د. بهاء الدين أمين، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 85.

² - المرجع نفسه، ص 85، 86.

³ - د. أحمد عبد السمیع علام، مرجع سبق ذكره، ص 96 - 98.

• مدى توافر الوقود والقوى الحركة للمياه:

رغم تعدد أنواع الوقود وإمكانية إحلال نوع منها بآخر فإن بعض الصناعات تحتل فيها أنواع معينة من الوقود أهمية خاصة وعند دراسة موقع المشروع قد يكون تكلفة نوع الوقود المتوافر بمنطقة المشروع إلى حملة تكاليف التشغيل وكذلك التكلفة النسبية لنقل أنواع الوقود من مصادرها إلى موقع المشروع.

كما أن توافر المياه بالموقع يعتبر من الأمور الحيوية لبعض الصناعات التي تحتاج إلى مقادير كبيرة من المياه في عملياتها الصناعية، كما في حالة الصناعات الغذائية.

• مدى القرب من العمالة:

إن القرب من مصادر المواد الخام يوفر تكاليف النقل ويجعل المنطقة تحصل على أفضل المواد الخام ولكن القرب من مصادر المواد الخام ليس أمراً من السهل تنفيذه.

• مدى توافر خدمات النقل والقرب من أسواق التصريف:

قد تتميز منتجات المشروع بعدم قابليتها لتحمل مشقة النقل لمسافات طويلة حتى تصل للمستهلك النهائي، وهنا قد يكون من الأفضل إعادة اختيار موقع آخر للمشروع بالقرب من أسواق تصريف المنتجات كما أن اختيار موقع المشروع لا تتوافر فيه تسهيلات وخدمات النقل مثل: سكة الحديد والسفن....وما إلى ذلك قد يدفع المشروع لتحمل تكاليف نقل مرتفعة.

المرحلة الثانية: تخطيط العملية الإنتاجية¹

• تحديد العمليات الصناعية:

إن تحديد العمليات الصناعية التي يطلبها إنتاج سلعة معينة هي نقطة البداية والتي يترتب عليها وضع تفاصيل المشروع الصناعي وسياسة تنفيذه.

• اختيار الآلات والمعدات:

يتوقف اختيار معدات التصنيع من أجهزة وآلات وأدوات على كثير من العوامل الواجب مراعاتها، ولهذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند الاختيار تميز المعدات المختارة بالمرونة والقابلية للتكيف عند الحاجة.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 99 - 104.

• ترتيب الآلات:

تنقسم الصناعات الحديثة إلى أربعة أقسام هي الصناعات الإستخراجية والتشكيلية والتحويلية والتجميعية ولا شك أن كل نوع من هذه الصناعات يستلزم ترتيبا خاصا للآلات والمعدات يناسب عملياته الإنتاجية ويمكن حصر هذه الآلات والمعدات في معظم المشروع على النحو التالي:

-ترتيب الآلات حسب خط الإنتاج المتسلسل.

-ترتيب الآلات حسب عمليات الإنتاج الوظيفي.

-ترتيب الآلات على شكل مجموعات.

• تحديد المساحة المطلوبة لمحطات التشغيل لمعدات الإنتاج:

والمقصود بمحطة التشغيل مجموعة من المعدات، قد تكون واحدة أو أكثر يتولى إدارتها عامل واحد أو مجموعة من العمال المتكاملين ويتم تحديد مساحة المحطة بمراعاة الاقتصاد في الحركة.

• تحديد مراكز الإنتاج:

يشمل مركز الإنتاج عادة محطة تشغيل أو أكثر، ومن الملاحظ أن العمليات التي تتم في أي مركز إنتاجي يجب أن تكون مكتملة لبعضها أو متماثلة في حالة تقسيم المصنع تبعا لنوع الإنتاج وعند تخطيط محطة التشغيل يجب مراعاتها هنا أيضا، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات أعمال الإشراف والرقابة.

• تحديد أقسام الإنتاج:

يتم تحديد أقسام الإنتاج بإتباع أحد الأسلوبين:

-نوع الإنتاج: يكون الإنتاج مستمرا.

-نوع العملية: عندما يكون الإنتاج تعاقديا.

• التخطيط النهائي للمصنع:

حيث يبدأ بوضع الأقسام الإنتاجية وغيرها من الأقسام الفنية والإدارية وأقسام الخدمات في مواقع تؤدي إلى سهولة تأدية الوظائف الإدارية والفنية بكفاءة وفعالية.

المرحلة الثالثة: تخطيط احتياجات ومستلزمات النشاط الإنتاجي¹

• تحديد احتياجات المشروع من مواد والمهمات:

تتطلب العملية الإنتاجية توفير الاحتياجات للتشغيل من المواد الأولية بالكميات المطلوبة وفي المواعيد الخاصة بها وتسبق عملية توفير هذه المواد تحديد دقيق للاحتياجات موزعة على مدار السنة ثم رسم سياسة واضحة بالنسبة للرصد المناسب للمخزون ومعدات الشراء ومواعيدها المناسبة.

• تحديد احتياجات المشروع للقوى العاملة ووضع الهيكل التنظيمي:

بعد الانتهاء من تحديد الأعمال المطلوبة لتحقيق الأهداف لأوجه النشاط المختلفة بالمصنع يبدأ مسؤول التنظيم في تحديد الوظائف التي ستكلف بأداء هذه الأعمال، يلي ذلك تجميع الوظائف في مجموعات يشرف على كل منها وظيفة رئاسية ثم تأتي بعد ذلك مرحلة تحديد، اختصاصات الوظائف المختلفة وعلاقتها ببعضها وبمجرد أن تحدد هذه الاختصاصات يبدأ المسؤول عن التنظيم في تحديد الكيفية التي سيتم الاتصال بين الوظائف.

المرحلة الرابعة: تقدير تكاليف المشروع

تنقسم تكاليف المشروع إلى تكاليف الاستثمار وتكاليف التسويق:²

• تكاليف الاستثمار:

تتمثل المبالغ التي تجمد في صورة أصول لازمة لإتمام العملية الإنتاجية بمدة إنتاجية على الأقل مثل: الآلات والمعدات والمباني..... وتنقسم تكاليف الاستثمار بدورها إلى قسمين تكاليف الإنشاء وتكاليف رأس مال العامل.

-تكاليف الإنشاء: يطلق على تكاليف الإنشاء رأس المال الثابت كما يطلق عليها أحيانا التكلفة الرأسمالية وهي تحتوي على الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة التي تستخدم في المشروع طوال عمره الاقتصادي زمن أهم خصائصه أنه يخضع للاهلاك.

-تكلفة رأس المال العامل: يتمثل رأس العامل في القيمة اللازمة لتشغيل المشروع لمدة دورة إنتاجية وهو يتكون من جميع الأصول الجارية أو المتداولة اللازمة لتشغيل المشروع وسمي أحيانا برأس مال العامل الجاري.

¹ نفس المرجع السابق، ص 105 - 107.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 135 - 138.

• تكاليف التشغيل:

تشير تكاليف التشغيل إلى قيمة المدخلات التي تستخدم في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، بغض النظر عن كيفية تمويلها، وهي تتضمن ثلاث عناصر أساسية في حالة المشروع الصناعي: تكاليف المصنع، تكاليف الإنتاج، تكاليف الإدارية الثابتة.

• تكاليف التسويق:

يوجد هناك عنصرين لتكاليف التسويق مباشرة، وغير مباشرة.

- تكاليف التسويق المباشرة: وهي تحتوي على: التغليف، تكاليف البيع، تكاليف الترويج، تكاليف التوزيع.

- تكاليف التسويق غير المباشرة: وهي تتضمن التكاليف الثابتة لقسم التسويق من أجور ومواد وخدمات وبحوث التسويق وأنشطة ترويجية وغيرها.

المطلب الثالث: دراسات الجدوى المالية والتمويلية للمشروع

تعتمد دراسة الجدوى المالية والتمويلية للمشروع على نتائج الدراسة الفنية وبالضبط بعد تحديد تكاليف المشروع الاستثمارية، حيث من خلال التعرف على مصادر الأموال المتاحة ليتم اختيار الهيكل المالي المناسب للمشروع، ثم يليه تقدير تكلفة أموال هذا الهيكل والذي يعتبر الأساس لبول أو رفض المشروع الاستثماري، وإذا اتخذ قرار بقبول المشروع تنتهي هذه الدراسة بإعداد القوائم المالية وإلا المشروع يلغى.

الفرع الأول: تحليل الهيكل التمويلي للمشروع

يقصد بتحليل الهيكل التمويلي تحديد مصادر واستخدامات الموارد المالية المتاحة لتمويل المشروع سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية، مع التأكيد على التلاؤم بين أوقات تدفق هذه الموارد وأوقات استخداماتها بما يضمن تشغيل المشروع وفقاً للهدف المرسوم له.¹

• وهناك أربع مصادر للتمويل هي: أموال الملكية (التي يتضمنها الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة)، والقروض (السندات، الائتمان المصرفي، القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل)، والائتمان التجاري (لشراء الخامات والبضائع والأصول الثابتة)، وأخيراً التمويل بالاستئجار والذي ينقسم إلى الاستئجار التمويلي والاستئجار التشغيلي.²

¹ - سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 128.

² - المرجع نفسه، ص 129.

الفرع الثاني: تقدير تكلفة الأموال

يقصد بتكلفة الأموال السعر الذي يتم دفعه صراحة أو ضمناً للحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشروع، ولأن هذا السعر يختلف من مصدر تمويل إلى آخر، لذلك يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في الهيكل التمويلي وتتأثر به، وسنبين فيما يلي كيفية حساب تكلفة الأموال من مختلف هذه المصادر:

أولاً: تكلفة الاقتراض

تعرف تكلفة الاقتراض بأنها الحد الأدنى من معدل العائد الذي يجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة بواسطة الاقتراض حتى يمكن الاحتفاظ بالإيرادات المتوفرة لحملة الأسهم بدون تغيير، وبصفة عامة تعتبر تكلفة الاقتراض عن معدل الفائدة المتفق عليه وقت عقد القرض، ويتربط عن عقد أي قرض أو إصدار سندات، مصروفات الإصدار، ولما كانت فائدة الاقتراض تعتبر من النفقات الجاهزة للخصم من وعاء الضريبة على دخول المؤسسات، ويمكن للمشروعات التي أرباحها تدفع عنها ضرائب أن تستفيد من هذه الميزة، وهي خفض سعر الفائدة باستخدام التعديل الضريبي.¹

ثانياً: تكلفة الأسهم الممتازة

تعرف تكلفة الأسهم الممتازة على أنها معدل العائد الواجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة عن طريق الأسهم الممتازة حتى يمكن الاحتفاظ بالإيرادات المتوفرة لحملة هذه الأسهم دون تغيير.

وهذا المعدل عبارة عن توزيعات السهم الممتاز مقسوماً على صافي القيمة الذي يحصل عليه المشروع من بيع سهم واحد ممتاز من إصدار جديد لهذه الأسهم، أي أنه عبارة عن قيمة السهم مخصوماً منها مصاريف الإصدار للسهم إن وجدت.

وعموماً فإن تكلفة أموال الأسهم الممتازة أكبر من تكلفة أموال الاقتراض.²

تكلفة السهم الممتاز = الربح الموزع للسهم الممتاز الواحد / صافي بيع سهم ممتاز جديد

¹ -د. عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص 116.

² -د. عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 253، 254.

ثالثا: تكلفة أموال الملكية العادية

تعرف تكلف أموال الملكية بأنها: "الحد الأدنى من العائد الواجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة من هذه الأموال للحفاظ على القيمة السوقية للأسهم العادية".

وتشمل هذه الأموال الأسهم العادية والأرباح المحتجزة، فبنسبة لتكلفة الأسهم العادية الجديدة، فينبغي أن يتم إصدار أسهم عادية جديدة مع ضمان بقاء وضع هؤلاء أفضل من حيث العائد المتوقع تحقيقه والقيمة السوقية للسهم.

لذلك فإن تكلفة الأسهم العادية الجديدة بأنها الحد الأدنى للعائد المطلوب على الاستثمارات الجديدة والممولة عن طريق هذه الأسهم، والذي يحافظ على القيمة السوقية للسهم بدون تغير. وبحسب معدل العائد المطلوب وفق المعادلة التالية:¹

معدل العائد المطلوب = التوزيعات المتوقعة للسهم / القيمة السوقية الحالية للسهم + معدل النمو المتوقع للتوزيعات

أما بالنسبة للأرباح المحتجزة والتي تتضمن الأرباح غير الموزعة، ومخصصات الاهتلاك، فيقصد بها ذلك الجزء من الإيرادات الحالية الذي لا يوزع على حملة الأسهم العادية، بل يعاد استثماره في المشروع، ولأن أصحاب الحق في هذه الأرباح هم حملة الأسهم العادية، فإنهم يوافقون على إعادة استثمارها نظرا لتوقعاتهم الحصول على عوائد من ورائها، وهذا ما يشكل التزاما على المشروع بأن يحقق عائدا على الأقل على هذه الأموال المحتجزة، ولأن الأرباح المحتجزة تخضع للضريبة، فينبغي تخفيض مبلغ هذه الأرباح بمقدار الضريبة، وهو ما

يعرف بتكلفة الأرباح المحتجزة التي تحسب وفقا للصيغة التالية:

تكلفة الأرباح المحتجزة = التوزيعات المتوقعة للسهم (1 - سعر ضريبة الدخل) / القيمة السوقية الحالية للسهم

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 256-260.

الفرع الثالث: تحديد نسب السيولة والجدارة الائتمانية

تتم الجهات التمويلية المقرضة للمشروع بمؤشرات السيولة والجدارة الائتمانية، بما تشير إليه من قدرة المشروع على مواجهة التزاماته المالية والوفاء بديونه المستحقة، ومن أهم هذه المؤشرات: نسبة السيولة السريعة ونسبة الدين إلى الرسملة، ونسبة تغطية الدين:¹

أولاً: نسبة السيولة السريعة

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \text{أصول سريعة التداول} / \text{الخصوم الجارية}$$

وهي تؤخذ كمؤشر لتقييم مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية القصيرة الأجل بصورة فورية، بحيث تتراوح بين 0,8 إلى 1 لبائع التجزئة، وبين 1,5 إلى 2 للشركات الصناعية الكبرى، أما إذا تعدت هذه النسبة 2 فإنها تعبر عن إدارة ضعيفة للأصول المالية.

ثانياً: نسبة الدين إلى الرسملة

$$\text{نسبة الدين إلى الرسملة} = \text{ديون الأجل} / \text{ديون الأصل} + \text{حقوق المساهمين}$$

وتمثل ديون الأجل كل دين يستحق سداؤه بعد سنة أو أكثر، وتقارن هذه النسبة بين الأموال المملوكة والمقترضة حيث تبين درجة المخاطرة المالية التي قد يواجهها المشروع الجديد، وعادة تفضل البنوك ألا تزيد هذه النسبة عن 50% حيث لا ترغب هذه البنوك في أن تساهم في تمويل المشروع بأكثر مما يساهم به أصحابه.

ثالثاً: نسبة تغطية خدمة الدين

$$\text{نسبة تغطية خدمة الدين} = \text{صافي العائد} / \text{مدفوعات خدمة الدين}$$

وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد، كلما دل ذلك على قدرة المشروع على تغطية مدفوعات خدمة الدين التي تشمل مدفوعات الفوائد وأقساط القروض السنوية.

¹ - زهية حوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 91، 92.

المبحث الثالث: معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية

بعد إعداد الدراسة الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم للمشروع تأتي عملية التقييم وهي المرحلة التي تسبق عملية التنفيذ، وعلى أساس عملية التقييم يتم اختيار المشاريع وذلك باستخدام عدة معايير تختلف ظروف اتخاذ القرار.

المطلب الأول: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد

اختلفت معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد بين تقليدية وحديثة، وهذا تماشيا مع التغيرات الحادثة في وقتنا الراهن، وفيما يلي عرض لهذه المعايير.

الفرع الأول: المعايير التقليدية

تعتبر هذه المعايير من أبسط وأقدم طرق تقييم البدائل الاستثمارية وأكثرها شيوعا، وهذه الطرق لا تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير القيمة الزمنية للنقود وهي تتضمن معيارين هما:

أولا: معيار فترة الاسترداد

تعتبر هذه الفترة من أبسط الطرق وأكثرها شيوعا والمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية، وطبقا لهذه الطريقة يفضل المشروع الاستثماري الذي يمكن المنشأة من استرداد تكاليفه الاستثمارية في أسرع وقت ممكن، ويقصد بفترة الاسترداد الفترة التي تستطيع خلالها الوحدات الاقتصادية من استرداد الأموال المستثمرة، أو هي الفترة التي تتساوى عندها التدفقات النقدية الداخلية، والتدفقات النقدية الخارجية.¹

وتحسب فترة الاسترداد وفق الصياغة التالية:²

$$DR = \frac{I_0}{NCF}$$

حيث:

DR : فترة الاسترداد.

NCF : التدفقات النقدية الصافية السنوية.

¹-د. حميد جاسم الجميلي، د. عبد الحليم محمد جبران، مرجع سبق ذكره، ص 141.

²-د. حسين بلعجوز، د. الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 88.

I. تكلفة الاستثمار الأولي.

وتمتاز هذه الطريقة ب:¹

- قصر مدة الاسترداد دليل غير مباشر على ربحية المشروع المشترك.

- قلة الخطر أو المخاطر التي تتعرض لها المنشأة لسرعة استرداد الأموال المستثمرة.

- التدفقات النقدية الناتجة عن المشروع المقترح ستقلل من إعسار المنشأة خصوصا تلك التي تحتاج إلى نقدية.

- سهولة الاحتساب.

وبالرغم من هذه المزايا لطريقة فترة الاسترداد وبالرغم من شيوع استخدامها لبساطتها فإن لها عيوب أهمها:²

- لا تدخل هذه الطريقة في الحسبان التدفقات النقدية بعد مدة الاسترداد، فكل الاهتمام بمدة الاسترداد الإجمالي للتدفقات النقدية.

- تفشل هذه الطريقة في احتساب الاختلافات بالنسبة لتوقيت التدفقات (الداخلية) في فترة الاسترداد ذاتها.

ثانيا: معيار المعدل المتوسط للعائد

يطلق على هذا المعيار معدل العائد المتوسط، متوسط العائد على الاستثمار، المتوسط العائد المحاسبي، وهو مقياس لصافي الفائدة مقسوما على قيمة الاستثمار الكلي.³

وتعتمد طريقة المعدل المتوسط للعائد على البيانات المحاسبية المتوافرة عن العوائد والتكاليف المتوقعة للفرص الاستثمارية المتاحة خلال عمرها الإنتاجي ويحتسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:⁴

¹ -عاطف جابر عبد الرحيم، دراسات الجدوى (التأصيل العلمي والتطبيق العملي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 232.

² - المرجع نفسه، ص 232.

³ -هيثم علي حجازي، مبادئ إدارة المشروعات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 84.

⁴ -زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، سكيكدة، 2011، ص 167.

$$TRC = \frac{R}{I_0} \times 100$$

حيث:

TRC : معدل العائد الحسابي.

R : متوسط الربح الحسابي.

I_0 : مبلغ الاستثمار الأولي.

وللحكم على ربحية المشروع وفقا لهذه الطريقة، فلا بد من مقارنة معدل العائد المحاسبي بعائد الفرصة البديلة وهذا إذا كان القرار خاصا ببديل واحد.

وإذا تعددت البدائل، فيمكن المفاضلة بينها على أساس اختيار أعلى المعدلات شرط أن يكون أيضا أعلى من معدل الفرصة البديلة.

وتمتاز هذه الطريقة بما يلي:¹

- سهولة عملية الاحتساب.

- أن هذه الطريقة تتماشى مع المفاهيم المحاسبية لقياس الدخل وعائد الاستثمار.

- تأخذ بعين الاعتبار عامل الربحية المتوقع للاستثمار، وهو ما أهمله معيار فترة الاسترداد.

أما عيوب هذه الطريقة تتلخص فيما يلي:²

- تجاهل هذه الطريقة القيمة الزمنية للنقود.

- تجاهل توقيت التدفقات النقدية.

¹ - حسن محمد سرحان، نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع السداسي الثاني، جامعة الشلف، 2009، ص 104.

² - المرجع نفسه، ص 104.

الفرع الثاني: المعايير الحديثة

وهذه المعايير تختلف عن سابقتها في أنها تأخذ عامل الزمن بعين الاعتبار وتضع له حسابان خاص، أي أنها تأخذ في حسابها مفهوم القيمة الزمنية للنقود ومن بين أهم هذه المعايير نجد:

أولاً: صافي القيمة الحالية

يعبر صافي القيمة الحالية عن الفرق بين التدفقات النقدية المستخدمة ومبلغ الاستثمار الأولي، حيث يتم استخدام التدفقات النقدية بمعدل يساوي معدل تكلفة رأس المال.¹

وتحسب صافي القيمة الحالية اعتماداً على فكرة بسيطة مفادها أن قيمة النقود في الوقت الحاضر أكبر من قيمتها في المستقبل، ويمكن حساب القيمة الحالية كما يلي:²

$$VAN = \sum_{p=0}^n CP \frac{1}{1+T} - I_0$$

حيث:

I_0 : مبلغ الإنفاق الاستثماري الأولي.

CP : التدفقات النقدية الصافية (تدفقات الخزينة الصافية).

T : معدل الخصم.

وفي حالة تساوي التدفقات النقدية، يمكننا استخدام العلاقة التالية:

$$VAN = \left[\frac{1 - (1+T)^{-P}}{T} \right] - I_0$$

قبل التعرض التفصيلي لهذه الطريقة نذكر ما يلي:³

¹-د. حسين بلعجوز، د. الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص 89.

²-زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 175.

³-عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 266.

- أن هذه الطريقة تقوم على أساس فترة الاسترداد وليس على الربح المحاسبي وبذلك يتم حساب القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية، ونفترض مبدئياً عند تطبيق هذا الأسلوب للتبسيط أن التدفقات السنوية تتم في نهاية العام بين التدفق الاستثماري المبدئي (الإفناق المبدئي) يتم في أول أو بداية العام الأول.

- نظراً لأننا نهتم في المقام الأول بقياس عائد الفرصة الاستثمارية من الناحية الاقتصادية لذلك لا تأخذ في الحسبان التدفقات النقدية المرتبطة بسياسة التمويل (الفوائد، سداد القروض، التوزيعات.... إلخ) ولكن يمكن أخذ هذه الجوانب إذا كنا بصدد تحليل السيولة للاستثمار وفي مرحلة لاحقة لمرحلة قياس الربحية وترتيب المقترحات.

- معدل الخصم الذي يستخدم في حساب القيم الحالية للتدفقات النقدية يساوي الحد الأدنى من المعدل المطلوب على هذا النوع من الاستثمارات، وهذا يعني أن معدل الخصم أكبر من معدل الفائدة على القروض بحيث يعكس المخاطر التي يتعرض لها التمويل بالملكية.

بعد حساب صافي القيمة الحالية فإن معيار القبول أو الرفض يتم كما يلي:¹

➤ إذا كان $0 \leq VAN$ فإن الاقتراح يعتبر في حكم القبول المبدئي، لذلك يجب الأخذ في الحسبان أيضاً الخطر والقيود المالية والسياسية العامة للشركة.

➤ إذا كان VAN بالسالب فإن الاقتراح يعتبر في حكم المرفوض أي أن المعايير الخاصة بالقبول أو الرفض هي:

$0 \leq VAN$ ← يعتبر الاستثمار مربحاً ومعقولاً.

$0 > VAN$ ← يعتبر الاستثمار غير مربح ومرفوضاً.

ويتضح مما سبق أن هذه الطريقة تزودنا بمعيار القبول أو الرفض كما سبق بيانه، ويعاب عليها أنها لا تبين بدقة العائد الفعلي للاستثمار.

ثانياً: أسلوب معدل العائد الداخلي

يعرف أسلوب معدل العائد الداخلي بأنه سعر الفائدة الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة (المقبوضات) في المستقبل لاستثمار معين مع تكلفة الاستثمار المبدئي.²

كما يمكن القول بأن معدل العائد الداخلي X هو المعدل الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساوية للصفر.

¹ - اسمهان ضيفي، لطيفة لبرش، مدى مساهمة دراسات الجدوى في اتخاذ قرار التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945، قائمة، 2015-2016، ص 24.

² - عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 189.

أو بمعنى آخر هو ذلك المعدل الذي يتساوى عنده رأس المال المستثمر ومجموع القيم الحالية لتدفقات الخزينة أي:¹

$$I = \sum_{p=0}^n CP \frac{1}{(1+x)^n}$$

$$\sum_{p=0}^n CP \frac{1}{(1+x)^n} - I_0 = 0$$

من مزايا هذه الطريقة أنه من السهل دائما أنتفاضل بين البدائل، غير أن هذه الطريقة تتطلب مجهودا أكبر مما تتطلبه الطرق السابقة نظرا لكثرة العمليات الحسابية التي تتضمنها، كما أنها تغفل معالجة فرص الاستثمار المتاحة للمنشأة بعد انتهاء العمر الاقتصادي للمشروع وتغفل مشكل عدم التأكد.

ثالثا: مؤشر الربحية:

يهدف هذا المؤشر إلى قياس الربحية المحققة لكل دينار واحد من رأس المال المستثمر، فإذا كان المؤشر أكبر من الواحد الصحيح اعتبر المشروع مربحا والعكس صحيح، وهو من الناحية التطبيقية عبارة عن نسبة صافي القيمة الحالية إلى تكلفة الإنفاق الأولي مضافا إليها الواحد الصحيح، ويعبر عنها بالصيغة التالية:²

$$IP = 1 + \frac{VAN}{I_0}$$

ويستخدم مؤشر الربحية لتفادي مشكل تقييم المشاريع ذات مدة الحياة الاقتصادية المختلفة أو اختلاف مبلغ الإنفاق الاستثماري الأولي كما أنه يأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، ومن أهم عيوبه أنه يعالج مشكلة الخطر وعدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، كما يعتمد تطبيقه على تحديد سعر الخصم المناسب لخصم التدفقات النقدية وهذا يعني أن الخطأ في تقدير هذا السعر سيكون له أثر في تطبيق مؤشر الربحية.³

المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد

يستخدم في ظل ظروف عدم التأكد العديد من المعايير أهمها:

¹- زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 177.

²- نجمة بوفليسي، شهيرة عثمان، المعايير المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، ص 10.

³- زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 184.

الفرع الأول: تحليل الحساسية

يعتبر تحليل الحساسية أو التحليل الحدي (أو البرامتري) من الأساليب التحليلية التي يمكن استخدامها في تقييم مدى فعالية المشروع الاستثماري وكذا تقييم وقياس المخاطر المصاحبة للمشروع، إذ يهدف تحليل الحساسية إلى تحديد درجة تأثير المشروع بالتغيرات غير المواتية في بعض المتغيرات الأساسية كمعدل الخصم، أو أسعار المخرجات، أو أسعار المدخلات، أو فترة إنشاء المشروع، كما كانت درجة حساسية الربحية للتغيير في أي من التغيرات الأساسية منخفضة، كلما كانت درجة التوقعات مرتفعة، وبالتالي يكون احتمال نجاح المشروع أكبر والعكس صحيح.¹

وهنا ينبغي التمييز بين الحالات التالية:²

أولاً: حساسية الربحية لمعدل الخصم

من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على جدوى المشروع هو معدل الخصم، والذي يتمثل في معدل تكلفة الأموال، فإذا أخذنا صافي القيمة الحالية كمؤشر لقياس الربحية، فإن ارتفاع معدل الخصم سيؤثر سلباً على هذا المقياس، ولهذا ينبغي إجراء تحليل الحساسية لاختبار درجة تأثير صافي القيمة الحالية بارتفاع معدل الخصم.

ثانياً: حساسية الربحية للتغيرات في الإيرادات والتكاليف

من بين التغيرات الأساسية إلى تؤثر على ربحية المشروع، التغيرات في كل من الإيرادات والتكاليف مما يتطلب اختبار درجة حساسية الربحية للانخفاض في الإيرادات الكلية، أو الارتفاع في التكاليف الكلية بنسبة معينة أو كليهما معاً.

ثالثاً: حساسية الربحية للتأخر في التنفيذ

وهنا يمكن حساب درجة حساسية المشروع للتأخر في التنفيذ من خلال افتراض تأخر تولد المنافع لفترة معينة، ولتكن سنة مثلاً، ثم تحتسب صافي القيمة الحالية، ومقارنتها بصافي القيمة الحالية في حالة عدم حدوث تأخر.

¹- زهية حوري، تقييم المشروعات في بلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 141.

²- المرجع نفسه، ص 141، 142.

الفرع الثاني: تحليل التعادل

يتحقق التعادل عندما تتساوى إجمالي الإيرادات مع إجمالي المصاريف وعند هذا الحد تسعى المنشأة إلى تحقيق الأرباح، والمنشأة لا تحقق أي ربح أو خسارة في مبيعاتها عند هذا المستوى، بمعنى آخر يهدف التعادل إلى تحديد حجم الإنتاج والمبيعات التي تتساوى عنده التكلفة الكلية مع الإيراد الكلي ويكون الربح مساوي للصفر.¹ وينطلق تحليل التعادل من تصنيف تكلفة الإنتاج إلى:²

أولاً: التكاليف الثابتة

وتعرف بأنها التكلفة التي لا تتغير في مجموعها بتغير كمية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة وضمن حد إنتاجي معقول وتحمل المؤسسة هذه التكاليف سواء عمل المشروع بطاقته الإنتاجية أو ببعضها أو توقف عن الإنتاج.

ثانياً: التكاليف المتغيرة

تعرف بأنها التكلفة التي تتغير في مجموعها مع التغير في عدد الوحدات المنتجة أو حجم المبيعات، لكن التكلفة الخاصة بالوحدة تبقى ثابتة.

ثالثاً: هامش الربح المشترك

إذا كان سعر الوحدة المنتجة أو سعر بيع السلعة أعلى من التكلفة المتغيرة، فإن المؤسسة تحقق هامشاً متساوياً لمقدار الفرق، ويساهم هذا الفرق في تغطية جزء من التكاليف الثابتة، لذا فكلما كان عدد الوحدات المباعة أكثر كان مجموع الهامش الربحي المحقق أعلى.

وتحدد نقطة التعادل إما لتمثيل حجم أو كمية المنتجات التي تحقق التعادل النظري أو تمثيل قيمة المبيعات التي تحقق هذا التعادل حيث:³

بالنسبة لكمية أو حجم المبيعات التعادل فتحدد بالمعادلة التالية:

¹-خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص ص 137، 138.

²-محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014، ص ص 353، 354.

³-المرجع نفسه، ص 358.

كمية مبيعات التعادل بالوحدات = إجمالي التكاليف الثابتة / عائد المساهمة أو المساهمة الحدية للوحدة المنتجة

أما قيمة مبيعات التبادل فتحدد بالعلاقة التالية:

كمية مبيعات التعادل بالجنيه = إجمالي التكاليف الثابتة للنشاط / هامش عائد مساهمة الوحدة المنتجة

الفرع الثالث: شجرة القرارات

يرتبط استخدام أسلوب شجرة القرارات ارتباطاً وثيقاً بالقرارات الاستثمارية، حيث يكون اتخاذ قرار الاستثمار في مرحلة معينة معتمداً على نتائج القرارات التي تم اتخاذها في مرحلة سابقة، وحتى يتم الاعتماد على أسلوب شجرة القرارات الاحتمالية، في تقييم الفرص المتاحة والاختيار بينها، ينبغي إتباع الخطوات التالية:¹

- تحديد نقطة اتخاذ القرار في شكل مربع، وعندها يتم اتخاذ قرار البدء أو قرارات التحول المتتابة.

- من نقطة اتخاذ القرار تحدد عدد البدائل الاستثمارية، ويمثل كل بديل من هذه البدائل فرع من الفروع الرئيسية لشجرة القرارات.

- من نقطة كل بديل، تتفرع عدة فروع فرعية (أغصان)، تمثل عدد الأحداث المتوقعة حسب حالات التطبيق (رواج، ظروف طبيعية، كساد).

- نضع البيانات المالية المتعلقة بكل بديل، بحيث نضع تكلفة الاستثمار المتعلق بكل حدث في الفرع الذي يمثل الحدث.

- تحدد الاحتمالات المرتبطة بالأحداث المختلفة.

وتتم عملية التقييم والمفاضلة، باتخاذ صافي القيمة الحالية، لكل بديل (توسع بحجم صغير، توسع بحجم كبير) في ظل كل حالة من الحالات (رواج، كساد، ظروف طبيعية) اعتماداً على معادلات خصم معينة، ثم نتبع ذلك بإيجاد القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية.

¹ - عبد القادر بابا، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص ص

المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف الخطر

تنوعت المعايير المستخدمة في ظل ظروف الخطر، ونظرا لهذا التنوع سنحاول التطرق إلى هذه المعايير.

الفرع الأول: معامل الاختلاف لقياس الخطر

هو أداة تستخدم لقياس المخاطرة لكل وحدة من وحدات العائد محسوبة على أساس الانحراف المعياري ومقسومة على العائد المتوقع، حيث أن معامل الاختلاف يوضح مستوى المخاطرة لوحدة العائد وهو يوفر أساسا أكثر منطقة للمقارنة بين المشاريع لاختيار أفضلها بمعنى أنه كلما ارتفع معامل الاختلاف زادت المخاطرة، ويحسب كالتالي:¹

الفرع الثاني: الانحراف المعياري لقياس الخطر

يعتبر هذا المقياس من أحد المقاييس التي تستخدم في مجال تقييم البدائل الاستثمارية في حالات المخاطرة وعدم التأكد وهو يستخدم لقياس درجة الاختلاف الموجودة بين التدفقات النقدية المتوقعة الخاصة بكل بديل من البدائل المطروحة الموجودة مع ملاحظة أنه كلما ارتفعت قيمة الانحراف المعياري كلما دل ذلك على ارتفاع درجة المخاطرة التي يتعرض لها المشروع الاستثماري لذا يكون من المفضل عند المقارنات أن نختار البديل الاستثماري ذو الانحراف المعياري الأقل، ويتم حسابه كما يلي:²

$$E(CF) = X$$

نحسب أولا القيمة المتوقعة كالتالي ونرمز لها بالرمز:

$$X = \sum_{i=0}^n XiPi$$

حيث:

Xi : تمثل التدفقات النقدية المحتملة لكل حدث.

Pi : احتمال الحدث i .

¹-علي عباس، الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 153.

²-محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 307.

n : عدد الأحداث المحتملة.

بعد حساب القيمة المتوقعة يمكن حساب الانحراف المعياري كل ناتج محتمل عن القيمة المتوقعة.

$$S = Xi - X$$

لاحظنا أن الانحرافات الموجبة والسالبة يمكن أن تؤدي إلى اختزال بعضها البعض لذلك يجب الانحرافات المربعة للقيمة المحتملة عن القيمة المتوقعة مضروبة في احتمال ظهورها ويسمى التباين ويرمز بالرمز C^2 ويحسب بالصيغة الرياضية التالية:

$$S^2 = \sum_{i=1}^n Pi(Xi - X)^2$$

واضح من معادلة حساب التباين أن الانحراف المعياري ما هو إلا جذر تربيعي للتباين.

$$S^2 = \sqrt{S^2} = \sqrt{\sum_{i=1}^n Pi(Xi - X)^2}$$

حيث:

S : الانحراف المعياري.

n : ترتيب كل سنة من سنوات التدفق البديل.

Xi : التدفق النقدي.

Pi : احتمال حدوث التدفق النقدي

الخلاصة

ينطلق المشروع كفكرة أولية، يطبق عليه الدراسة المبدئية التي من خلالها يتم رسم وإبراز الخطوط العامة للملحة والشاملة لكافة جوانب المشروع المقترح، ومن خلال هذه الدراسة يتم الإعلان عن القرار المتخذ إما رفض هذه الفكرة والتخلي التام عن هذا المشروع أو قبول هذا الاقتراح والانتقال إلى الدراسة المالية وهي الدراسة التفصيلية.

تتم هذه الدراسة الأخيرة على مراحل متتالية ومتداخلة مع بعضها البعض حيث تتضمن كل مرحلة دراسة معمقة وشاملة لكافة جوانب المشروع، وعلى أساس النتيجة المتوصل إليها في كل مرحلة يتم اتخاذ القرار إما بعدم الاستمرار وإلغاء المشروع والتوقف عند هذا الحد أو الاستمرار وقبول الاقتراح والموافقة على باقي المراحل، أي الانتقال من مرحلة إلى مرحلة مالية وفقاً لنتائج المرحلة السابقة.

كما تسمح هذه الدراسة بتقييم مدى صلاحية المشاريع التي من خلالها يتم المقاضلة بين المشاريع المقترحة والبدائل المتاحة واختيار المشروع الأنسب والأصح والذي يتماشى مع متخذ القرار أو صاحب المشروع والفكرة.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية

بمجمع عريبي

تمهيد:

بعد التطرق في الفصول السابقة للدراسة النظرية لدراسات الجدوى الاقتصادية وتأثيرها على القرار الاستثماري حيث من خلالها تم التعرف والتطرق إلى أهم المراحل التي تمر بها لكي تكون ناجحة من الوجهة الاقتصادية، والتعرف على أهم الطرق التي تساعد المستثمر على قبول فكرة المشروع أو رفضها وذلك من أجل اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

وفي هذا الفصل سنعمل على محاولة تطبيق كل المفاهيم النظرية على مشروع مجمع عبيدي وذلك من أجل الحكم على الإشكالية والإجابة على الفرضيات وفي الأخير الخروج بنتائج وتوصيات.

المبحث الأول: التقديم بمحل الدراسة

تم إجراء دراستنا بمجمع عبيدي للمصبرات الغذائية ، وبغرض التعرف على المؤسسة سنحاول التطرق إلى مجموعة من النقاط التي من شأنها أن تعطي صورة عامة عنها.

المطلب الأول: نبذة تاريخية

بعد عدة أبحاث ودراسات تمهيدية لإعداد المشروع والتي من بينها التركيز على المنطقة الجغرافية من الناحية الجيولوجية، وطبقا لهذه الدراسات قد تقرر إنشاء مجمع عبيدي على الطريق الوطني رقم 26 سدراتة، في ماي 2001 وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تبلغ من المساحة بما يقدر ب 35000 متر مربع، وبدأت مسارها برأس مال قدره 100.000.000 دج.

حيث أن مجمع عبيدي لم يتوقف على إنتاج منتج واحد بل تعددت إنتاجاتها حيث أصبحت اليوم تحتوى على 3 وحدات رئيسية هي:

-وحدة إنتاج الفرينة.

-وحدة إنتاج الأكياس.

-وحدة إنتاج المصبرات الغذائية.

وهذه الأخيرة هي التي تتمحور عليها دراستنا.

تم إنشاء مشروع المصبرات الغذائية بعد إجراء العديد من الأبحاث والدراسات كالتركيز على المنطقة وما يتلاءم مع نشاط الجمع، وعليه تم البدء في إنشاء وحدة المصبرات الغذائية في أوت 2010، حيث تتربع الوحدة على مساحة قدرها 7000 م² من بينها 4100 م² مخصصة للإنتاج و2900 م² مخصصة للمخازن، وبدأت عملية الإنتاج فيها في أوت 2011 حيث في بادئ الأمر كانت تزود السوق بنوعين من المنتجات تحت علامة "زيمبة" والمتمثل في منتوج الطماطم والهريسة، لا كنها لم تكتفي بإنتاج هذين النوعين بل عملت على إدخال خط إنتاجي جديد وهو إنتاج المرابي.

المطلب الثاني: أهداف الفرع

يسعى الجمع من وراء إنشاء هذا الفرع تحقيق جملة من الأهداف وهي:

➤ تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات.

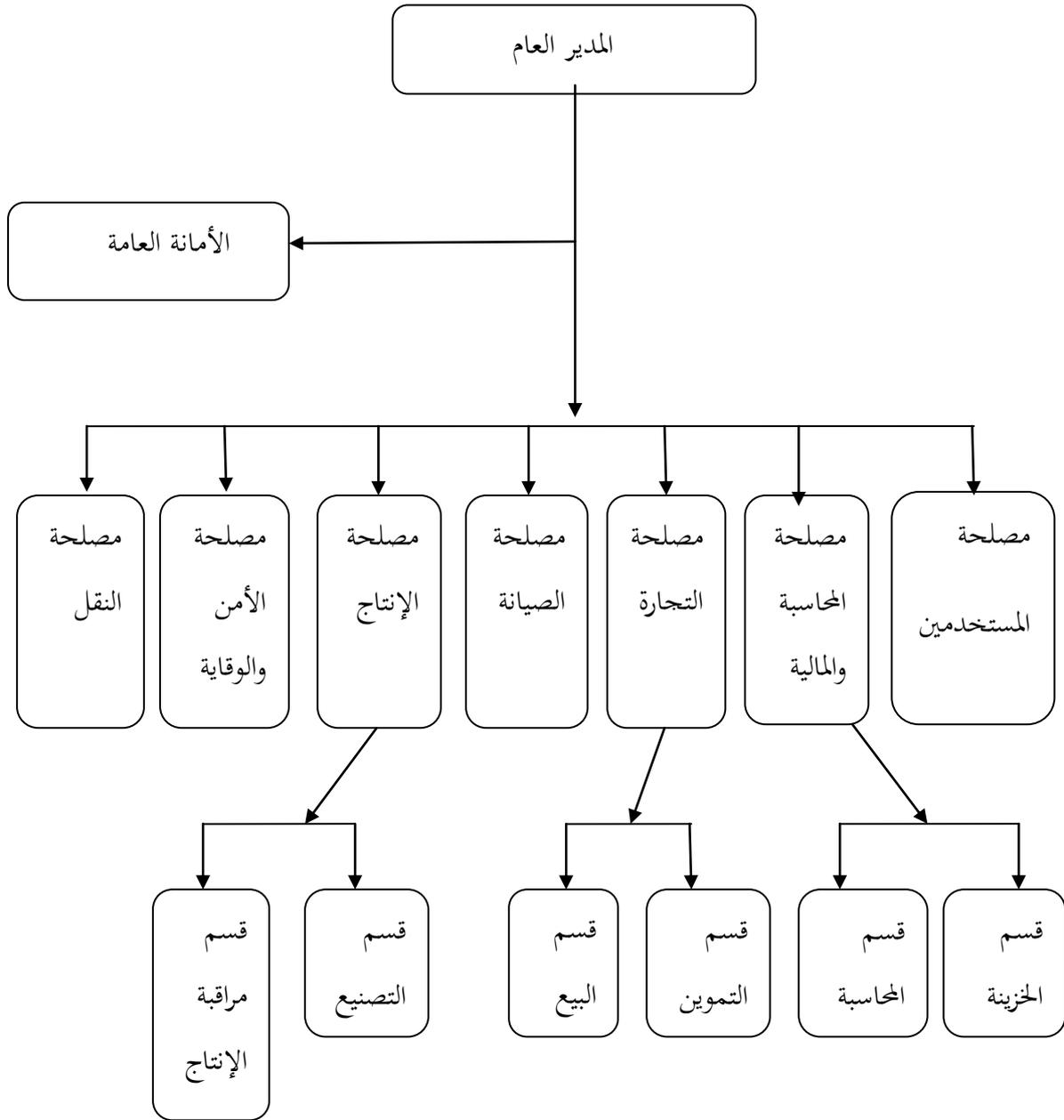
➤ تحقيق الربح.

➤ الحصول على أكبر حصة سوقية من خلال العلاقة المتميزة مع الزبائن.

- البقاء والنمو والاستمرار في ظل المنافسة.
- تلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من المنتجات في الأسواق الجزائرية.
- العمل على تحسين منتجاتها وبالتالي التقليل من حدة المنافسة.
- العمل على تحسين المنتجات من خلال الأبحاث وبالتالي كسب الزبون وإرضاءه.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للفرع

شكل رقم 3: الهيكل التنظيمي للفرع



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

شرح عناصر الهيكل

1-المديرية العامة:

تسهر على إدارة وتسيير شؤون الوحدة كما تعتبر همزة وصل بين مختلف المصالح، حيث تعلم العمال في حالة وجود قوانين وتغيرات جديدة خاصة بأوقات العمل، كما تقوم بتسيير المسار المهني للموارد البشرية وفق قوانين تخص العامل مثل: ساعات العمل الإضافية، العطل السنوية، الحوافز الاجتماعية، العطل المدفوعة الأجر، وغيرها، وتأخذ بعين الاعتبار الأقدمية في العمل، الخبرة، مستوى العمل والكفاءة المهنية، وتضم هذه المديرية ما يلي:

السكرتاريا والأمانة العامة:

تساهم في حفظ أرشيف المديرية كما تعمل على تسجيل كل الصادات والواردات من البريد في سجلات، وتعتمد على جهاز الكمبيوتر أثناء الحفظ.

2-مصلحة المحاسبة والمالية:

تقوم هذه المصلحة بمتابعة وتسجيل العمليات المالية والمحاسبية التي تتم بينها وبين المصالح الأخرى وهذا من أجل الرقابة الداخلية لتسهيل تحديد المنتج من ربح وخسارة، ومن أجل معرفة مركزها المالي ومكانتها الاقتصادية لضمان السير الحسن للمؤسسة.

كما تعتبر الركيزة الأساسية في تسيير إدارة الوحدة ولتقسيم المهام وتوزيع العمل، وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين هما:

✓ **قسم الخزينة:** الخزينة بمثابة الركيزة الأساسية في مصلحة المحاسبة والمالية، حيث تقوم بتسجيل المدفوعات والمقبوضات من أجل تحديد المؤسسة.

✓ **قسم المحاسبة العامة:** حيث يقوم بتسجيل جميع العمليات التي تجرى داخل المؤسسة يوميا والمتعلقة بالمشتريات والمخزونات والمبيعات.

3-مصلحة المستخدمين:

تهتم بشؤون العمال حيث تحرص على تسوية وضعية كل عامل عند الحاجة، سواء تعلق الأمر بإجازة أو منح، ويوجد بجوزة هذا القسم جميع ملفات العمال، كما تهتم بكل ما يتعلق بالأجور، كتقديم كشف الأجور، كما تقوم بمسك السجلات الأخرى مثل:

- سجل المستخدمين.

- سجل العطل السنوية.

- سجل طلب العمل.

والمصلحة تشرف على قسم التكوين بمتابعة العمال والمتربصين.

4- مصلحة التجارة:

تضم هذه المصلحة ما يلي:

✓ **قسم البيع:** حيث يهتم هذا القسم ببيع وتسويق المنتوجات وذلك بواسطة إجراءات خاصة يقوم بها رئيس القسم بموافقة مدير المصلحة واعتماد البرنامج المسطر من قبل مدير الوحدة، وتضم مسير درجة أولى ومسير درجة ثانية وأمين الصندوق.

✓ **قسم التموين:** يتكفل بتمويل الوحدة الإنتاجية بالمواد الأولية وإيصال المنتج لعملية الإنتاج.

5- مصلحة الصيانة:

تعتبر الصيانة من أهم الضروريات في الوحدة، فعمال الصيانة قائمون على صيانة الأجهزة والآلات، ويتم تزويد هذه المصلحة بكل ما تحتاج إليه من مواد وقطع غيار.

ويتمثل دور هؤلاء الأقسام في مراقبة الآلات إذ هم ملزمون بتصليحها إذا حدث عطل وذلك للحفاظ على وتيرة الإنتاج كذلك تصليح وسائل النقل لتجنب تأخيرهم كما تقوم مصلحة الصيانة بإعداد تقرير شهري حول التعطيل الذي يحدث لوسائل الإنتاج والتدخلات التقنية التي قامت بها.

6- مصلحة الإنتاج:

من بين المهام الرئيسية التي تقوم بها مصلحة الإنتاج هي توفير المنتجات الغذائية للزبائن والمستهلكين بالكميات والتنوعية المطلوبة وتضم مصلحة الإنتاج ما يلي:

✓ **قسم الإنتاج:** وهو الذي يعمل على القيام بإنتاج المواد الموجهة للاستهلاك.

✓ **قسم مراقبة الإنتاج:** تتوفر الوحدة على مخبر يقوم بتحليل العينات المستخدمة في عملية الإنتاج، ويعمل بهذا القسم ثلاث مخبرين يقومون على المراقبة المستمرة لسير العملية وكذا السير الحسن للوظائف المتفرعة عنها والتي تعمل على التنسيق فيما بينها.

7-مصلحة الأمن والوقاية:

كل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها فهي بحاجة إلى أمن ووقاية للحفاظ على موجودات الوحدة من الضياع، كما تعمل على توفير الإنارة الداخلية والخارجية من أجل تحسين الإنتاج والإنتاجية.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

من أجل تحليل الاستبيان هناك عدة خطوات نتبعها.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

سوف نتطرق خلال هذا الفصل إلى طريقة اختيار عينة الدراسة وكذلك الأدوات المستعملة في جمع المعلومات والبيانات وطرق تحليلها.

أولاً: طريقة اختيار عينة الدراسة

1-منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي حيث أنه يعبر عن الظاهرة الاجتماعية المراد دراستها تعبيراً كميًا وكيفيًا، كما اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

أ-البيانات الأولية: وذلك من خلال الدراسة الميدانية وجمع المعلومات اللازمة من مجتمع الدراسة ومن تم تفرغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلائل ذات قيمة إحصائية مساعدة للدراسة.

ب-البيانات الثانوية: وذلك من خلال مراجع الكتب والمراجع التي تتعلق بدراستنا من أجل إثرائها بشكل علمي .

2-مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين بوحدة المصبرات بمجمع عبيدي، وعددهم 93 عامل.

3-عينة الدراسة:

قمنا بتوزيع الاستبيان على عينة حجمها 40 عامل وتم استرجاعها جميعاً.

ثانيا: الأدوات المستخدمة

بعد الإطلاع على الدراسات التي لها علاقة بدراستنا وجدنا أن الأداة الأنسب والتي تتماشى مع الدراسة هي الاستبيان حيث يساعدنا على جمع المعلومات، وقد تم تصميمه كآتي:

- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.

- عرضه على الأستاذ المشرف من أجل اختبار مدى ملامته.

- توزيع الاستبيان على العينة المحددة.

كما أن هذا الاستبيان قد ضم قسمين:

- القسم الأول والذي يحتوي على المعلومات الشخصية مثل العمر والجنس والمستوى الدراسي وكذا الخبرة، وهذا من أجل توضيح خصائص عينة البحث.
- القسم الثاني فقد تضمن عبارات تقيس متغيرات الدراسة والمتكون من 26 فقرة وهي كالتالي:
 - ✓ القرار المالي: تضمنت 3 عبارات.
 - ✓ الجدوى المبدئية: تضمنت 4 عبارات.
 - ✓ الجدوى التفصيلية تضمنت 4 عبارات.
 - ✓ الجدوى البيئية: تضمنت 3 عبارات.
 - ✓ الجدوى القانونية: تضمنت عبارتين
 - ✓ الجدوى التسويقية: تضمنت 3 عبارات.
 - ✓ الجدوى الفنية: تضمنت 3 عبارات.
 - ✓ الجدوى المالية والتمويلية: تضمنت 4 عبارات.

ولقياس اتجاه إجابات فقرات الاستبيان تم حساب خلايا لكارت وفق القانون التالي:

حيث: X_{max} أعلى قيمة لإجابات الأفراد.

X_{min} أدنى قيمة لإجابات الأفراد.

n عدد الفئات.

r طول الفئة.

وعليه يكون طول الفئة هو $\frac{3-1}{3} = 0,66$

وبالتالي تكون خلايا لكارت كما هي في الجدول الموالي:

جدول رقم 1: خلايا لكارت

المتوسط المرجح	الإجابات
من 1-1,66	لا أوافق
من 1,66-2,33	غير متأكد
من 2,32-3	أوافق

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثالثا: صدق وثبات الاستبيان

وقد تم التأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

-الصدق الظاهري من خلا عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف بغرض التأكد من صحة الاستبيان.

-طريقة Cronbach Alpha

حيث يعتبر هذا الأخير مقياس أو مؤشر ثبات، حيث يقيس هذا المعامل الاتساق الداخلي في فقرات الاستبيان، وحتى يتحقق ثبات الأداة يجب أن يكون معامل كرونباخ ألفا أكبر أو يساوي 0,66، ولذلك قمنا بحسابه من أجل التأكد من مدى مصداقية الاستبيان، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 2: معامل الثبات

عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
26	0,816

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الثبات تساوي 0,816 جيدة حيث تدل على ثبات أداة الدراسة.

رابعا: أساليب المعالجة الإحصائية

قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال البرنامج الإحصائي SPSS حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات.

- النسب المئوية.

- المتوسط الحسابي.

- الانحراف المعياري.

المطلب الثاني: تحليل الاستبيان

1- تحليل المتغيرات الشخصية:

- متغير الجنس: الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس والتكرارات والنسب الخاصة بها:

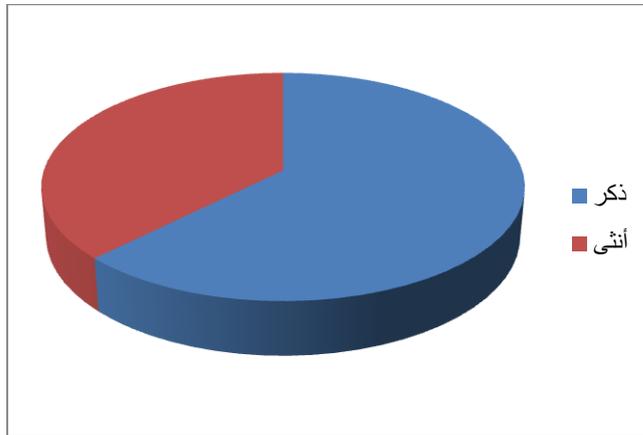
الجدول رقم 3: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية	التكرار	البيان
62.50	25	ذكر
37.50	15	أنثى
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم 3 أن أغلبية المستجوبين هم من صنف الذكور، حيث يبلغ عددهم 25 بنسبة قدرها 62.50%، في حين عدد المستجوبين في صنف الإناث 15 بنسبة 37.50%. والشكل التالي يجسد ذلك:

الشكل رقم 4: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXCEL

كما نلاحظ أن الفرق واضح، حيث أن المؤسسة لا تفرض بدرجة كبيرة الاعتماد على صنف الذكور أكثر من صنف الإناث على قدر ما يفرضه على كفاءة الفرد.

- **متغير العمر:** لجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر والتكرارات والنسب الخاصة بها:

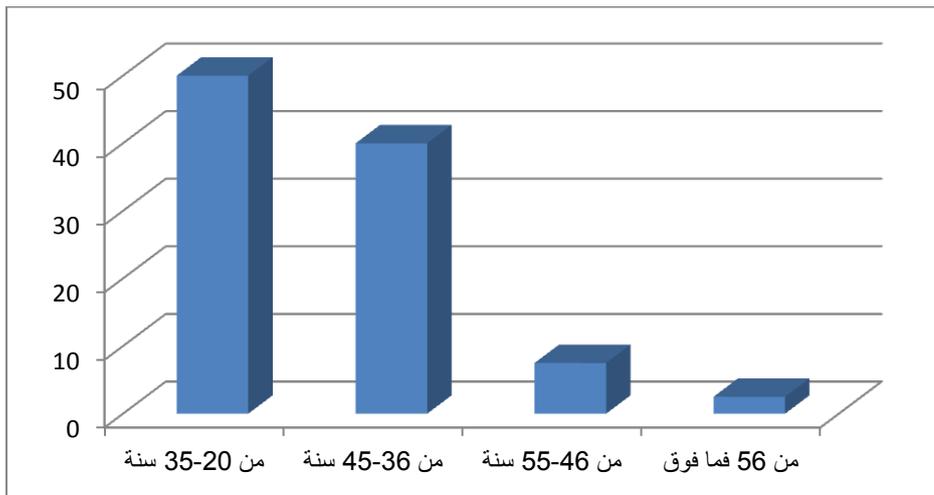
الجدول رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

النسبة المئوية	التكرار	البيان
50	20	من 20-35 سنة
40	16	من 36-45 سنة
7.5	3	من 46-55 سنة
2.5	1	من 56 سنة فما فوق
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم 4 أن أغلبية مفردات العينة في المؤسسة محل الدراسة تعتمد على الفئة الشبابية حيث بلغ تكرار هذه الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (20-35 سنة) ب: 27 فرد أي ما يعادل نسبة 50%، تليها الفئة الثانية (من 36-45 سنة) بتكرار 16 مفردة التي تقدر نسبتها ب 40%، أما الفئة (من 46-55 سنة) فقد احتلت المرتبة الثالثة بثلاث مفردات ونسبة 7.5%، وأخيرا الفئة الخاصة بالكهول أي (من 56 سنة فما فوق) قدرت نسبتها ب 2.5% وهذا راجع لعدد مفرداتها المتكون من مفردة واحدة.

الشكل رقم 5: توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EXCEL

ومنه نستخلص تعتمد على الفئة التي في أوج عطائها بدرجة كبيرة لما لها من رصيد معرفي وعلمي متحدد ومواكب للتطور التكنولوجي.

- **متغير المستوى الدراسي:** تم تقسيم المستوى الدراسي إلى أربع مستويات وهذا بما يناسب الدراسة، والجدول التالي يوضح هذه المستويات بالإضافة إلى توزيع مفردات العينة حسب هذا المتغير.

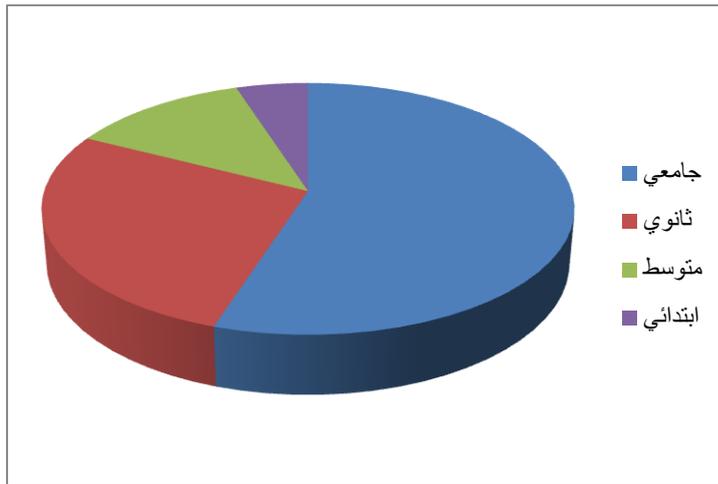
الجدول رقم 5: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي

النسبة المئوية	التكرار	البيان
55	22	جامعي
27.5	11	ثانوي
12.5	5	متوسط
5	2	ابتدائي
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول يمكننا القول أن معظم مفردات العينة في المؤسسة محل الدراسة من حاملي شهادات جامعية وذلك ب 22 فرد أي ما يعادل 55%، ثم تليها الفئة ذات المستوى الثانوي بتكرار 11 ونسبة 27.5%، أما المستوى المتوسط فقد بلغ 5 مفردة أي بنسبة 12.5%، وأخيرا الفئة الخاصة بالمستوى الابتدائي ذو التكرار 2 وبنسبة 5% ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 4: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXCEL

هذا التوزيع يدل على أن المستوى الدراسي يلعب دورا هاما بالنسبة لموظفي المؤسسة.

- متغير الخبرة: الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة والتكرارات والنسب الخاصة بها.

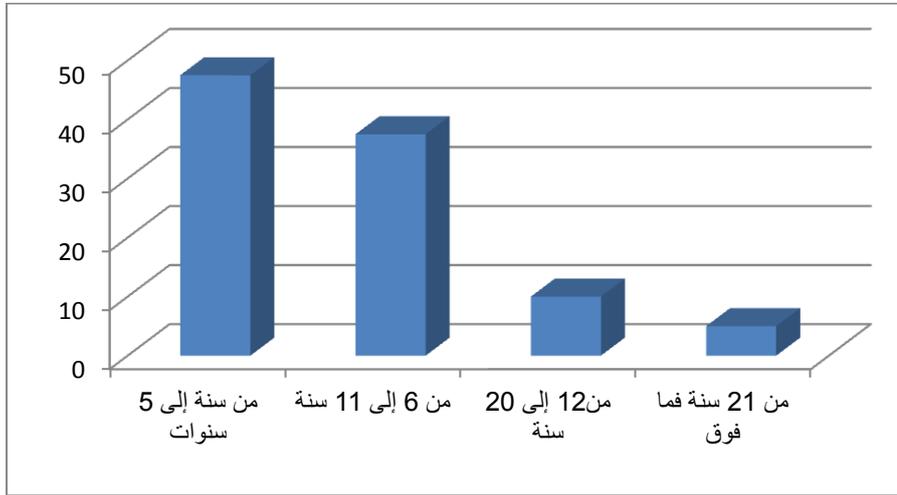
الجدول رقم 6: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
47.5	19	من سنة إلى 5 سنوات
37.5	15	من 6 إلى 11 سنة
10	4	من 12 إلى 20 سنة
5	2	من 21 فما فوق
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، تبين أن الأفراد الذين يمتلكون الخبرة المتراوحة ما بين السنة و 5 سنوات تحتل المرتبة الأولى بتكرار 19 ونسبة 47.5%، أما الفئة الموالية (من 6 إلى 11 سنة) فقد بلغ تكرارها 15 بنسبة قدرت ب 37.5%، أما الفئة (من 12 إلى 20 سنة) فكان تكرارها ضئيل جدا مقارنة بالفئات السابقة حيث بلغ تكرارها 4 بنسبة 10%، وأخرا الفئة ذو الخبرة العالية (21 فما فوق) كاد تكرارها يكون منعدما والذي قدر ب 2 أي بما يعادل 5%، والشكل التالي يمكنه توضيح هذه المعلومات بشكل أفضل.

الشكل رقم 7: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EXCEL

هذا راجع إلى أن المؤسسة تعتمد على الفئة الشابة بالدرجة الأولى ولهذا فهي لا تعتمد على أصحاب الخبرات الطويلة.

2-تحليل القرار المالي:

جدول رقم4: التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للقرار المالي

الرقم	العبارات	الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
		أوافق	لا أوافق	غير متأكد			
1	تعتمد المؤسسة أساليب معينة في اتخاذ القرار	ت	24	12	4	0.911	غير متأكد
		%	60	30	10		
2	الأخذ بالحسبان التأثيرات الضريبية عند عملية اتخاذ القرار	ت	22	14	4	0.939	غير متأكد
		%	55	35	10		
3	إتباع خطوات محددة للوصول إلى القرار الاستثماري الأمثل	ت	21	11	8	0.870	غير متأكد
		%	52.5	27.5	20		
-	المجموع	-	-	-	-	0,906	غير متأكد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن كل العبارات التي تضمنها اتخاذ القرار المالي لها نفس الاتجاه، حيث بلغ متوسط مجموع الإجابات 2,25 والتي تنحصر ضمن الفئة الثانية في درجات مقياس لكارث وبالتالي فإن اتجاه الإجابات هو غير متأكد.

3-دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع

• دراسة الجدوى المبدئية

الجدول رقم(8):التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للجدوى المبدئية

الرقم	البيان	الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
		أوف	لا أوافق	غيرمتأكد			
1	للمؤسسة القدرة على تغطية التكاليف المبدئية للاستثمار	ت	26	9	5	0,844	موافق
		%	65	22,5	12,5		
2	المؤسسة قادرة على توفير جملة العوامل الأساسية للإنتاج	ت	27	12	1	0,925	موافق
		%	2,5	67,5	30		
3	دراسة شاملة من طرف المؤسسة للبدائل	ت	13	21	6	0,911	غير متأكد
		%	32,5	52,5	15		
4	المؤسسة على إطلاع شامل ودقيق فيما يخص متطلبات ومراحل تنفيذ المشروع	ت	23	13	4	0,927	غير متأكد
		%	57,5	32,5	10		
-	المجموع	-	-	-	-	0,902	غير متأكد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط مجموع الإجابات هو 2,22 والذي ينحصر ضمن الاتجاه الثاني حسب مقياس لكارتر، أي الاتجاه الغير متأكد بالرغم من أن اتجاه كل من العبارة الأولى والثانية كان الموافقة وهذا وفقا للمتوسطات 2,43 و 2,38 على التوالي بينما اتجاه العبارة الثالثة والرابعة كان غير متأكد وهذا بمتوسطات 1,80 و 2,25.

• دراسة الجدوى التفصيلية:

• الجدول رقم 9: التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للجدوى التفصيلية

الرقم	البيان	الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
		أوافق	لا أوافق	غير متأكد			
1	هناك إطلاع حول الطاقات الإنتاجية للمشاريع الاستثمارية	27	10	3	2,43	0,874	موافق
		67,5 %	25	7,5			
2	دراسة مفصلة حول العائد المتوقع للمشروع الاستثماري المقترح	17	15	8	2.05	0,904	غير متأكد
		42,5 %	37,5	20			
3	دراسة مفصلة عن مصادر التمويل الممكنة للمشروع المقترح	21	10	9	2,28	0,847	غير متأكد
		52,5 %	25	22,5			
4	دراسة مفصلة حول قدرة المؤسسة على توفير برامج التدريب والتأهيل للقوى العاملة	19	15	6	2,10	0,928	غير متأكد
		47,5 %	37,5	15			
-	المجموع	-	-	-	2,22	0,888	غير متأكد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم العبارات لها نفس الاتجاه وهذا حسب رأي أفراد المؤسسة، وبالتالي فإن تطبيق الجدوى التفصيلية بشكل غير متأكد والدليل على ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع إجاباتهم الذي بلغ 2,22 والذي يدخل ضمن الفئة الثانية حسب مقياس لكارث والتي تحمل عبارة غير متأكد.

الجدول رقم 10: التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للحدوى البيئية

الرقم	البيان	الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
		أوافق	لا أوافق	غير متأكد			
1	للمؤسسة رؤية شاملة حول السياسات الاقتصادية وسياسة التجارة الخارجية والقوانين والقواعد المنظمة	29	9	2	2,50	0,847	أوافق
		72,5 %	22,5	5			
2	هناك أثر إيجابي لمشاريع المؤسسة على البيئة	18	14	8	2,10	0,900	غير متأكد
		45 %	35	20			
3	هناك أثر سلبي لمشاريع المؤسسة على البيئة	24	14	2	2,25	0,954	غير متأكد
		60 %	35	5			
-	المجموع	-	-	-	2,28	0,900	غير متأكد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة أن أفراد المؤسسة تتراوح إجاباتهم بين الموافقة وعدم التأكد، حيث نرى أن أفراد المؤسسة غير متأكدين من أن هناك أثر للمشروع على البيئة سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية حيث بلغ المتوسط الحسابي كل من العبارة الثانية والثالثة و2,10 و2,25 وهذا ما يجعل اتجاه هاتين العبارتين ضمن الفئة الثانية، أما العبارة الأولى فقد أخذت اتجاه الموافقة.

الجدول رقم 11: التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للجدوى القانونية

الرقم	البيان	الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
		أوافق	لا أوافق	غير متأكد			
1	دراسة الجوانب القانونية التي يتم على أساسها تقييم الجوانب الأخرى	18	20	2	1,95	0,986	غير متأكد
		45 %	50	5			
2	واجهت المؤسسة نزاعات قانونية عند إقامتها أو استثمارها في المشروع	9	17	14	1,80	0,791	غير متأكد
		22,5 %	42,5	35			
-	المجموع	-	-	-	1,87	0,888	غير متأكد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن الدراسة القانونية أخذت اتجاه عدم التأكد وهذا راجع للمتوسط الحسابي لمجموع العبارات حيث بلغ 1,87 وهذا ما يجعله ضمن الفئة الثانية حسب مقياس لكارتر.

• الدراسة التسويقية:

الجدول رقم 12: التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للحدوى التسويقية

الرقم	البيان	الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
		أوافق	لا أوافق	غير متأكد			
1	للمؤسسة دراسة شاملة حول العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع	21	13	6	2,20	0,911	غير متأكد
		52,5	32,5	15			
2	دراسة رغبات واحتياجات المستهلك	18	13	9	2,13	0,883	غير متأكد
		45	32,5	22,5			
3	المؤسسة على دراية كاملة بمختلف جوانب سوق السلعة	19	12	9	2,18	0,874	غير متأكد
		47,5	30	22,5			
-	المجموع	-	-	-	2,17	0,889	غير متأكد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ للعبارات نفس الاتجاه وهو عدم التأكد وهذا حسب رأي أفراد المؤسسة، وبالتالي يمكننا القول أن تطبيق الحدوى التسويقية في المؤسسة غير متأكد منه والدليل على ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع إجاباتهم الذي بلغ 2,17 الذي يدخل ضمن الفئة الثانية والتي تمثل عدم التأكد حسب لكارتر.

الجدول رقم 13: التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للحدوى الفنية

الرقم	البيان	الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
		أوافق	لا أوافق	غير متأكد			
1	هناك دراسة وتحليل لموقع المشروع	25	12	3	2,33	0,917	غير متأكد
		62,5 %	30	7,5			
2	تقدير المؤسسة لتكاليف المشاريع الاستثمارية	19	12	9	2,18	0,874	غير متأكد
		47,5 %	30	22,5			
3	هناك تخطيط حول العملية الإنتاجية واحتياجات ومستلزمات الإنتاج	23	11	6	2,30	0,883	غير متأكد
		57,5 %	27,5	15			
-	المجموع	-	-	-	2,27	0,872	غير متأكد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل العبارات لها نفس الاتجاه وهو عدم التأكد، وهذا بالرجوع إلى المتوسطات الخاصة بكل عبارة وبالتالي فإن تطبيق الحدوى الفنية يكون بشكل غير متأكد منه والدليل على ذلك المتوسط الحسابي لمجموع إجاباتهم والذي بلغ 2,27 وهو المحصور ضمن الفئة الثانية وهو عدم التأكد.

• دراسة الجدوى المالية والتمويلية:

الجدول رقم 14: التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للجدوى المالية والتمويل

الرقم	البيان	الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
		أوافق	لا أوافق	غير متأكد			
1	الفرع هيكل تمويلي خاص	18	16	6	2,05	0,932	غير متأكد
		45	40	15			
2	تعتمد المؤسسة على مصادر تمويل خاصة لتغطية تكاليف المشروع	17	16	7	2,03	0,920	غير متأكد
		42,5	40	17,5			
3	تعتمد المؤسسة على مصادر خارجية لتغطية تكاليف المشروع	13	17	10	1,90	0,871	غير متأكد
		32,5	42,5	25			
4	تعتمد المؤسسة على معايير معينة لتقييم المشاريع الاستثمارية	22	13	5	2,23	0,920	غير متأكد
		55	32,5	12,5			
-	المجموع	-	-	-	2,05	0,910	غير متأكد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن دراسة الجدوى المالية والتمويلية أخذت اتجاه عدم التأكد وهذا حسب رؤية أفراد المؤسسة والدليل على ذلك المتوسط الحسابي لمجموع العبارات الذي بلغ 2,05 والذي يجعله ضمن التصنيف الثاني من الفئات حسب مقياس لكارث.

المبحث الثالث: عرض نتائج تطبيق الدراسة على مشروع مؤسسة عبيدي

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض أهم النتائج المتحصل عليها من خلال تطبيقنا لهذه الدراسة على مشروع مؤسسة عبيدي وهذا وفقا للمعلومات المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

المطلب الأول: دراسة الجدوى الفنية والتسويقية

أولا: دراسة الجدوى الفنية

1-دراسة الموقع:

لم تواجه المؤسسة أي مشاكل فيما يتعلق باختيار الموقع الذي يخدم هذا المنتج، حيث تم إدخال هذا الخط الإنتاجي كفرع جديد داخل وحدة المصبرات وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

- أن عملية الإنتاج المرئي تتشارك تقريبا مع عملية إنتاج الطماطم في نفس المراحل الإنتاجية من استقبال للمواد الأولية وطحنها وكذا تعبئتها وتخزينها.

- هذا الموقع سيساعد في إمداد المشروع ببغض مستلزمات التشغيل الأمر الذي يحقق للمشروع وفورات تتعلق بتكاليف نقل مستلزمات التشغيل.

2-تقدير وتخطيط الطاقة الإنتاجية:

أ-الطاقة الإنتاجية النظرية

بما أن الفرع يعمل بنظام دورية واحدة في اليوم وذلك من خلال 8 ساعات، وسيتم احتساب طاقات الإنتاج النظرية انطلاقا من أن عدد أيام السنة 320 يوم في السنة وهذا من خلال استبعاد أيام العطل الأسبوعية، وعليه تكون الطاقة الإنتاجية كما يلي:

جدول رقم15: الطاقة الإنتاجية للمشروع

نوع المنتج	الإنتاج في الساعة (غ)	الإنتاج في الساعة (كغ)	ساعات العمل	الإنتاج اليومي (كغ)	عدد أيام السنة	الإنتاج السنوي (كغ)
المرئي	42000	42	8	336	320	107520

المصدر: من إعداد الطالبتين

ب- الطاقة الإنتاجية الحقيقية

إلى جانب الطاقة النظرية هنالك طاقة فعلية أو كما تسمى بالطاقة الحقيقية التي تكون على العملية الإنتاجية للمشروع ، حيث يتم حسابها انطلاقاً من الطاقة النظرية مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات العطل وتوقف خطوات الإنتاج لعدة أسباب من بينها تعطل الآلات، الزمن اللازم لتشغيل الآلات وصيانتها وتنظيفها وغيرها، مما جعل عدد أيام السنة كالتالي:

$$320 - 30 - 2 = 288 \text{ يوم.}$$

• 30 يوم يمثل العطلة السنوية.

• يومين تمثل الأيام اللازمة للصيانة المتعلقة بالآلات.

-معامل خفض الإنتاج الذي يعكس توقف خطوط الإنتاج من وقت إلى آخر قد قدر ب: 0,9 وهذا انطلاقاً من:

$$320 \longrightarrow 100\%$$

$$288 \longrightarrow X$$

$$X = \frac{288 \times 100}{320} = 90\% \text{ وعليه:}$$

ومنه تصبح الطاقة الحقيقية للإنتاج كما يلي:

جدول رقم 16: الطاقة الحقيقية للمشروع

نوع المنتج	الإنتاج النظري في الساعة (غ)	الإنتاج النظري في الساعة (كلغ)	ساعات العمل الحقيقية	معامل خفض الإنتاج	الإنتاج اليومي (غ)	الإنتاج اليومي (كلغ)	عدد أيام السنة	الإنتاج السنوي (كلغ)
المربي	42000	42	8	0,9	302400	302,4	288	87091,2

المصدر: من إعداد الطالبتين

هذه الطاقة الإنتاجية سوف يتم التوصل إليها بنسبة 100% في السنة الثالثة منذ إقامة المشروع، حيث أن هذا المشروع يعمل على السير بنفس هذه الطاقة خلال السنوات اللاحقة.

أما في ما يتعلق بالسنتين السابقتين سوف يظهر هذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 17: تطور تحقيق الطاقة الإنتاجية للمشروع

السنة	نسبة تحقيق الطاقة %	الكمية المنتجة (كلغ)
1	80	69672,96
2	90	78382,08
3	100	87091,2

المصدر: من إعداد الطالبتين

3-توصيف خط الإنتاج المقترح:

بما أن هذا الخط الإنتاجي يقوم في الأساس على مادة أساسية وهي الفاكهة (المشمش والفرولة)، فلما تتطلب العملية الإنتاجية لصناعة المرابي يجب أن تكون متواصلة ومكاملة لبعضها البعض وهي كالاتي:

❖ المرحلة الأولى: مرحلة استقبال المادة الأولية

في هذه المرحلة يتم استقبال المادة الأولية والمتمثلة في الفاكهة، حيث يتم في هذه المرحلة غسلها جيدا عبر أحواض خاصة وهي بدورها تمر هي ثلاث مستويات، حيث في المستوى الأول يتم تنقيتها من الأتربة جيدا أما المستوى الثاني يتم تنقيتها من النواة وفرزها وأخيرا تكون أمام التنقية النهائية من أجل توجيهها للمرحلة الموالية.

❖ المرحلة الثانية: مرحلة الطحن

بعدها تم استقبال المادة الأولية وفرزها تأتي مرحلة الثانية وهي المرحلة التي يتم بها طحن الفواكه جيدا وطبخها على شكل عجينة تحت درجة معينة مع إضافة الماء.

❖ المرحلة الثالثة: مرحلة التعبئة

في هذه المرحلة توضع العجينة المتحصل عليها إما في أكياس بلاستيكية معقمة خاصة (منتوج نصف مصنع) سعة الكيس الواحد 210 كلغ حيث يتم استهلاك هذا الأخير عند الحاجة.

أو يتم وضعها في العلب مباشرة (منتوج نهائي) حيث توضع العجينة في العلب حسب السعة والطلب وتغلق بإحكام ثم تمر على حوض التعقيم تحت درجة حرارة تتراوح ما بين 260°-290° وفي الأخير توضع في صناديق حسب السعة مثل علب ذات الوزن 400 غ وأخرى ذات وزن 800 غ ثم توضع في صناديق.

❖ المرحلة الرابعة: مرحلة التخزين

في الأخير تأتي مرحلة التخزين وهي تعتبر مهمة بالنسبة للمؤسسة حيث في هذه المرحلة يتم توجيه الكمية المنتجة نحو مخازن مجهزة للتخزين وملائمة للمنتوج وهنا تكون السلعة أو المنتج قابل للتسويق.

وفي الأخير يمكننا القول أن التكنولوجيا المستخدمة هي تكنولوجيا كثيفة رأس المال وهذا راجع للآلات المستعملة في العملية الإنتاجية كآلات التي تقوم بالتصفية والتعقيم والتعليب أوتوماتكيا تحت إشراف العنصر البشري.

4- تسعير احتياجات المشروع ومستلزمات التشغيل

أ- اختيار الآلات والمعدات

بعد هذه الدراسة تم وضع احتياجات المشروع من آلات ومعدات كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم 18: الآلات والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية

الآلات الثانوية	الآلات الرئيسية
آلة لمراقبة جودة الفواكه المستعملة.	آلة الحصول على معجون المرابي.
خزان لتخزين الفواكه.	آلة تسخين وتبخير الماء.
خزان للماء.	آلة تعقيم.
آلة لمراقبة المنتج النهائي.	آلة تبريد.
العتاد الإلكتروني.	آلة التفريغ في العلب.
إجمالي تكلفة هذه المعدات: 100.000.000	

المصدر: من إعداد الطالبتين

ب- تقدير احتياجات المشروع من المواد والإمدادات:

من خلال هذا الجدول يمكن توضيح أهم الاحتياجات:

جدول رقم 19: احتياجات المشروع للمواد الأولية

السنوات	الكمية المنتجة (كلغ) للسنة
1	74550,07=(0,07.69672,96)+69672,96
2	83868,83
3	93187,58

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 17

من الجدول أعلاه تم تقدير الاحتياجات السنوية وذلك بالاعتماد على حجم الطاقة الإنتاجية المقترحة، حيث أن كل واحد كلغ من المادة الأولية يعطي واحد كلغ من الناتج النهائي، وإذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة ضياع المادة الأولية خلال عملية تحويلها من الفواكه الطازجة إلى مربى فإنه يجب رفع كميتها عن كمية الطاقة الإنتاجية حيث قدر هذا المعدل 7 % .

ج-تقدير احتياجات المشروع من الموارد البشرية

مع الأخذ بعين الاعتبار أن عملية إنتاج المربى هي عملية متواصلة يعتمد المشروع في هذه العملية على 8 عمال .

جدول رقم 20: تقدير مصاريف العمالة

العمال	تقدير تكاليف العمال لكل سنة
8	1872000
8	1872000
8	1872000
8	2016000

المصدر: من إعداد الطالبتين

علما أن متوسط الأجر يبلغ 19500 دينار لثلاث سنوات الأولى وأنه بعد نظام الترقية أصبح كل ثلاث سنوات متوسط الأجر 21000 دينار .

د-تقدير التكاليف الاستثمارية والتشغيلية:

● التكاليف الاستثمارية:

تم تقدير التكاليف الاستثمارية للمشروع المقترح ب 100.000.000 دينار حيث 60.000.000 دينار جزائري تتعلق بتكلفت الأثاث والتجهيزات المكتبية ومعدات النقل وبعض المعدات الإضافية المكتملة، أما باقي المبلغ والذي

قدر ب 40.000.000 دينار جزائري فقد تكلف البنك الممول بتسديده على شكل قرض حيث تم إنفاقه على شراء آلات.

• تكاليف الاستغلال:

جدول رقم 21: تطور أسعار المنتج المقترح

السنوات	البيان	مربى المشمش ل 400 غ	مربى المشمش ل 800 غ	مربى الفراولة ل 400 غ
1	تكلفة الوحدة 1	60	110	86
	هامش الربح 2	2	7	2
	سعر البيع 2+1	62	117	88
2	تكلفة الوحدة 1	59	109	85
	هامش التكلفة 2	2	7	2
	سعر البيع 2+1	61	116	87
3	تكلفة الوحدة 1	58	108	84
	هامش الربح 2	2	7	2
	سعر البيع 2+1	60	115	86

المصدر: من إعداد الطالبتين.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تكلفة الوحدة الواحدة تختلف من سنة لأخرى وكذلك الأسعار تنخفض من سنة لأخرى، وهذا يدل على أن المشروع يحاول تقليص تكاليفه والتحكم فيها من سنة لأخرى، حيث أن ارتفاع الأسعار في السنة الأولى هو محاولة منهم لتعويض هذه التكاليف المرتفعة التي تصيب الفترات الأولى من بداية نشاط المشروع.

ثانيا: دراسة الجدوى التسويقية

قبل تطرقنا لعرض تفاصيل دراسة السوق وتسويق المنتج سنحاول تعريف المشروع ومبررات إقامته والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

1-التعريف بالمشروع:

- ينتمي المشروع إلى تنمية الاستثمارات الخاصة بالسلع الاستهلاكية.
- مجال نشاط المشروع صناعة غذائية تحويلية.
- النشاط الرئيسي للمشروع هو إنتاج المربي.
- وبالنسبة إلى إقامة هذا المشروع وبالإضافة إلى السبب الرئيسي المتمثل في تنوع الصناعة الغذائية هناك مبررات أخرى قد دفعت بأصحاب المجمع إلى تجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع نذكر منها:
- توفر المتطلبات المساعدة على إقامة هذا المشروع من ظروف مناخية إلى توفير المادة الأولية وكذا وجود إطارات حسنة وأيدي عاملة متمكنة.
- توفر الاتصالات وسهولة المواصلات.
- توافر أسواق جيدة من شأن المجمع اللجوء إليها وطرح منتجاته بسهولة.
- وجود إقبال على هذا المنتج من قبل العائلات الجزائرية.
- كما أن المشروع قد جاء بمجموعة من الأهداف التي يسعى إليها جاهدا من أجل تحقيقها ومن بينها:
- تحسين نوعية المنتج من أجل الدخول في المنافسة ومواجهة المنتجات الأخرى.
- استغلال وجود المادة الأولية وتوفرها.
- التخفيف من البطالة وذلك من خلال تشغيل العديد من الأيدي العاملة.
- تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وإنعاشه.

2-المزيج التسويقي للمنتج:

مواجهة المنافسة المفروضة في الشوق، يحاول المشروع الاعتماد على تكنولوجيا حديثة، مع مراعاته للمقاييس العالمية في إنتاجه مما يضمن جودة المنتج التي يحاول من خلالها مجابهة البدائل الأخرى والقدرة على المنافسة واقتحام السوق.

3-تحديد المزيج التسويقي للمنتج:

❖ تصميم المنتج والسياسة المنتجة:

بعد الدراسة المجربة من طرف المؤسسة تم تقرير إنتاج المنتج بنوعين حيث يتم إنتاج ذات وزن 400 غ وعبوات أخرى ذات الوزن 800 غ حيث عملت المؤسسة على تصميم العبوات مع المعدن المناسب لحفظ المواد الاستهلاكية، حيث تحمل كل عبوة إسم المنتج، العلامة التجارية، مكونات هذا المنتج، بالإضافة إلى تاريخ الإنتاج وتاريخ نهاية الصلاحية ومعلومات أخرى مثل رقم الحصة ومكان الإنتاج وغيرها من المعلومات.

❖ سياسة التسعير:

يعتبر القرار التسعيري من بين القرارات المصيرية والحاسمة حيث تراعي وحدة المصبرات الخاصة بإنتاج المربي كل الظروف الداخلية (سعر الفائدة، مصاريف النقل، أجور العمال، مصاريف الترويج والتوزيع) أي تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى الظروف الخارجية (المنافسين) كما تعتمد على نظام الخصومات الذي يسمح لها بتحقيق حجم كبير من المبيعات مما يحقق مزايا تنافسية للمؤسسة الأمر الذي يمكنها من مجابهة المنافسين.

❖ سياسة الترويج:

فيما يخص الترويج فالمؤسسة تعمل على تخصيص تكلفته على أساس تكلفة الإنتاج أي أنها لا تعتمد على نسبة معينة، بعبارة أخرى لا تعتمد في ذلك على نسبة محددة.

❖ التوزيع:

يهتم هذا المشروع بوظيفة التوزيع اهتماما كبيرا، وهذا من أجل تحقيق المنفعة المكانية والزمنية والحيازية، أي إمكانية تواجد المنتج في كل نطاق البيع من أجل الحضور الجيد أمام المنتجات المنافسة، وهذا بتسخير كل الوسائل المتاحة لتأكيد هذا الحضور عن طريق اللجوء إلى سياسات توزيع جديدة والمعتمدة على دراسات تسويقية متطورة، أما عن أشكال التوزيع التي يتبناها المشروع والوحدة بصفة عامة فهناك شكلين:

1-التوزيع المباشر: حيث تعتمد على هذا الشكل من التوزيع بصورة قليلة حيث تكون من المؤسسة إلى المستهلك مباشرة أو عن طريق عمال المؤسسة الذين يقومون بإصاله مباشرة إلى المستهلك النهائي.

2- التوزيع الغير مباشر: نظرا لزيادة الطلب على المنتجات من طرف المستهلكين ووجود بعض الصعوبات (قلة الموارد البشرية، قلة وسائل النقل) تلجأ المؤسسة إلى هذه الطريقة وذلك بالاعتماد على الوسطاء الذين يجب أن تتوفر فيهم الشروط المناسبة.

كما أن توزيع المنتج يكون عبر جميع أرجاء الوطن بالاعتماد على وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى المالية والتمويلية

أولا: دراسة الجدوى التمويلية

❖ مصادر تمويل المشروع:

يتضح من الجانب المالي للدراسة الفنية والتسويقية أن المشروع في حاجة لتغطية كافة أصوله، وفي ضوء هذه الاحتياجات تم الاتصال مع البنك المتعامل معه وتم الحصول على موافقة تغطية ما يعادل 40% من قيمة المشروع وتبقى 60% من قيمة التكلفة سوف يتم تحملها من أصحاب المشروع وعليه سوف يكون هيكل التمويل المقترح على النحو التالي:

جدول رقم 22: هيكل التمويل المقترح للمشروع

القيمة	النسبة	مصادر التمويل
60.000.000	%60	تمويل ذاتي
40.000.000	%40	تمويل خارجي
100.000.000	%100	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق 4

❖ ثانيا: أقساط تمويل الدين

وهذا ما سنعمل على توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 23: أقساط تسديد الدين

السنوات	تاريخ الاستحقاق	أصل القرض في بداية المدة	القسط المدفوع	الفوائد	الدفعة	أصل القرض في نهاية المدة
السنة الأولى	الثلاثي الأول	40.000.000	1428571,43	600.000	2028571,43	38571428,57
	الثلاثي الثاني	38571428,57	1428571,43	578571,43	2007142,86	37142857,14
	الثلاثي الثالث	37142857,14	1428571,43	557142,86	1985714,29	35714285,71
	الثلاثي الرابع	35714285,71	1428571,43	535714,29	1964285,72	34285714,28
السنة الثانية	الثلاثي الأول	34285714,28	1428571,43	514285,71	1942857,14	32857142,85
	الثلاثي الثاني	32857142,85	1428571,43	492857,14	1921428,57	31428571,42
	الثلاثي الثالث	31428571,42	1428571,43	471428,57	1.900.000	29999999,99
	الثلاثي الرابع	29999999,99	1428571,43	449999,99	1878571,42	28571428,56
السنة الثالثة	الثلاثي الأول	28571428,56	1428571,43	428571,43	1835714,29	27142857,13
	الثلاثي الثاني	27142857,13	1428571,43	407142,86	1835714,29	25714285,7
	الثلاثي الثالث*	25714285,7	1428571,43	385714,29	1814285,72	24285714,27
	الثلاثي الرابع	24285714,27	1428571,43	364285,71	1792857,14	22857142,84

21428571,41	1771428,57	342857,14	1428571,43	22857142,84	الثلاثي الأول	السنة الرابعة
19999999,98	1.750.000	321428,57	1428571,43	21428571,41	الثلاثي الثاني	
18571428,55	1728571,42	299999,99	1428571,43	19999999,98	الثلاثي الثالث	
17142857,12	1707142,86	278571,43	1428571,43	18571428,55	الثلاثي الرابع	
15714285,69	1685714,29	257142,86	1428571,43	17142857,12	الثلاثي الأول	السنة الخامسة
14285714,26	1664285,72	235714,29	1428571,43	15714285,69	الثلاثي الثاني	
12857142,83	1642857,14	214285,71	1428571,43	14285714,26	الثلاثي الثالث	
11428571,4	1621428,57	192857,14	1428571,43	12857142,83	الثلاثي الرابع	
9999999,97	1.600.000	171428,57	1428571,43	11428571,4	الثلاثي الأول	السنة السادسة
8571428,54	1578571,42	149999,99	1428571,43	9999999,97	الثلاثي الثاني	
7142857,11	1557142,86	128571,43	1428571,43	8571428,54	الثلاثي الثالث	
5714285,68	1535714,29	107142,86	1428571,43	7142857,11	الثلاثي الرابع	
4285714,25	1514285,72	85714,29	1428571,43	5714285,68	الثلاثي الأول	السنة السابعة
2857142,82	1492857,14	64285,71	1428571,43	4285714,25	الثلاثي الثاني	

1428571,4	1471428,57	42857,14	1428571,43	2857142,82	الثلاثي الثالث
00	1.450.000	21428,57	1428571,43	1428571,4	الثلاثي الرابع

المصدر: من إعداد الطالبين

هذه القروض البنكية تصنف ضمن القروض المتوسطة والطويلة الأجل وقد تم الاتفاق على تسديد هذه القروض على مدى سبع سنوات حيث يسدد هذا القرض بطريقة الأقساط الثابتة وبمعدل فائدة 6%.

تدفع هذه الفوائد كل ثلاثة أشهر. وعليه يكون تسديد هذه القروض كالتالي:

حيث قدم لنا مجمع عبيدي المعلومات التالية:

- معدل الفائدة: 6%.

- أقساط القرض: أقساط ثلاثية (28 شهر).

- أصل القرض: 40.000.000 دج.

● الفائدة = أصل القرض × معدل الفائدة × المدة.

فائدة الثلاثي الأول (السنة 1) = $12/3 \times 0,06 \times 40.000.000$

= 600.000 دج.

● القسط المدفوع = أصل القرض / 28.

القسط المدفوع = $40.000.000 / 28$.

= 1428571,43 دج.

وهو قسط ثابت على مدار سبع سنوات.

● الدفعة = القسط المدفوع + الفائدة.

دفعة الثلاثي الرابع (السنة 1) = $535714,29 + 1428571,43$

= 1964285,72 دج.

● أصل القرض في نهاية المدة = أصل القرض في البداية - القسط المدفوع.

أصل القرض في نهاية المدة للثلاثي الثاني (السنة 2) = 32857142,85 – 1428571,43.

= 31428571,42 دج.

ثانيا: الدراسة المالية للمشروع

جدول رقم 24: جدول التدفقات النقدية

السنوات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
النتيجة قبل الضريبة 1	(70030305)	54827753	54827753	54827753	54827753
الضريبة على الأرباح 2	-	5000	5000	5000	5000
الربح الصافي 1-3=2	(70030305)	54822753	54822753	54822753	54822753
إهلاكات 4	41752062	41752062	41752062	41752062	41752062
التدفق النقدي 4+3	(28278243)	50647547	50647547	50647547	50647547
التدفق النقدي المتراكم	(28278243)	22369304	73016851	123664398	174311945

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

❖ معيار فترة الاسترداد

في حالة التدفقات النقدية غير متساوي فإن معيار فترة الاسترداد يحسب كالتالي:

فترة الاسترداد = الاستثمار المبدئي / مجموع التدفقات النقدية / عدد السنوات

= الاستثمار المبدئي / متوسط التدفقات النقدية

= 34862389 / 100.000.000

=2,8684

=سنتين و 10 أشهر و13 يوم. هذه المدة تزيد من مدى قابلية الاستثمار، وتقلل من المخاطر المتعلقة به بالإضافة إلى أن كل التدفقات ستكون في المستقبل عبارة عن أرباح.

❖ معيار صافي القيمة الحالية

جدول رقم 25: صافي القيمة الحالية للمشروع المقترح

المخصص المتراكم	تحت الخصم	(i+1)	التدفق النقدي	السنوات
(29974937,58)	(29974937,58)	1,06	(28278243)	السنة الأولى
26932646,23	56907583,81	1,1236	50647547	السنة الثانية
87254685,07	60322038,84	1,191016	50647547	السنة الثالثة
151196048,3	63941363,19	1,262477	50647547	السنة الرابعة
218973912,5	67777864,23	1,338226	50647547	السنة الخامسة

المصدر: من إعداد الطالبتين

صافي القيمة الحالية = جمع القيمة الحالية لصافي التدفقات - قيمة الاستثمار الأصلي

=100.000.000-218973912,5

=118973912,5

بما أن معيار صافي القيمة الحالية موجبة فإن المشروع مقبول اقتصادياً.

❖ معيار دليل الربحية

دليل الربحية = صافي القيمة الحالية/الاستثمار المبدئي

=100.000.000/218973912,5

=2,19

بما أن دليل الربحية للمشروع فإن المشروع مقبول.

❖ معيار معدل العائد المحاسبي

معدل العائد المحاسبي = متوسط الدخل السنوي/تكلفة الاستثمار × 100

متوسط الدخل السنوي = التدفقات المتراكمة/السنوات

=5/174311945

=34862389

معدل العائد المحاسبي = $100.000.000/34862389$

$$34,86 = 100 \times 0,34862389 =$$

تشير نسبة معدل العائد المحاسبي أن المشروع يحقق عائد أكبر من العائد المطلوب 6%.

❖ تحليل الوضعية المالية للمشروع

1- الميزانية المالية المعدلة لسنة 2014:

جدول رقم 26: الميزانية المعدلة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
367428635	الأموال الدائمة	198048845	الأصول الثابتة:
333142921	الأموال الخاصة		
34285714	ديون طويلة الأجل	829260148	الأصول المتداولة:
659880359	الخصوم المتداولة	609054512	قيم الاستغلال
31188114	موردون	78090114	قيم قابلة للتحقيق
2538555	ضرائب	142115520	قيم جاهزة
519828436	ديون أخرى		
106325254	خزينة الخصوم		
1027308994 د	مجموع الخصوم	1027308994	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

❖ التقييم باستخدام مؤشرات التوازن المالي

1- رأس مال العامل:

جدول رقم 27: رأس مال العامل

البيان	سنة 2014
أموال دائمة	367428635
أصول غير جارية	198048845
رأس مال العامل	169379790

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس مال العامل موجب وهذا يعني أن المؤسسة تمول أصولها الغير جارية بالأموال الدائمة وفائض هذه الأخيرة يستعمل لتمويل الأصول المتداولة، أين تحقق توازن مالي على المدى الطويل، فالمؤسسة حققت هامش أمان ويعود الفضل في ارتفاع رأس مال العامل إلى زيادة الأموال الدائمة وانخفاض قليل في قيمة الأصول غير الجارية.

2- احتياج رأس مال العامل:

جدول رقم 28: احتياج رأس مال العامل

البيان	سنة 2014
أصول جارية+	829260148
نقدية-	142115520
خصوم جارية-	659880359
تسبيقات (خزينة)+	106325254
احتياج رأس مال العامل	133589523

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 26

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياج رأس مال العامل موجب مما يدل على أن المشروع في المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى ذلك من أجل تغطية احتياجات الدورة.

3- الخزينة:

جدول رقم 29: الخزينة

البيان	سنة 2014
خزينة الأصول	142115520
خزينة الخصوم	106325254
الخزينة	35790266

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 26

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الخزينة موجبة مما يدل على أن رأس مال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يضم إلى الخزينة.

المطلب الثالث: استخلاص من الدراسة

بناءً على نتائج المؤشرات والدراسة المالية المتحصل عليها تم التوصل إلى أن الخط الإنتاجي المقترح إضافته يتمتع بقدرة مالية عالية نتيجة لارتفاع معدل العائد المحاسبي وكذا مؤشر الربحية وفترة الاسترداد الذي يفوق بكثير الحد المتوقع، مما يجعل من متخذ القرار الشروع في تنفيذ المشروع وقبوله حيث نجد أن هذا القرار مدعم من طرف السوق الجزائري نتيجة معاناتها من نقص في الإنتاج الوطني الموجه للاستهلاك، وذلك في إطار سعي الدولة في السنوات الأخيرة على تطويرها وتشجيعها وهذا هادف لتسهيل عملية تسويق المنتج المقترح، ولكن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار نوعية وجودة هذا المنتج.

على هذا الأساس قمنا بدراسة حالة هذا المشروع الاستثماري في ظروف التأكد مستبعدنا إدخال كل من عنصر الخطر وعدم التأكد في كل مرحلة من مراحل الجدوى.

كما أننا لاحظنا أثناء قيامنا بتحليل الوضعية المالية للفرع الجديد وذلك خلال سنة 2014 وجود فائض في الخزينة إضافة إلى رأس مال العامل وكذا احتياج رأس مال العامل الموجبين للذين حققوا توازن مالي للفرع مما يدل على أن القرار المتخذ مناسب.

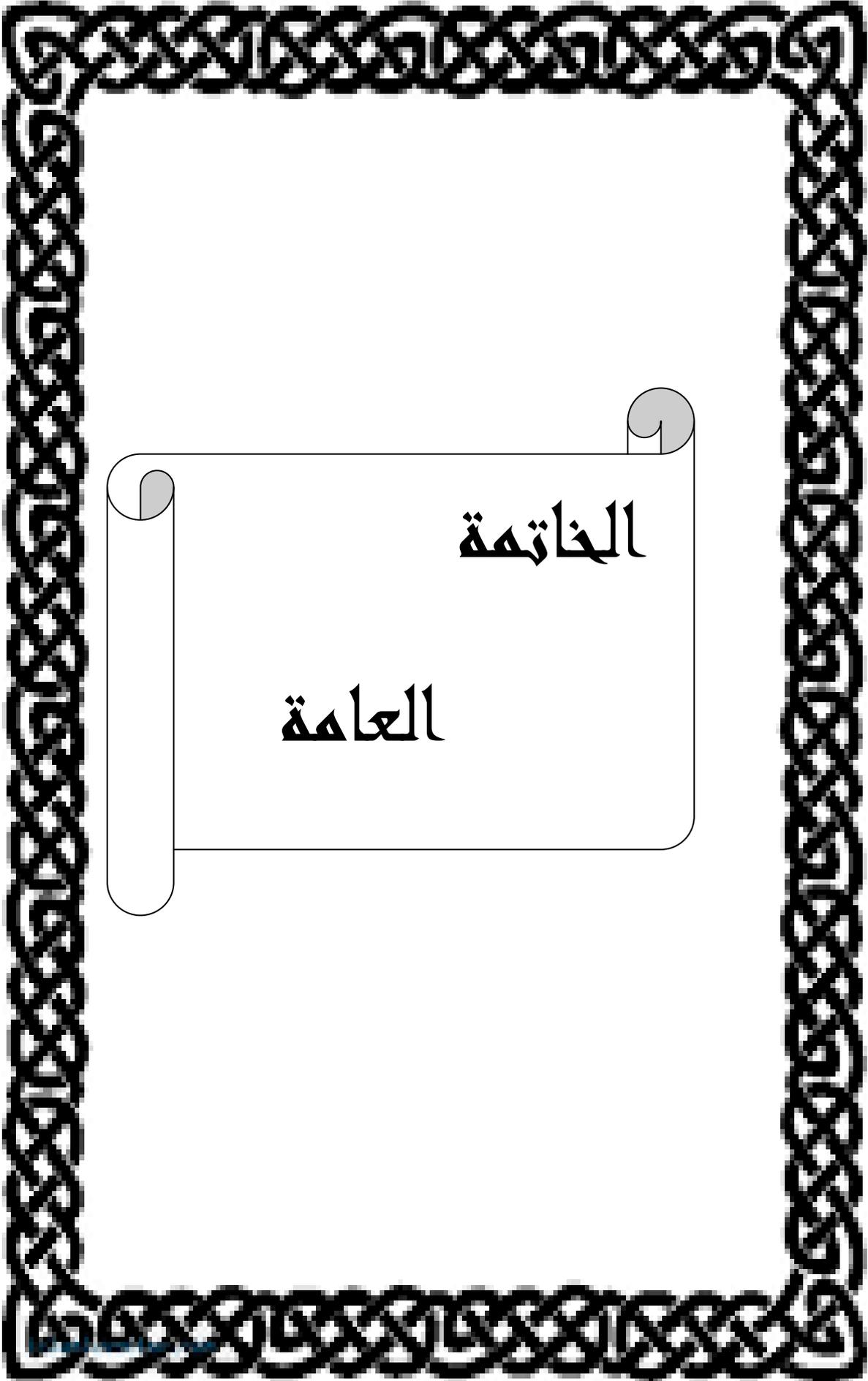
وفي الأخير نشير إلى أننا لم نتطرق لدراسة الجدوى البيئية والقانونية للمشروع المقترح نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية حول هاتين الدراستين.

خلاصة :

كما أدركنا سابقا أن الهدف الرئيسي من وراء قيامنا بدراسات الجدوى الاقتصادية هو إبراز وتحديد مدى قابلية المشروع محل الدراسة لمعايير التقييم الاستثماري السابق تحديدها، أي التأكد من مدى ربحية هذا المشروع ومستوى قبوله، وهذا من خلال البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار مدى اتسامها بالدقة والموضوعية وكذا الشمولية.

حيث عملنا من خلال هذا الفصل على إبراز العلاقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية والقرار الاستثماري المتخذ وذلك بإسقاطها على مشروع مجمع عبيدي حيث تبين لنا من خلال الاستبيان الذي تم دراسته وتحليله وكذا من خلال المقابلة التي قمنا بها أن المؤسسة تقوم بدراسات الجدوى الاقتصادية تحت هذا الاسم فقط وليس بالشكل المعهود الذي تعرفه هذه الدراسات.

وقد حولنا جاهدين تطبيق هذه الدراسة من خلال المعلومات التي تمكنا من معرفتها.



الخاتمة

العامّة

نظرا للوضع الاقتصادي الذي نعيشه في الوقت الحالي والتغيرات التي نشهدها أصبح من الضروري التطرق إلى موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية لأي مشروع استثماري قبل اتخاذ أي قرار.

وهذا ما حاولنا التطرق إليه من خلال هذه الدراسة وذلك بإبراز مدى أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية من خلال تأصيل الجوانب النظرية فيما يتعلق بتقييم المشاريع الاستثمارية ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري إما بالرفض أو القبول.

في الأخير تمكنا من التوصل إلى ما يلي:

❖ اختبار فرضيات البحث:

-الفرضية الأولى: هناك سلسلة من الخطوات الواجب إتباعها للوصول إلى اتخاذ القرار الاستثماري الأنسب.

من أجل الوصول إلى أي قرار استثماري مناسب لا بد من إتباع سلسلة من الخطوات التي من شأنها أن تساعد متخذ القرار وذلك من خلال تحديد المشكلة الاقتصادية وتحديد البدائل الممكنة وتقييمها وكذا الأخذ بعين الاعتبار للآثار الجانبية.

-الفرضية الثانية: يعتبر الهدف الرئيسي من دراسات الجدوى الاقتصادية هو دراسة مدى فشل أو نجاح المشروع الاستثماري.

تشمل الجدوى الاقتصادية مجموعة من الدراسات التي تسعى من ورائها لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري، وهذا بالاعتماد على أساليب وأسس علمية وذلك لمعرفة مدى احتمال نجاح أو فشل المشروع، بالإضافة إلى اختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة.

الفرضية الثالثة: هناك جملة من المعايير يمكن إتباعها لتقييم المشاريع في ظل ظروف معينة.

نظرا للظروف التي يمكن أن تواجه متخذ القرار أثناء تقييمه لأي مشروع تبين هناك وجود جملة من المعايير التي تتماشى مع طبيعة الظروف المحيطة بالمشروع، من بين هذه المعايير معيار فترة الاسترداد الذي من شأنه أن يحدد الفترة اللازمة لاسترداد الأموال بالإضافة إلى معيار معدل الربحية وغيرها من المعايير الأخرى المستعملة في ظل ظروف التأكد، بالإضافة إلى معايير أخرى تخدم ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

الفرضية الرابعة: اعتمد مجمع عبيدي على جملة من الدراسات أثناء تبنيه هذا الخط الإنتاجي.

من خلال الاستبيان الذي قمنا به في هذه الدراسة وتحليله بواسطة استخدام نظام SPSS، تبين لنا من خلال النتائج المتوصل إليها أن اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة آلت إلى عدم التأكد وذلك لعدم درايتهم أو تدخلهم في اتخاذ أي قرار، غير أننا أثناء قيامنا بالمقابلة الشخصية تبين لنا أن المجمع يقوم بدراسات أولية قبل اتخاذ القرار الاستثماري، لكن في الواقع الدراسات التي يقوم بها المجمع ليست دقيقة وشاملة مثل ما هو معروف.

الفرضية الخامسة: يعتمد المجمع على معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية أثناء تقييم مشاريعه.

بناء على نتائج الفرضية السابقة تم رفض هذه الفرضية، نظرا لعدم اعتماد المجمع على معايير التقييم، ولإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي حاولنا تطبيق بعض من هذه المعايير على الخط الإنتاجي الجديد.

❖ نتائج البحث:

-دراسة المشروعات هي تلك السلسلة المترابطة والمتكاملة من الأساليب العلمية التي تطبق على الفرص الاستثمارية منذ بعثها كفكرة أولية إلى الوصول إلى القرار النهائي بقبول أو رفض أو إعادة تشكيل تلك الفرصة.

- تكمن أهمية دراسات الجدوى في المساعدة على اتخاذ القرار حول أفضل الاستثمارات باستخدام الموارد المتاحة للمستثمر مما يؤدي إلى ترشيد القرار الاستثماري خاصة عندما تكون ميزانية الاستثمار محدودة بسبب ضيق مصادر التمويل وارتفاع التكاليف.

-تتوقف سلامة ودقة النتائج التي تقدمها دراسة الجدوى على نوعية البيانات والمعلومات ومصداقيتها، ولذلك فإن توفر بيانات ومعلومات تفصيلية عن المشروع تعد مطلباً أساسياً لضمان اختيار البديل من البدائل المتاحة أي اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

-يمكن القيام بدراسات الجدوى في العديد من المجالات وذلك إما بإنشاء مشروع جديد أو إضافة خط إنتاجي جديد أو من أجل إحلال وتجديد للآلات المستخدمة أو نتيجة التطور التكنولوجي الحاصل في وقتنا الراهن.

-تهدف دراسات الجدوى التسويقية إلى التعرف على الجوانب المختلفة لسوق السلعة التي ينتجها المشروع وذلك من خلال مجموعة من المراحل المتبعة.

خاتمة عامة

- تعنى الدراسة الفنية بدراسة مختلف الجوانب الهندسية المتعلقة بإقامة المشروع ومدى تحقيقها هدف اتخاذ قرار تبني الاستثمار أو رفضه على أساس جدواه.
- تساعد دراسات الجدوى على تسهيل عملية تقديم أداء المشروع وذلك من خلال مقارنة ما تحقق من أهداف المشروع (أرباح، مبيعات...) بعد بدء التشغيل مع ما خطط له من هذه الأهداف في دراسات الجدوى.
- تعتبر عملية التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية المرحلة التي تسبق عملية التنفيذ، حيث على أساس هذه العملية يتم اختيار المشاريع بناء على عدة معايير تختلف باختلاف ظروف اتخاذ القرار.
- تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الأنسب وذلك انطلاقاً من توفر قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة وشاملة، تسمح بتحقيق درجة معينة من اليقين عند اتخاذ القرار والفعالية في استخدام الموارد.

❖ التوصيات والاقتراحات:

- بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها يمكننا وضع جملة من التوصيات والاقتراحات:
- أهمية القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لأي مشروع مهما كان نوع المشروع وحجمه.
- الرفع من مستوى كفاءة العاملين في الإدارة، وتزويدهم بالبيانات والمعلومات اللازمة والمتعلقة بكافة جوانب المشروع لاتخاذ القرار السليم.
- ضرورة الإلمام بجملة البيانات والمعلومات المساعدة في بناء دراسات جدوى شاملة ودقيقة.
- ضرورة إشراك المتخصصين والخبراء في إعداد مثل هذه الدراسات.
- ضرورة القيام بدراسات تمهيدية من أجل الحكم المبدئي على نتائج المشروع وذلك تفادياً لارتفاع التكاليف.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب.

- 1- أحمد ماهر، مبادئ الإدارة بين العلم والمهارة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2010.
- 2-د. أحمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007-2008.
- 3-أحمد محمد غنيم، إدارة الأعمال، المكتبة العصرية، المنصورة، 2001-2002.
- 4-د. أحمد يوسف دودين، إدارة المشاريع، دار اليازوري الجامعة الزرقاء، عمان، الأردن، 2012.
- 5-د. بهاء الدين أمين، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- 6-جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 7-حامد شمري، مؤيد الفضل، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
- 8-حسن إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية.
- 9-حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 10-د. حسين بلعجوز، د. الجودي طاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 11-حسن علي شوقي، نظرية القرارات المالية مدخل كمي في الإدارة، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1997.
- 12-حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 13- حميد جاسم الجميلي، عبد الحميد محمد جبران، الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
- 14-خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

قائمة المراجع

- 15- خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.
- 16- رضا صاحب أبو حمد آل علي، سنان كاظم الموسوي، الإدارة: لمحات معاصرة، المؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
- 17- زغيب مليكه، بوشنفير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، سكيكدة، 2011.
- 18- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
- 19- د. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات ومشروعات B.o.t بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 20- سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية وتدقيق المشروعات، مؤسسة دار الجامعة، الإسكندرية، 1994.
- 21- د. سيد الهواري، الإدارة: الأصول والأسس العلمية، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1976.
- 22- د. سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 23- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
- 24- ضرار العتيبي، نضال الحواري، إدارة المشروعات الائتمانية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2007.
- 25- د. طلال محمود كداوي، الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
- 26- عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى "التأصيل العلمي والتطبيق العملي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
- 27- عامر الكبيسي، الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الحرية، بغداد، 1975.
- 28- عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

قائمة المراجع

- 29- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 30- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 31- د. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 32- عبد الفتاح حسن، دروس في الإدارة العامة، مذكرات مطبوعة على الآلة الكاتبة، 1984.
- 33- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات Bot، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
- 34- عبد القادر بابا، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
- 35- علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
- 36- علي عباس، أساسيات علم الإدارة، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
- 37- علي عباس، الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- 38- عمر وصفي عقيلي، الإدارة المعاصرة، التخطيط، التنظيم، الرقابة، دار زهران، عمان، 2007.
- 39- د. عقيد جاسم عبد الله، تقييم المشروعات، دار مجدلاوي للنشر، عمان-الأردن، 1999.
- 40- د. فريد كورتل، إلهام أبو غليظة، الاتصال واتخاذ القرارات، دار كنوز المعرفة، الجزائر.
- 41- فهمي محمد مصطفى الشيخ، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، بدون سنة نشر.
- 42- د. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
- 43- محمد أسعد عبد الوهاب النيدالي، مقدمة في بحوث العمليات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1998.
- 44- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

قائمة المراجع

- 45- محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014.
- 46- د. محمد الصيرفي، اقتصاديات المشروعات، مؤسسة حورس الدولية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، القاهرة، 2005.
- 47- د. محمد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.
- 48- محمد تيس إبراهيم درويش، المشكلة الإدارية ، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1979.
- 49- محمد حافظ حجازي، دعم القرارات المالية في المنظمة، دار الوفاء، مصر، 2006.
- 50- محمد حسين الوادي، وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2014.
- 51- د. محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسيات الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر الاستثمار، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة.
- 52- محمد عرفان المهدي أكرم، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الصفاء، 2004.
- 53- مراد كامل عوض، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية (بحوث العمليات)، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 54- معراج هوارى وآخرون، القرار الاستثماري في ظل التأكد والأزمة المالية، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
- 55- مصطفى أحمد عبد الرحمان المصري، إدارة التسويق، دار التوزيع الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2015.
- 56- مصطفى يوسف كافي، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، 2009.
- 57- د. نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.
- 58- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 59- هيثم علي حجازي، مبادئ إدارة المشروعات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

قائمة المراجع

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية.

- 1-أباي ولد الداى، دور وأهمية الكفاءة التسويقية في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- 2-اسمهان ضيفي، لطيفة لبرش،مدى مساهمة دراسات الجدوى في اتخاذ قرار التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8ماي 1945، قالة، 2015-2016.
- 3-بجاوي زهيه، برور أسماء، المعلومة المالية كأداة لاتخاذ القرار المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالة، 2008-2009.
- 4-بوقوموم محمد، دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، قالة، 2004.
- 5-حامد نوح، القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.
- 6-حسن ياسر حسن يوسف عز الدين، تصميم وتنفيذ وتطبيق نظام لدعم اتخاذ القرار لدراسات الجدوى الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 2000.
- 7-رايح الزبير، التمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998.
- 8-زقولة مريم، عرباوي شامة، دور التخطيط المالي واتخاذ القرارات المالية في إدارة المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، قالة، 2013-2014.
- 9-زهيه حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه الدولية في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 2007.
- 10-زينات ريمه وآخرون، التخطيط المالي واتخاذ القرارات المالية في إدارة المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة 8 ماي 1945، قالة، 2009-2010.
- 11-سمية لزغم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.

قائمة المراجع

12- فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.

13- محمد وسام المصري، صنع القرار المالي، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق.

ثالثا: المجالات.

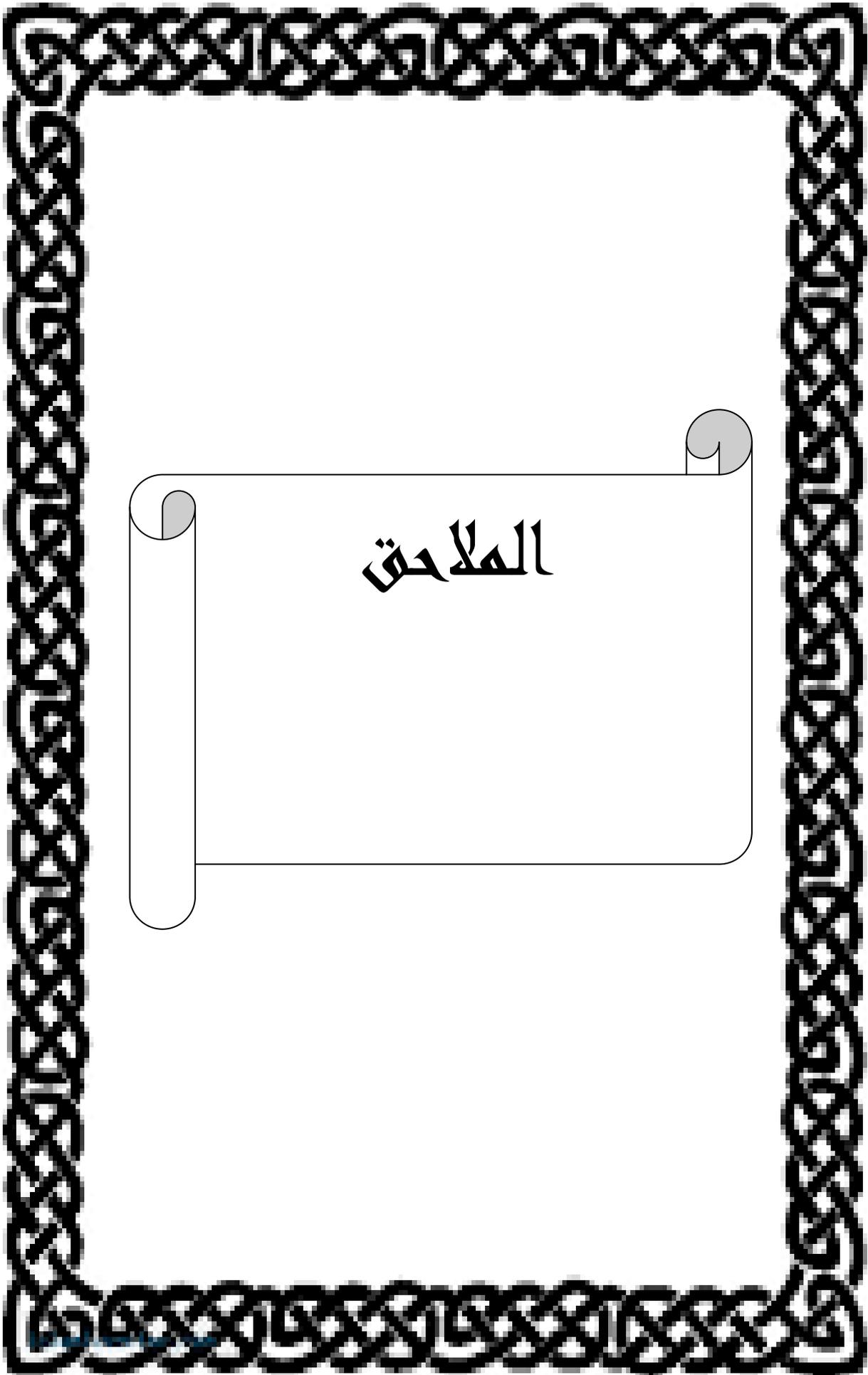
1- حسن محمد سرحان، نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، السادس الثاني، جامعة الشلف، 2009.

2- د. أومدور منور بن حاج جيلالي، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009-2010.

رابعا: الملتقيات والمنتديات.

1- بخفة بوفليسي، شهيرة عثمان، المعايير المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية واتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة.

2- محمد محسن، صنع القرار المالي، <http://www.tansoft.com/books>.



الملاحق



الملحق رقم (1)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: مالية المؤسسات

استبيان تحت عنوان

الجدوى الاقتصادية وتأثيرها على القرارات الاستثمارية في

الجدوى الاقتصادية وتأثيرها على القرارات الاستثمارية في

أخي الموظف الكريم، الاستبيان الذي بين يديك يهدف إلى محاولة التعرف على آراء الموظفين في مجمع عبيدي، حول الدراسة الشاملة للمشاريع والدراسات السابقة لها قبل اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، وذلك استفتاء لمتطلبات البحث المقدم لنيل شهادة الماستر ضمن تخصص مالية المؤسسات.

راجين منك إعطاء هذا الاستبيان جزء من وقتك للإطلاع على الأسئلة المحتواة داخله والإجابة على هذا الاستبيان بكل دقة وموضوعية، لما له من أهمية في هذا البحث، علما أن الهدف الأول والأخير لهذا الاستبيان هو أكاديمي والمعلومات لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

الطالبة:

ولكم جزيل الشكر على حسن تعاونكم.

- فتاتية سارة

- بوتيرة آمنة

البيانات الشخصية:

الجنس: ذكر أنثى

العمر: من 20-35 سنة من 36-45 سنة من 46-55 سنة

من 56 سنة فما فوق

المستوى الدراسي: جامعي ثانوي متوسط ابتدائي

الخبرة: من سنة إلى 5 سنوات من 6 إلى 11 سنة من 12 إلى 20 سنة

من 21 فما فوق

1-القرار المالي:

✓ تعتمد المؤسسة أساليب معينة في اتخاذ القرار

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ الأخذ بالحسبان التأثيرات الضريبية عند عملية اتخاذ القرار

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ إتباع خطوات محددة للوصول إلى القرار الاستثماري الأمثل

أوافق لا أوافق كد

2-الدراسة المبدئية:

✓ للمؤسسة القدرة على تغطية التكاليف المبدئية للاستثمار

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ المؤسسة قادرة على توفير جملة العوامل الأساسية للإنتاج

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ دراسة شاملة من طرف المؤسسة للبدائل

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ المؤسسة على إطلاع شامل ودقيق فيما يخص متطلبات ومراحل تنفيذ المشاريع

أوافق لا أوافق غير متأكد

3- الدراسة التفصيلية:

✓ هناك إطلاع حول الطاقات الإنتاجية للمشاريع الاستثمارية

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ دراسة مفصلة حول العائد المتوقع للمشروع الاستثماري المقترح

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ دراسة مفصلة عن مصادر التمويل الممكنة للمشروع المقترح

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ دراسة مفصلة حول قدرة المؤسسة على توفير برامج التدريب والتأهيل للقوى العاملة

أوافق لا أوافق غير متأكد

❖ دراسة الجدوى البيئية للمشروع:

✓ للمؤسسة رؤية شاملة حول السياسات الاقتصادية وسياسة التجارة الخارجية والقوانين والقواعد المنظمة

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ هناك أثر إيجابي لمشاريع المؤسسة على البيئة

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ هناك أثر سلبي لمشاريع المؤسسة على البيئة

أوافق لا أوافق غير متأكد

❖ دراسة الجدوى القانونية للمشروع:

✓ دراسة الجوانب القانونية التي يتم على أساسها تقييم الجوانب الأخرى

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ واجهت المؤسسة نزاعات قانونية عند إقامتها أو استثمارها في المشروع

أوافق لا أوافق غير نتأكد

❖ دراسة الجدوى التسويقية للمشروع:

✓ للمؤسسة دراسة شاملة حول العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ دراسة رغبات واحتياجات المستهلك

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ المؤسسة على دراية كاملة بمختلف جوانب سوق السلعة

أوافق لا أوافق غير متأكد

❖ دراسة الجدوى الفنية للمشروع

✓ هناك دراسة وتحليل لموقع المشروع

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ تقدير المؤسسة لتكاليف المشاريع الاستثمارية

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ هناك تخطيط حول العملية الإنتاجية واحتياجات ومستلزمات الإنتاج

أوافق لا أوافق غير متأكد

❖ دراسة الجدوى المالية والتمويلية للمشروع

✓ للفرع هيكل تمويلي خاص

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ تعتمد المؤسسة على مصادر تمويل خاصة لتغطية تكاليف المشروع

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ تعتمد المؤسسة على مصادر خارجية لتغطية تكاليف المشروع

أوافق لا أوافق غير متأكد

✓ تعتمد المؤسسة على معايير معينة لتقييم المشاريع الاستثمارية

أوافق لا أوافق غير متأكد

ملحق رقم 2

Statistiques

الجنس

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		1,38
Ecart-type		,490
Minimum		1
Maximum		2

الجنس

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	25	62,5	62,5
	أنثى	15	37,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

العمر

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		1,63
Ecart-type		,740
Minimum		1
Maximum		4

العمر

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 20-35 سنة	20	50,0	50,0
	من 36-45 سنة	16	40,0	90,0
	من 46-55 سنة	3	7,5	97,5
	من 56 فما فوق	1	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0

Statistiques

المستوى الدراسي

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		1,68
Ecart-type		,888
Minimum		1
Maximum		4

المستوى الدراسي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جامعي	22	55,0	55,0
	ثانوي	11	27,5	82,5
	متوسط	5	12,5	95,0
	ابتدائي	2	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0

Statistiques

الخبرة

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		1,73
Ecart-type		,847
Minimum		1
Maximum		4

الخبرة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
من سنة إلى 5	19	47,5	47,5	47,5
من 6 إلى 11	15	37,5	37,5	85,0
Valides من 12 إلى 20	4	10,0	10,0	95,0
من 21 فما فوق	2	5,0	5,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

تعتمد المؤسسة أساليب معينة في اتخاذ القرار

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,30
Ecart-type		,911
Minimum		1
Maximum		3

تعتمد المؤسسة أساليب معينة في اتخاذ القرار

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	12	30,0	30,0	30,0
غير متأكد	4	10,0	10,0	40,0
Valides أوافق	24	60,0	60,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

لأخذ بالحسبان التأثيرات الضريبية

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,20
Ecart-type		,939
Minimum		1
Maximum		3

لأخذ بالحسبان التأثيرات الضريبية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	14	35,0	35,0	35,0
غير متأكد	4	10,0	10,0	45,0
Valides أوافق	22	55,0	55,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

إتباع خطوات محددة للوصول إلى القرار الاستثماري الأمثل

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,25
Ecart-type		,870
Minimum		1
Maximum		3

إتباع خطوات محددة للوصول إلى القرار الاستثماري الأمثل

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	11	27,5	27,5
	غير متأكد	8	20,0	47,5
	أوافق	21	52,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

للمؤسسة القدرة على تغطية التكاليف المبدئية للاستثمار

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,43
Ecart-type		,844
Minimum		1
Maximum		3

للمؤسسة القدرة على تغطية التكاليف المبدئية للاستثمار

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	9	22,5	22,5
	غير متأكد	5	12,5	35,0
	أوافق	26	65,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

المؤسسة قادرة على توفير جملة العوامل الأساسية للإنتاج

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,38
Ecart-type		,925
Minimum		1
Maximum		3

المؤسسة قادرة على توفير جملة العوامل الأساسية للإنتاج

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	12	30,0	30,0
	غير متأكد	1	2,5	32,5
	أوافق	27	67,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

دراسة شاملة من طرف المؤسسة للبيانات

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		1,80
Ecart-type		,911
Minimum		1
Maximum		3

دراسة شاملة من طرف المؤسسة للبيانات

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	21	52,5	52,5	52,5
غير متأكد	6	15,0	15,0	67,5
أوافق	13	32,5	32,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

المؤسسة على إطلاع شامل ودقيق فيما يخص متطلبات ومراحل تنفيذ المشروع

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,25
Ecart-type		,927
Minimum		1
Maximum		3

المؤسسة على إطلاع شامل ودقيق فيما يخص متطلبات ومراحل تنفيذ المشروع

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	13	32,5	32,5	32,5
غير متأكد	4	10,0	10,0	42,5
أوافق	23	57,5	57,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

هناك إطلاع حول الطاقات الإنتاجية للمشاريع الاستثمارية

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,43
Ecart-type		,874
Minimum		1
Maximum		3

هناك إطلاع حول الطاقات الإنتاجية للمشاريع الاستثمارية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	10	25,0	25,0	25,0
غير متأكد	3	7,5	7,5	32,5
أوافق	27	67,5	67,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

دراسة مفصلة حول العائد المتوقع للمشروع الاستثماري المقترح

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,05
Ecart-type		,904
Minimum		1
Maximum		3

دراسة مفصلة حول العائد المتوقع للمشروع الاستثماري المقترح

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	15	37,5	37,5
	غير متأكد	8	20,0	57,5
	أوافق	17	42,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

دراسة مفصلة عن مصادر التمويل الممكنة للمشروع المقترح

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,28
Ecart-type		,847
Minimum		1
Maximum		3

دراسة مفصلة عن مصادر التمويل الممكنة للمشروع المقترح

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	10	25,0	25,0
	غير متأكد	9	22,5	47,5
	أوافق	21	52,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

دراسة مفصلة حول قدرة المؤسسة على توفير برامج التدريب والتأهيل للقوى العاملة

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,10
Ecart-type		,928
Minimum		1
Maximum		3

دراسة مفصلة حول قدرة المؤسسة على توفير برامج التدريب والتأهيل للقوى العاملة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	15	37,5	37,5
	غير متأكد	6	15,0	52,5
	أوافق	19	47,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

للمؤسسة رؤية شاملة حول السياسات الاقتصادية وسياسة التجارة الخارجية والقواعد المنظمة

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,50
Ecart-type		,847
Minimum		1
Maximum		3

للمؤسسة رؤية شاملة حول السياسات الاقتصادية وسياسة التجارة الخارجية والقواعد المنظمة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	9	22,5	22,5
	غير متأكد	2	5,0	27,5
	أوافق	29	72,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0

Statistiques

هناك أثر إيجابي لمشاريع المؤسسة على البيئة

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,10
Ecart-type		,900
Minimum		1
Maximum		3

هناك أثر إيجابي لمشاريع المؤسسة على البيئة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	14	35,0	35,0
	غير متأكد	8	20,0	55,0
	أوافق	18	45,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0

Statistiques

هناك أثر سلبي لمشاريع المؤسسة على البيئة

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,25
Ecart-type		,954
Minimum		1
Maximum		3

هناك أثر سلبي لمشاريع المؤسسة على البيئة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	14	35,0	35,0
	غير متأكد	2	5,0	40,0
	أوافق	24	60,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0

Statistiques

دراسة الجوانب القانونية التي يتم على أساسها تقييم الجوانب الأخرى

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		1,95
Ecart-type		,986
Minimum		1
Maximum		3

دراسة الجوانب القانونية التي يتم على أساسها تقييم الجوانب الأخرى

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	20	50,0	50,0	50,0
غير متأكد	2	5,0	5,0	55,0
أوافق	18	45,0	45,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

واجهت المؤسسة نزاعات قانونية عند إقامتها أو استثمارها في المشروع

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		1,80
Ecart-type		,791
Minimum		1
Maximum		3

واجهت المؤسسة نزاعات قانونية عند إقامتها أو استثمارها في المشروع

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	17	42,5	42,5	42,5
غير متأكد	14	35,0	35,0	77,5
أوافق	9	22,5	22,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

للمؤسسة دراسة شاملة حول العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,20
Ecart-type		,911
Minimum		1
Maximum		3

للمؤسسة دراسة شاملة حول العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	13	32,5	32,5	32,5
غير متأكد	6	15,0	15,0	47,5
أوافق	21	52,5	52,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

دراسة رغبات واحتياجات المستهلك

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,13
Ecart-type		,883
Minimum		1
Maximum		3

دراسة رغبات واحتياجات المستهلك

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	13	32,5	32,5
	غير متأكد	9	22,5	55,0
	أوافق	18	45,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

المؤسسة على دراية كاملة بمختلف جوانب سوق السلعة

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,18
Ecart-type		,874
Minimum		1
Maximum		3

المؤسسة على دراية كاملة بمختلف جوانب سوق السلعة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	12	30,0	30,0
	غير متأكد	9	22,5	52,5
	أوافق	19	47,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

هناك دراسة وتحليل لموقع المشروع

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,33
Ecart-type		,917
Minimum		1
Maximum		3

هناك دراسة وتحليل لموقع المشروع

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	12	30,0	30,0
	غير متأكد	3	7,5	37,5
	أوافق	25	62,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

تقدير المؤسسة لتكاليف المشاريع الاستثمارية

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,18
Ecart-type		,874
Minimum		1
Maximum		3

تقدير المؤسسة لتكاليف المشاريع الاستثمارية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	12	30,0	30,0	30,0
غير متأكد	9	22,5	22,5	52,5
أوافق	19	47,5	47,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

هناك تخطيط حول العملية الإنتاجية واحتياجات ومستلزمات الإنتاج

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,30
Ecart-type		,883
Minimum		1
Maximum		3

هناك تخطيط حول العملية الإنتاجية واحتياجات ومستلزمات الإنتاج

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	11	27,5	27,5	27,5
غير متأكد	6	15,0	15,0	42,5
أوافق	23	57,5	57,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

للفرع هيكل تمويلي خاص

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,05
Ecart-type		,932
Minimum		1
Maximum		3

للفرع هيكل تمويلي خاص

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	16	40,0	40,0	40,0
غير متأكد	6	15,0	15,0	55,0
أوافق	18	45,0	45,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

تعتمد المؤسسة على مصادر تمويل خاصة لتغطية تكاليف المشروع

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,03
Ecart-type		,920
Minimum		1
Maximum		3

تعتمد المؤسسة على مصادر تمويل خاصة لتغطية تكاليف المشروع

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	16	40,0	40,0	40,0
غير متأكد	7	17,5	17,5	57,5
أوافق	17	42,5	42,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

تعتمد المؤسسة على مصادر خارجية لتغطية تكاليف المشروع

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		1,90
Ecart-type		,871
Minimum		1
Maximum		3

تعتمد المؤسسة على مصادر خارجية لتغطية تكاليف المشروع

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	17	42,5	42,5	42,5
غير متأكد	10	25,0	25,0	67,5
أوافق	13	32,5	32,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

تعتمد المؤسسة على معايير معينة لتقييم المشاريع الاستثمارية

N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		2,23
Ecart-type		,920
Minimum		1
Maximum		3

تعتمد المؤسسة على معايير معينة لتقييم المشاريع الاستثمارية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	13	32,5	32,5	32,5
غير متأكد	5	12,5	12,5	45,0
أوافق	22	55,0	55,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

الملحق رقم 4

بعض الأجوبة من أسئلة المقابلة:

- القيمة أو التكلفة المبدئية للمشروع: 100.000.000 دينار جزائري.

- نسبة التمويل الذاتي: 60%.

- نسبة التمويل الخارجي: 40%.

- معدل الفائدة: 6%.

- أقساط القرض: القرض يستحق كل ثلاث أشهر.

- تمر العملية الإنتاجية بالمراحل التالية:

- مرحلة استقبال المواد الأولية.
- مرحلة الطحن.
- مرحلة التعبئة.
- مرحلة التخزين.

تتراوح درجة الحرارة اللازمة للتعقيم ما بين: 260°-290°.

- نسبة ضياع المادة الأولية: 0.7%

- تكلفة الترويج تقاس على أساس تكلفة الإنتاج.

- هناك نوعين من العبوات:

- علبة ذات الوزن 400 غ ← الصندوق يحمل 24 علبة.
- علبة ذات الوزن 800 غ ← الصندوق يحمل 12 علبة.

- عدد العمال 93 عامل.

يهدف البحث إلى معرفة مدى تأثير دراسات الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري في دراسة حالة مجمع عبيدي، والتعرف على أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية وأهمية تطبيقها على أرض الواقع والعوامل المتحكمة فيها، والتعرف على المعايير المستخدمة في المفاضلة بين مختلف المشاريع بالإضافة إلى إبراز أهمية دراسات الجدوى في ترشيد القرار الاستثماري.

ولهذا الأساس تم اختيار دراسة مجمع عبيدي من أجل التعرف على أن المؤسسة تقوم باستخدام دراسات الجدوى على أرض الواقع والتعرف كذلك على دورها في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

وقد خلصت الدراسة على أن دراسة الجدوى الاقتصادية هي أداة لها دور في عملية تقييم ومعرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري، تعتبر عملية التقييم أساس فشل أو نجاح المشروع الاستثماري، فكل قرار استثماري يتوقف على طرق اختيار البدائل والمكونات لتقييم الجدوى الاقتصادية.

Résumé :

La recherche vise à découvrir l'impact de la décision d'investissement économique de l'étude de faisabilité d'une étude de cas de prêt à l'investissement auprès de la composé ABEDI, et de reconnaître l'importance des études de faisabilité et l'importance économique de l'application sur le terrain et les facteurs qui les contrôlent, et d'identifier les critères utilisés dans les arbitrages entre les différents projets en plus de souligner l'importance de l'étude de faisabilité pour rationaliser la décision d'investissements.

Nous avons apporté dans cette étude sur la composé ABEDI, afin de reconnaître que l'institution utilise l'étude de faisabilité sur le terrain, ainsi que d'identifier leur rôle dans de décision le bon investissement.

L'étude a conclu que l'étude de faisabilité économique est un outil qui joue un rôle dans le processus d'évaluation et déterminer la validité du projet d'investissement, le processus d'évaluation est basé sur le succès ou l'échec du projet d'investissement, chaque décision d'investissement dépend de la sélection des alternatives et des moyens pour évaluer les composantes de la viabilité économique.